ص.ب: 23264 الدوحة قطر
تلفون 5333 99 44 974+
فاكس 5515 99 44 974+
المجلس الأعلى للإتصالات و تكنولوجيا المعلومات

P.O. Box 23264 Doha Qatar
T +974 4499 5333
F +974 4499 5515
Supreme Council of Information & Communication Technology

إشعار وأوامر من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ("ictQATAR") بشأن منهجية ومعايير تحديد القوة السوقية
وتصنيف شركة اتصالات قطر (كيوتل) ش.م.ق وشركة فودافون قطر ش.م.ق كمقدمي خدمة مسيطرين في أسواق معينة ذات الصلة

(ICTRA 2011/10/31)

31 اكتوبر، 2011

هذا الإشعار والأوامر (**الإشعار والأوامر**) الصادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ويشار إليه في هذه الوثيقة بمصطلح "**المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اي سي تي قطر**" يحدد المعايير والمنهجية والتحليل والعملية المطبقة في مراجعة تعريف السوق وتصنيف السيطرة، بما في ذلك مراجعة درجة القوة السوقية أو سيطرة لأي من مقدمي الخدمة في قطاع الاتصالات بدولة قطر.ويعين المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل رسمي بموجب هذا الإشعار والأوامر كلاً من شركة اتصالات قطر (كيوتل) ش.م.ق وشركة فودافون قطر ش.م.ق (فودافون) كمقدمي خدمة مسيطرين في بعض الأسواق ذات الصلة.

الجزء (أ) مقدمة

إن المرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2006 (**المرسوم بقانون**) وقانون الاتصالات الصادر بموجبه (**قانون الاتصالات**) يخولان المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تصنيف مقدمي الخدمة كمقدمي خدمة مسيطرين وفقاً للتعريف المنصوص عليه في المادة (1) من قانون الاتصالات.

وتنص المادتان رقم (40) و(42) من قانون الاتصالات على أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يقوم بتصنيف مقدمي الخدمة وتحديد درجة القوة السوقية المؤثرة التي يتمتعون بها أو سيطرتهم في السوق. كما تنص اللائحة التنفيذية واللوائح والقوانين والأوامر على المعايير والمنهجية والعمليات الخاصة بتصنيف القوة السوقية.

ووفقاً لما نصت عليه المادة رقم (74) من اللائحة التنفيذية لقانون الاتصالات رقم (1) لسنة 2009 (**اللائحة التنفيذية**)،على المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من وقت لآخر بالقيام بمراجعة تصنيفه لمقدمي الخدمة

كمقدمي خدمة مسيطرين في الأسواق ذات الصلة، كما يقوم بمراجعة بعض الشروط والمتطلبات المفروضة على مقدمي الخدمة هؤلاء نتيجة لذلك التصنيف. وفي سياق القيام بذلك، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأخذ بعين الاعتبار وجود مشغلين جدد في السوق، ويقيِّم ما إذا كانت قوى السوق كافية لحماية مصالح العملاء والجمهور. وقد تم تصنيف شركة اتصالات قطر (كيوتل) كمقدم خدمة مسيطر لأول مرة في الأسواق المحددة ذات الصلة في دولة قطر بموجب القرار رقم ICTRA 02/08A بتاريخ 24 يونيو 2008.

يمكن تعريف مقدم الخدمة المسيطر، وفقاً للمادة (1) من قانون الاتصالات، بأنه مقدم الخدمة الذي يتمتع بقوة سوقية أو سيطرة في واحد أو أكثر من أسواق خدمات الاتصالات وفقاً للأحكام التي نص عليها الفصل التاسع من قانون الاتصالات. فإن مقدم الخدمة القادر على العمل باستقلالية عن العملاء أو المنافسين، أو القادر على السيطرة على السوق أو الأسواق المرتبطة ببعض خدمات الاتصالات من خلال العمل بمفرده، أو الاشتراك مع اخرين يعتبر مقدم خدمة يتمتع بالقوة السوقية المؤثرة (المادة رقم 1). لغايات تعريف السوق وتصنيف السيطرة، فإن مصطلح القوة السوقية المؤثرة (**القوة السوقية المؤثرة**) والسيطرة يستخدمان بالتبادل.

ينص قانون الاتصالات في المادة (42) منه على جواز قيام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتشاور مع المشاركين في القطاع والأطراف المهتمة عند قيامه بأي تحليل للسوق أو تصنيف للقوة السوقية.

ويأتي هذا الإشعار بعد المشاورات العامة التي أجراها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تتضمن الآتي: (1) " المشاورة العامة بشأن تعريف الأسواق ذات الصلة وتصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين في دولة قطر (لسنة 2010) والتي أجريت بتاريخ 27 أكتوبر 2010" (القرار رقم ICTRA 2010/10/26)؛ (2) مسودة "إشعار بالمعايير والمنهجية والتحليل الواجب تطبيقه في مراجعة تعريف السوق وتصنيف السيطرة في قطاع الاتصالات بدولة قطر" بتاريخ 3 فبراير 2011؛ (3) مسودة "مراجعة لتعريف الأسواق ذات الصلة وتصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين في دولة قطر (لسنة 2010)، وثيقة الردود" بتاريخ 3 فبراير 2011.

يمكن الإطلاع على الوثائق التشاورية والوثائق غير السرية المقدمة على الموقع الالكتروني الرسمي للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: www.ictqatar.qa . لقد تم أخذ الوثائق والردود المقدمة فيما يتعلق بكافة تلك المشاورات بعين الاعتبار في التحليل النهائي لتصنيف كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في واحد أو أكثر من الأسواق ذات الصلة بموجب هذا الإشعار والأوامر.

ويصحب هذا الإشعار والأمر الوثائق النهائية التالية في الملاحق الخاصة بهذا الإشعار والأوامر: (1) "إشعار بالمعايير والمنهجية والتحليل واجب التطبيق في مراجعة تعريف السوق وتصنيف السيطرة في قطاع الاتصالات في دولة قطر" (ICTRA2011/10/31b) (**إشعار المنهجية**) في الملحق (ب)، (2) "مراجعة لتعريف الأسواق ذات الصلة وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر في دولة قطر (لسنة 2010) – وثيقة الردود" (ICTRA2011/10/31a) (**وثيقة الردود**) في الملحق (أ).

حدد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفقاً للمرسوم بقانون وقانون الاتصالات ولائحته التنفيذية، شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر في سبعة أسواق تجزئة وسبعة أسواق جملة، كما حدد شركة فودافون مقدم خدمة مسيطر في سوقين من أسواق الجملة.

إن هذا الإشعار والأوامر يحدد ما يلي:

1- الأساس القانوني للإشعار والأوامر.

2- تصنيف شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في الأسواق ذات الصلة للمنتجات والخدمات.

3- عملية المراجعة واجبة التطبيق على تصنيف أو سحب تصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين (الملحق أ).

4- المعايير والمنهجية والإجراءات اللازمة لتحديد وتعريف الأسواق ذات الصلة، وتحديد وجود القوة السوقية في الأسواق المعنية (الملحق ب).

يجوز تعديل هذا الإشعار والأوامر من وقت لآخر وفقاً للسلطة التقديرية للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك وفقاً للمتطلبات والشروط المنصوص عليها في قانون الاتصالات ولائحته التنفيذية.

الجزء (ب): الأساس القانوني لهذا الإشعار والأوامر

وضع المعايير والمنهجية واجبة التطبيق

وتمنح المادتان (40) و(42) من قانون الاتصالات، بالإضافة إلى المادتين (72) و (74) من اللائحة التنفيذية، المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات صلاحية إصدار وثائق قانونية تتضمن "أوامر" و"إشعارات" لتنفيذ الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قانون الاتصالات ولائحته التنفيذية.

وتنص المادة رقم 42 من قانون الاتصالات على إطار تشريعي للقيام بعملية التصنيف ، وتحديد مدى القوة السوقية المؤثرة أو السيطرة في السوق، كما تنص على ما يجب أن يحدد أي إشعار أو أية أوامر في هذه الصدد؛ بما في ذلك أسواق المنتجات والخدمات ذات الصلة، والمعايير والمنهجية اللازمة لتصنيف القوة السوقية. وبناءً على ذلك، فإن هذا الإشعار والأوامر يحدد المعلومات المطلوبة بموجب القانون.

وتنص المادة (42) من قانون الاتصالات أيضاً على أنه يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يتشاور مع مقدمي الخدمة أو العملاء أو أية أطراف أخرى مهتمة في سياق القيام بعملية تحديد أي سوق، أو تحليل أو تصنيف للقوة السوقية وفقاً للأحكام التي نصت عليها هذه المادة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة (40) من قانون الاتصالات تمنح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات صلاحية تحديد المعايير الواجب تطبيقها في تصنيف مقدمي الخدمة، مثل امتلاك قوة سوقية مؤثرة أو سيطرة في بعض أسواق الاتصالات المعينة، وتنفيذ تلك المعايير في أية عملية تصنيف. كما تمنح المادة (40) المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات صلاحية تمكنه من مراقبة القوة السوقية أو وضع السيطرة ومنع إساءة استخدام اي منهما، وكذلك تحديد وتطبيق

الإجراءات والترتيبات الملائمة لمواجهة حالات إساءة استخدام القوة السوقية والممارسات غير التنافسية ، وذلك بهدف تعزيز المنافسة وحماية مصالح العملاء والجمهور.

وتنص المادة (72) من اللائحة على وجوب قيام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإصدار إشعار يحدد المعايير والمنهجية التي سيقوم بتطبيقها في تحديد مدى وجود القوة السوقية المؤثرة في أي من الأسواق ذات الصلة.

وفي ضوء الطبيعة النشطة لأسواق الاتصالات وتحرير القطاع، فإن المعايير والمنهجية والمقاييس المستخدمة في تصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين قد تتغير مع الوقت. وفي حال ذلك، سوف يتم ادخال تلك التعديلات على الوثائق القانونية وإشعار المنهجية، مثل الملحق (ب) المرفق بهذا الإشعار والأوامر، الذي تحدد المعايير والمنهجية والعمليات الخاصة بتصنيف القوة السوقية؛ بما في ذلك هذا الإشعار والأوامر على سبيل المثال لا الحصر.

وبمجرد تصنيف أحد مقدمي الخدمة كمقدم خدمة مسيطر في أحد الأسواق المعنية ، تصبح الالتزامات القانونية المحددة التي تنطبق على مقدمي الخدمة المسيطرين بموجب قانون الاتصالات والإطار التنظيمي المعمول به سارية المفعول على الفور فيما يتعلق بتقديمه للخدمات في ذلك السوق.

تعريف "الأسواق ذات الصلة" وتصنيف "مقدمي الخدمة المسيطرين"

تخول المادة 40 (3) من قانون الاتصالات المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحديد المعايير التي سيتم تطبيقها في تصنيف مقدمي الخدمة كأصحاب قوة سوقية مؤثرة أو سيطرة في بعض أسواق الاتصالات المحددة، وتطبيق تلك المعايير في أية عملية تصنيف.

كما تنص المادة 42 من قانون الاتصالات على عملية تصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين، والتي تتضمن تحديد الأسواق المعنية ؛ وتحديد المعايير والمنهجية التي سيتم تطبيقها في تحديد درجة القوة السوقية أو السيطرة في الأسواق ذات الصلة، وإجراء تحليل سوقي من خلال تطبيق المعايير والمنهجية المحددة في تلك الظروف. كما أنها تنص على أن اللائحة التنفيذية واللوائح والقواعد والأوامر سوف تحدد المعايير والمنهجية والعمليات بشأن تصنيف القوة السوقية.

وتنص اللائحة التنفيذية على ضرورة إصدار إشعار يحدد المعايير والمنهجية التي سيتم تطبيقها في تحديد وجود القوة السوقية المؤثرة في أحد الأسواق ذات الصلة. وتنص المادة (72) من اللائحة التنفيذية على العناصر والعوامل والمعايير التي قد تتضمنها الممارسة العملية. وبعد التشاور مع السوق، قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحديد إشعار المنهجية كوثيقة مستقلة (انظر الملحق ب) تكون بمثابة منهجية عامة تطبق بصفة عامة على عمليات تعريف السوق وتصنيف السيطرة. كما أن هذه العملية محددة أيضاً في القسم (ج) من هذا الإشعار والأوامر.

نظرة عامة على عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة

وتتبع عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة الخطوات العملية التالية المبينة أدناه وفقاً للمادة (42) من قانون الاتصالات والمادة (72) من اللائحة التنفيذية.

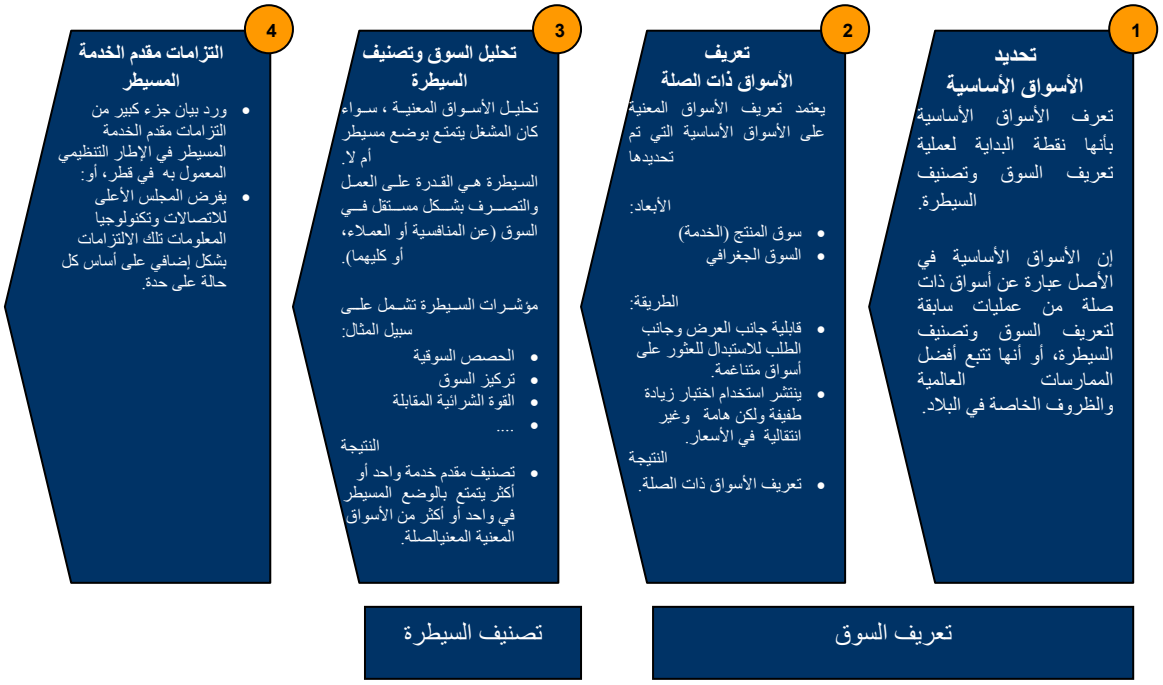

الخطوة (1) تحديد الأسواق الأساسية؛ الخطوة (2) تعريف الأسواق ذات الصلة: إن عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة تبدأ بتحديد قائمة لأسواق التجزئة والجملة المقترحة من حيث المنتجات والنطاق الجغرافي، والتي تستخدم بشكل نموذجي كأسواق أساسية. ويعرف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "الأسواق المعنية " بعد عملية التشاور والمناقشات التي أجريت مع الكيانات السوقية بشأن الأسواق الأساسية المقترحة. إن هاتين الخطوتين تشكلان معاً عملية تعريف السوق، والتي تطبق أسلوب أفضل الممارسات العالمية ومبادئ قانون المنافسة العالمية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية . وتأخذ هذه العملية في الاعتبار المعايير الأساسية لتعريف الأسواق وفقاً لخواص المنتج والنطاق الجغرافي، كما أنها تأخذ في الاعتبار سمات العرض والطلب. ويتضمن إشعار المنهجية (الملحق ب) وصفاً لطرق وأبعاد تعريف السوق.

الخطوة (3) تحليل السوق وتصنيف السيطرة: تستمر عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة في تحليل الأسواق المعنية التي تم تعريفها كمياً وكيفياً، وذلك وفقاً للفقرة (2) من المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية، لتحديد مدى وجود السيطرة في تلك الأسواق ذات الصلة. ويقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحليل مدى تمتع مقدم الخدمة، سواء عن طريق عمله بمفرده أو بالاشتراك مع أطراف أخرى، بوضع يتيح له العمل بشكل مستقل عن العملاء أو المنافسين إلى حد ملحوظ. وبالتالي، ينتج عن الخطوة رقم (3) في النهاية تصنيف وضع السيطرة في واحد أو أكثر من الأسواق ذات الصلة. إن قانون الاتصالات ينص بشكل صريح على تصنيف مقدم الخدمة المسيطر في الفقرة (5) من المادة 19والمواد 23 و40 و42، كما ينص على التزامات قانونية معينة يتم فرضها على مقدمي الخدمة المسيطرين، بما في ذلك الالتزامات القانونية المتعلقة بسياسة المنافسة، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر المواد أرقام 41 و43 و44 و46؛ والربط البيني والوصول

مثل المواد أرقام 18 و19 و23 و24 و25؛ وتحديد التعرفة مثل المواد أرقام 27 و28 و29 و31 و32 و33. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللائحة التنفيذية تتناول موضوع السيطرة في الفصل رقم 8 منها. بالاضافة الى ذلك، تنص التراخيص الممنوحة لكل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون على التزامات تتعلق بقدم الخدمة المسيطر.

الخطوة رقم (4) التزامات مقدم الخدمة المسيطر لقد وردت التزامات مقدم الخدمة المسيطر في الإطار التنظيمي المعمول به (**الإطار التنظيمي واجب التطبيق**[1])، وتطبق تلك الالتزامات إما تلقائياً، أو يتم فرضها من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقاً لما يكون مطلوباً. إن معظم الالتزامات التي تؤثر على مقدمي الخدمة المسيطرين وغيرهم من مقدمي الخدمة قد ورد بيانها مسبقاً في الإطار التنظيمي المعمول به.

عملية التشاور

لقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإجراء عملية تعريف للسوق وتصنيف السيطرة تضمنت تحديد الأسواق التي سيتم تحديدهاكأسواق المعنية ، وإجراء تحليل سوقي لقطاع الاتصالات القطري، والتشاور مع المشاركين من الجمهور والأطراف المعنية بصناعة الاتصالات فيما يتعلق بتحليله وبحث الظروف والتحليل الداعم لتصنيف كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في الأسواق المعنية أعلاه؛ وذلك بناءً على المعايير والمنهجية المبينة في هذا الإشعار والأوامر، والتي حددت تفصيلاً في إشعار المنهجية ووثائق الردود المرفقة في الملحق (أ) والملحق (ب) من هذا الإشعار والأوامر، وقد تم تضمينها في هذا الوثيقة بالإشارة إليها.

لقد بدأت عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 في أكتوبر 2010 بالمشاورات العامة بشأن تعريف الأسواق ذات الصلة وتصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين في دولة قطر – ICTRA 2010/10/26.

لقد طلب المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استلام التعليقات في موعد أقصاه 4 ديسمبر 2010، إلا أنه وبناءً على طلب مقدمي الخدمة، فقد تم تمديد فترة التشاور حتى 12 ديسمبر 2010. وفي نوفمبر 2010، أجريت المناقشات بين المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة فودافون (بتاريخ 9 نوفمبر) وشركة اتصالات قطر (بتاريخ 9 نوفمبر) بشأن مشاورات التعريف وتقديم البيانات المطلوبة لإجراء التقييم الكيفي.

وقد وافقت شركتا اتصالات قطر وفودافون على قائمة الأسواق الأساسية المقترحة من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما وافقت الشركتان بصفة عامة على تعريفات الأسواق المعنية وكذلك نتيجة تحليل الأسواق ذات الصلة وذلك في ردود بشأن عملية التشاور المشار إليها أعلاه. كما قامت كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون بتقديم بيانات للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقد أتاحت تلك البيانات إجراء تحليل كمي للأسواق ذات الصلة وتقييم ما إذا كان ثمة سيطرة في تلك الأسواق بناءً على المعايير المبينة في الإطار التنظيمي المعمول به.

[1] يشمل الإطار التنظيمي المعمول به الأحكام القانونية ذات الصلة والمطبقة في دولة قطر، بما في ذلك ودون الحصر قانون الاتصالات واللائحة التنفيذية والتراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمة وأية لوائح وقواعد وأوامر وإشعارات وقرارات وتوجيهات وتعليمات ذات صلة تصدر التي تصدر عن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد بدأت الجولة الثانية من التشاور بتاريخ 3 فبراير 2011 مع إصدار مسودة وثيقة الردود ومسودة إشعار المنهجية. وقد وافق مقدمو الخدمة قبل ذلك على "العملية المختصرة" (انظر أدناه). وقد تم مناقشة تعليقات مقدمي الخدمة على الجولة الثانية من التشاور بعمق في الاجتماعات التي عقد بتاريخ 9 فبراير 2011 (مع شركة فودافون) وبتاريخ 10 فبراير 2011 (مع شركة اتصالات قطر)، وتلا ذلك تسجيلها خطياً بتاريخ 22 فبراير 2011 (RA-PECO/01-220211).

لقد تم استلام الردود النهائية لمقدمي الخدمة بتاريخ 28 فبراير 2011. كما أن الظروف والتحليل المدعم لتصنيف شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في الأسواق المعنية بناءً على المعايير والمنهجية المحددة في هذا الإشعار والأوامر قد تم تحديدها في المشاورات بشأن عملية التعريف فيما يتعلق بالأسواق ذات الصلة وتصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين في قطر، كما تم تحديدها في وثيقة الردود، بالإضافة إلى إشعار المنهجية الصادر عن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الملحق (أ) والملحق (ب) من هذا الإشعار والأوامر.

"العملية المختصرة"

وقد اتفق المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة اتصالات قطر وشركة فودافون أثناء التشاور على "عملية مختصرة" تركز على أسواق التجزئة التالية التي أظهرت السمات النشطة (**الأسواق النشطة**) وذلك بغرض تنظيم عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010:

1- السوق 3: خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال.
2- السوق 6: خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال.
3- السوق 7: خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال.

وفيما يتعلق بالأسواق ذات الصلة غير النشطة (السوق 1، السوق 2، السوق 4، السوق 5، الأسواق من 8 إلى 14) اتفق مقدمو الخدمة والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن تصنيف مقدم الخدمة المسيطر في تلك الأسواق يعتمد بشكل كامل على الحصص السوقية، وغياب القوة الشرائية المقابلة، وعدم وجود مشغل محتمل لدخول السوق.

وقد وردت المضامين الأخرى "للعملية المختصرة" لمراجعة أسواق الاتصالات في الجزء رقم (و).

الجزء (ج): إشعار المعايير، المنهجية والإجراءات واجبة التطبيق في تعريف الأسواق ذات الصلة وتحديد مدى القوة السوقية في تلك الأسواق.

وتنطوي المنهجية التي تبناها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعريف المنتج (الخدمة) والأسواق الجغرافية (الأسواق المعنية) على تطبيق أسلوب أفضل الممارسات العالمية ومبادئ قانون المنافسة العالمية، وتأخذ في الاعتبار الظروف المحلية ومواصفات السوق المحلي.إن المنهجية الأساسية في تعريف السوق تعتمد على الإطار التنظيمي المعمول به والمبادئ الاقتصادية وفقاً لمبادئ قانون المنافسة على النحو الذي نصت عليه المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية. إن "اختبار المحتكر الافتراضي" قد أصبح معياراً مقبولاً فيما يتعلق بالجوانب المنهجية، كما أصبح أيضاً جزءً من إطار الاتصالات. لقد عرف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بشكل خاص، الأسواق المعنية من حيث طبيعة المنتجات والخدمات

القابلة للاستبدال، وذلك في الحالات التي تتشابه أو تتطابق فيها الشروط الموضوعية واجبة التطبيق على مقدمي الخدمة المتنافسين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرّف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسواق المعنية بطرق تعزز الغرض واسع النطاق لسياسة المجلس الأعلى الرامية إلى دعم وتعزيز المنافسة القائمة على البنية التحتية، مع إتاحة ترسخ المنافسة الفعالة في الوقت نفسه أثناء المرحلة الأولى (الساكنة) من عملية تحرير السوق.

ويتبنى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العملية التالية لتعريف السوق وتعيين السيطرة بناءً على إشعار المنهجية:

- تعريف الأسواق المعنية .
- تقييم درجة القوة السوقية في تلك الأسواق المعنية.
- تصنيف واحد أو أكثر من مقدمي الخدمات ذوي الوضع المسيطر كمقدم خدمة مسيطر.

في تحديد مدى وجود مقدم خدمة مسيطر في أي من الأسواق المعنية، لقد قام المجلس الأعلى للاتصالات بمراجعة مدى عمل مقدم الخدمة بشكل منفرد أو مشترك مع أطراف أخرى، وما إذا كان في وضع يسمح له بالعمل بشكل مستقل عن عملائه أو منافسيه بدرجة كبيرة. ويعتبر هذا المعيار هو المعيار العالمي المقبول لتحديد ما إذا كان ثمة قوة سوقية يتمتع بها منتج معينة أو خدمة معينة أو سوق جغرافي معين.

وبالإضافة إلى قانون الاتصالات، فإن اللائحة التنفيذية تنص على ضرورة إصدار إشعار يحدد المعايير والمنهجية التي سيتم تطبيقها في تحديد وجود القوة السوقية المؤثرة في أحد الأسواق المعنية. كما أن المادة 72 من اللائحة التنفيذية قد نصت على المعايير التي يمكن تطبيقها. ويمكن تطبيق المعايير التالية التي نصت عليها المادة 72 من اللائحة التنفيذية:

1- الحصة السوقية.
2- الحجم المطلق والنسبي للشركة في السوق المعني.
3- درجة السيطرة على المرافق والبنية التحتية التي سيكون من غير الاقتصادي بالنسبة لشخص آخر أن يقوم بتطويرها لتقديم خدمات في السوق المعني.
4- اقتصادات النطاق والحجم.
5- غياب القوة الشرائية المقابلة ، بما في ذلك خصائص انتقال العملاء.
6- العوائق الهيكلية والاستراتيجية لدخول السوق وتوسع السوق.
7- عوامل أخرى تتعلق بتقييم وجود القوة السوقية في سوق معين.

وتمنح المادة (72) من اللائحة التنفيذية المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحق في تقديم الإرشاد بشأن المعايير التي سيتم استخدامها في قياس الحصة السوقية، ولسهولة الإدارة، وفي حالة غياب الدليل على عكس ذلك، يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يعتبر أي مقدم خدمة يمتلك حصة سوقية تفوق 40 بالمائة من أحد الأسواق المعنية بأنه مقدم خدمة مسيطر.

وقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحليل يستند إلى الأدلة في الحالات الممكنة، واعتمد على أفضل البيانات المتاحة. وفي حالة عدم توفر معلومات دقيقة أو كاملة، تم استخدام الوكالات والتقديرات المعقولة. إن المعايير والمنهجية المحددة لأغراض مراجعة السوق وفقاً للمادة رقم 42 من قانون الاتصالات مبينة في إشعار المنهجية المرفق في الملحق (ب) من هذا الإشعار والأوامر.

الجزء (د): أمر يحدد الأسواق ذات الصلة

ويقرر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بموجب عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة التي يقوم بتنفيذها، والتي ورد شرحها بتفصيل أكثر في وثيقة الردود المرفقة وإشعار المنهجية، بأن الأسواق التالية هي الأسواق ذات الصلة وفقاً للمادة 42 من قانون الاتصالات والمادة 72 من اللائحة التنفيذية.

أسواق التجزئة ذات الصلة

السوق (1) الوصول بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.

السوق (2) خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت.

السوق (3) خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال[2].

السوق (4) خدمات النطاق العريض في موقع ثابت.

السوق (5) خطوط التجزئة المؤجرة.[3]

السوق (6) خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال.[4]

السوق (7) خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال.[5]

أسواق الجملة ذات الصلة

السوق (8) إنشاء الاتصال على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.[6]

السوق (9) انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.[7]

السوق (10) الوصول إلى البنية التحتية المادية لشبكة اتصالات بالجملة.[8]

---

[2] هذا بغض النظر عن شبكة انهاء المكالمات في الخارج، سواءً كانت عن طريق اتصالات ثابتة أو متنقلة.

[3] تمثل الخطوط المؤجرة وصلات وحزم عريضة مخصصة لها.

[4] يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرسائل النصية القصيرة SMS ورسائل الوسائط المتعددة MMS وخدمات الاتصالات المرئية (بالفيديو). إن هذا السوق يغطي كلاً من الوصول والاستخدام.

[5] يتضمن ذلك خدمات نقل البيانات غير المشمولة في سوق التجزئة رقم (6)، مثل خدمات الاتصال بالانترنت عن طريق النطاق العريض على سبيل المثال لا الحصر.

[6] يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر توصيل المكالمات المحلية، وخدمات الاتصال العادي بالانترنت Dial-up، واختيار الناقل، والاختيار المسبق للناقل.

[7] يتضمن ذلك على سبيل المثال توصيل المكالمات المحلية. وعلى الرغم من أن شركة فودافون لم تنشط بعد في هذا السوق، إلا أنها تعد مقدم خدمة مسيطر، والمعالجات المقترحة سيتم تطبيقها اعتباراً من بدء شركة فودافون تقديم خدماتها في مجال الاتصالات الثابتة.

[8] يتضمن ذلك الوصول إلى البنية التحتية السلبية على نحو محايد من الناحية التكنولوجية وذلك لعرض خدمات الاتصالات المحلية والدولية، ويتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الوصول إلى الشبكة والمرافق واستخدامها، مثل القنوات والألياف المُظلمة والكيبلات النحاسية والمواقع والأبراج ومرافق البوابة الدولية وغير ذلك من المرافق.

السوق (11) الوصول بالجملة إلى خدمات النطاق العريض في مواقع ثابتة.[9]

السوق (12) خطوط الجملة المؤجرة.[10]

السوق (13) الوصول وإنشاء الاتصال على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.

السوق (14) انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.[11]

إن تعريف أسواق الجمة المعنية يتضمن كافة الخدمات المساعدة التي تقدم كمكمل لتلك الخدمات أو كمدعم لها، ويتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول إلى نقاط التوصيل الوسيطة، والوصول إلى نظم دعم التشغيل/نظم دعم الأعمال، وقواعد البيانات ومعلومات الشبكة ذات الصلة، ومجال المواقع المشتركة، والوصول إلى المرافق... الخ.

الجزء (هـ): أمر تصنيف شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمسيطرين في بعض الأسواق ذات الصلة

تصنيف شركة اتصالات قطر كشركة تتمتع بوضع مسيطر في واحد أو أكثر من الأسواق ذات الصلة

بعد قيام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتطبيق المعايير والمنهجية المبينة أعلاه لتحديد درجة القوة السوقية أو السيطرة التي يتمتع بها مقدم الخدمة في الأسواق المعنية والتي تم تحديدها، فقد توصل المجلس الأعلى بموجب هذه الوثيقة إلى نتيجة نهائية مفادها تصنيف شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر في كافة الأسواق الأربعة عشرة المحددة ذات الصلة. ويرجع تصنيف شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر للأسباب التالية:

الأسواق غير النشطة ذات الصلة

1- إن تصنيف السيطرة بالنسبة للأسواق الإحدى عشرة ذات الصلة غير النشطة (السوق 1، السوق 2، ، السوق 4، السوق 5، الأسواق من 8 إلى 14) يعتمد بشكل كامل على ارتفاع الحصص السوقية لشركة اتصالات قطر، وغياب القوة الشرائية المقابلة، وعدم وجود مشغل جديد محتمل. تم الاتفاق على هذه الطريقة مع شركة اتصالات قطر كجزء من العملية المختصرة.

الأسواق النشطة المعنية

2- إن شركة اتصالات قطر تتمتع بحصة سوقية تبلغ أكثر من 80% في الأسواق النشطة (السوق 3، السوق 6، السوق 7)، ومن المحتمل أن تستمر في الاحتفاظ بحصة سوقية مرتفعة للغاية في المستقبل المنظور.

3- ليس هناك أي من المعلومات والأدلة المقدمة يبرهن على شيء أقل من أن شركة اتصالات قطر تتمتع بقوة سوقية مؤثرة في كافة الأسواق المعنية.

4- إن القيود التنافسية المحتملة من دخول مشغل جديد إلى السوق غير منظورة خلال المستقبل القريب.

5- تتمتع شركة اتصالات قطر بسيطرة على المرافق والبنية التحتية والتي يصعب تكرارها للمشغلين البدلاء في المستقبل القريب.

[9] يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول إلى الدفق الرقمي (Bitstream).

[10] يتضمن ذلك الخدمات المرتبطة بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة في توفير حيز مؤجر أو استيعابي.

[11] يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الصوتية والرسائل النصية القصيرة SMS ورسائل الوسائط المتعددة MMS والمكالمات المرئية.

6- إن شركة اتصالات قطر تتمتع بمزايا تنافسية كبيرة فيما يتعلق باقتصادات الحجم والنطاق، ويرجع ذلك إلى حجم الشركة المطلق والنسبي، وكذلك لتكاملها الأفقي والرأسي.

7- هناك عوائق هيكلية واستراتيجية مؤثرة أمام دخول الأسواق المعنية.

8- لقد بدأت المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة بصورة فاعلة منذ عامين تقريباً فقط في يوليو 2009 مع دخول شركة فودافون السوق بشكل كامل.

تصنيف شركة فودافون كشركة تتمتع بوضع مسيطر في واحد أو أكثر من الأسواق ذات الصلة

لقد توصل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى نتيجة أخرى نهائية تتمثل في تصنيف شركة فودافون كمقدم خدمة مسيطر في سوقين من أسواق انهاء المكالمات بالجملة:

- السوق (9) انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.
- السوق (14) انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.

حيث أن شركة فودافون هي مقدم الخدمة الوحيد في هذين السوقين من الأسواق المعنية وتتمتع بما يمكن أن نطلق عليه "احتكار انهاء المكالمات". إن وضع السيطرة في أي من أسواق انهاء المكالمات يعتبر وضع سيطرة بالنسبة لكل مقدم خدمة.

وفيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للسُوق المعني، فقد خلص المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أن هناك سُوق جغرافي واحد في دولة قطر. إن دولة قطر دولة صغيرة نسبياً ذات منطقة عمرانية رئيسية. وليس هناك تمييز على أساس جُغرافي في هيكل السوق الحالي، وتعتبر ظروف المنافسة، بما في ذلك القُدرة على عرض الخدمات في دولة قطر، غير مختلفة من الناحية الجغرافية.

ويرى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن الأسواق المعنية التي تم تعريفها ستظل ملائمة للفترة المقبلة التي تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام تقريباً. ويمكن أن يبدأ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة بناءً على طلب معقول ومدعوم بالأدلة يقدمه الأطراف المعنيين بالسوق، كما يمكن للمجلس الاعلى للاتصالات أن يبدأ تلك العملية من تلقاء نفسه.

الجزء (و): عملية المُراجعة واجبة التطبيق للتصنيف مرة أخرى أو سحب ذلك التصنيف

سوف يقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإجراء مُراجعات للسوق بنظام ربع سنوي بعد "العملية المختصرة" على النحو المبين أعلاه وفي الجزء رقم 2-3 من وثيقة الردود، بالإضافة إلى الملحق (ب) من الإشعار والأوامر، وكذلك وفقاً للمادة 62 من قانون الاتصالات والفصل 13 من اللائحة التنفيذية والمادة 73 من اللائحة، كما يُمكن في الحالات المبررة أن يبدأ المجلس الأعلى بعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة للتحقق من أوضاع السيطرة في الأسواق المحددة المعنية.

ويطلب المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قيام مُقدمي الخدمة بتقديم بيانات عن السوق بشكل ربع سنوي منتظم. ويقع على كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون التزام بأن تقدم إلى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المؤشرات الأساسية عن الأسواق ذات الصلة بصفة ربع سنوية وبالتزامن مع النتائج ربع السنوية المنشورة لهما (وبما لا يتجاوز أسبوعاً من تاريخ نشرها). وبالإضافة إلى ذلك، يطلب المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من مقدمي الخدمة تقديم المؤشرات لنهاية عام 2010 والربع الأول والثاني من عام 2011 في موعد أقصاه 15 اكتوبر، 2011. وقد ورد بيان هذه المؤشرات الأساسية في الملحق (ج) من هذا الإشعار والأوامر. إن هذه المؤشرات الأساسية تعمل كإشارة أولية لتطور المنافسة في الأسواق ذات الصلة، وتساعد على إجراء إعادة تقييم للقوة السوقية خاصة في الأسواق النشطة في فترات زمنية قصيرة ومتكررة نظراً لزيادة سرعة تطور المنافسة في تلك الأسواق.وإذا أشارت تلك المؤشرات إلى تغير ملحوظ في ظروف السوق في أي سوق، فإنه يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إجراء بحث واستقصاء متعمق في السوق المعني أو الأسواق المعنية. كما يمكن للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يبدأ عملية إعادة تقييم تعريف السوق وتصنيف السيطرة في أي وقت، ولا يلتزم المجلس الأعلى في ذلك بدورية البيانات التي يقدمها مقدمو الخدمة بصفة ربع سنوية.

وكبديل لذلك، يمكن لمقدمي الخدمة التقدم للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بطلب مدعم بالأدلة اللازمة، لإجراء تحليل أكثر عمقاً لتلك الأسواق إذا رأى مقدمو الخدمة أن ظروف السُوق قد تغيرت. ويتعين أن يكون ذلك الطلب مدعوماً بمبررات تفصيلية يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها، كما يجب أن يكون الطلب معززاً بالحقائق والأرقام. وللمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اتخاذ القرار وفقاً لسلطته التقديرية فيما يتعلق باتخاذ أي إجراء بشأن هذه الأمور.

الجزء (ز): تضمين وتشغيل تصنيف شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في الأسواق المحددة ذات الصلة

إن تصنيف كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في الأسواق المحددة ذات الصلة يُشير إلى أن كلتا الشركتين ستخضعان لأحكام معينة منصوص عليها الآن في قانون الاتصالات واللائحة التنفيذية واللوائح والقوانين والأوامر والإشعارات والقرارات والتعليمات ذات الصلة، وأي ترخيص اتصالات صادر، أو قد تضاف إلى تلك النصوص في المستقبل. إن هذه الوثائق تحدد مجتمعةً الالتزامات واجبة التطبيق على شركة اتصالات قطر وشركة فودافون في الأسواق التي تم تصنيف هاتين الشركتين فيها كمقدمي خدمة مسيطرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة التزامات إضافية قد تطبق على مقدمي الخدمة المسيطرين في بعض الأسواق التي من المحتمل أن تكون الشروط الحالية غير كافية فيها لمنع إساءة استعمال السيطرة، أو التي قد تصبح تلك الالتزامات الإضافية ضرورية فيها للحيلولة دون انهيار السوق، أو لمنع نتائج ليست في الصالح العام، و ان تلك الالتزامات سوف تتيح للمنافسة المجدية أن تترسخ أثناء المرحلة الأولى لتحرير القطاع.

التوقيع

توقيع

التاريخ 31 اكتوبر، 2011

د. حصة الجابر

الأمين العام للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الملحق (أ) – **وثيقة الردود**

تصدر "مراجعة تعريف الأسواق ذات الصلة وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر في دولة قطر (لسنة 2010) – وثيقة الردود" كوثيقة نهائية تحت رقم ICTRA2011/10/31a.

الملحق (ب) – إشعار المنهجية

يصدر "إشعار المعايير والمنهجية والتحليل الذي سيتم تطبيقه في مراجعة تعريف السوق وتصنيف السيطرة في قطاع الاتصالات في دولة قطر" كوثيقة مستقلة تحت رقم ICTRA 2011/10/31b.

الملحق (ج) – المؤشرات الأساسية التالية "للعملية المختصرة" . يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات تعديل هذا المُلحق عند الضرورة.

		المقياس	الوصف	الوحدات	تعليقات	2010	2011	2011	2011	2011	.....
التجزئة						Total	Q1	Q2	Q3	Q4	
		السوق 1: االوصول بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت									
		الحجم/ الاشتراكات									
		الخطوط (الاشتراكات)									
		اشتراكات الخدمات الهاتفية القديمة البسيطة للقطاع السكني	عدد الاشتراكات النشطة	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		اشتراكات الخدمات الهاتفية القديمة البسيطة لقطاع الأعمال	عدد الاشتراكات النشطة	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		اشتراكات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN BRI) لقطاع الأعمال	عدد الخطوط النشطة (قناتان للخط الواحد)	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		قنوات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN BRI) لقطاع الأعمال	عدد الخطوط النشطة (قناتان للوصول الواحد)								
		اشتراكات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN PRI) لقطاع الأعمال	اشتراكات الخطوط النشطة (30 قناة للخط الواحد)	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		اشتراكات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN PRI) لقطاع الأعمال	عدد القنوات النشطة								
		الخطوط المدارة لخدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت	عدد الاشتراكات النشطة (باستثناء الخدمات الصوتية عبر النطاق العريض/ الخدمات الصوتية عبر بروتوكول الانترنت غير المدارة)	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		إجمالي الاشتراكات	إجمالي اشتراكات الخطوط الصوتية الثابتة - ، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة الأساسية، المدارة لخدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت.	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة		0	0	0	0	0	
		إجمالي الاشتراكات	إجمالي اشتراكات الخطوط الصوتية الثابتة - ، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة الأساسية، المدارة لخدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت.			0	0	0	0	0	
		المقاييس المالية									

		عوائد الاتصال (الاشتراك)	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.										
		عائد آخر 1	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 2	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 3	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 4	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		العائد	**خدمات مصرح بها وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0			
		عائد آخر	خدمات أخرى غير تلك الواردة في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		إجمالي عائد السوق		ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0			
	السوق (2): خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت												
		الحجم/ الاشتراكات											
		المرور المحلي للمكالمات											
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)	دقائق الاتصال لخط ثابت محلي (نفس الشبكة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر مرخص)	دقائق الاتصال لخط ثابت محلي (شبكات مشغل آخر مرخص)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)	دقائق الاتصال بخط متنقل محلي (نفس الشبكة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)	دقائق الاتصال بخط متنقل محلي (شبكات مشغل آخر مرخص)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		بطاقات الاتصال (نفس الشبكة وشبكات مشغل آخر مرخص)	دقائق الاتصال من بطاقات الاتصال للاتصال بأرقام محلية، مستخدمة على شبكات اتصالات ثابتة	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		إجمالي المرور		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة		0	0	0	0	0			
		المقاييس المالية											
		عوائد المكالمات المحلية											
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)	العوائد المحققة من المكالمات المحلية الثابتة.	ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر	العوائد المحققة من المكالمات المحلية الثابتة.	ريال قطري/ ربع السنة									

		مرخص)											
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)	العوائد المحققة من المكالمات المحلية المتنقلة.	ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)	العوائد المحققة من المكالمات المحلية المتنقلة.	ريال قطري/ ربع السنة									
		بطاقات الاتصال (نفس الشبكة وشبكات مشغل آخر مرخص)	العوائد المحققة من بطاقات الاتصال للاتصال بأرقام محلية، مستخدمة شبكات اتصالات ثابتة	ريال قطري/ ربع السنة									
		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 3		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0			
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي العائد للسوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0			
		السوق (3): خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت من خلال جهاز هاتف نقال									**سوق نشط**		
		الحجم/ الاشتراكات											
		مكالمات ثابتة: مكالمات دولية	دقائق المكالمة من خط ثابت إلى خط دولي (وجهات الخط الثابت والخط الاتصالات المتنقلة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات دولية	دقائق المكالمة من خط متنقل إلى خط دولي (وجهات الخط الثابت والخط المتنقل)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		بطاقات الاتصال: مكالمات دولية	دقائق المكالمات من بطاقات الاتصال لإجراء مكالمات دولية (وجهات الخط الثابت والخط الاتصالات المتنقلة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		إجمالي المرور				0	0	0	0	0			
		المقاييس المالية											
		المكالمات الثابتة: المكالمات الدولية	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من خطوط ثابتة إلى خطوط دولية	ريال قطري/ ربع السنة									
		المكالمات المتنقلة: المكالمات الدولية	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من خطوط متنقلة إلى خطوط دولية	ريال قطري/ ربع السنة									
		بطاقات الاتصال من الخطوط الثابتة: المكالمات الدولية	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من بطاقات الاتصال (من خطوط ثابتة) إلى خطوط دولية، والمستخدمة على شبكات ثابتة ومتنقلة	ريال قطري/ ربع السنة									
		بطاقات الاتصال من الخطوط المتنقلة:	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من	ريال قطري/ ربع السنة									

		المكالمات الدولية	بطاقات الاتصال (من خطوط متنقلة) إلى خطوط دولية، والمستخدمة على شبكات ثابتة ومتنقلة										
		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 3		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0			
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي عائد السوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0			
	السوق رقم (4): خدمات النطاق العريض في موقع ثابت												
	الحجم/ الاشتراكات												
		مشتركو خدمات البلاك بيري - الاتصالات باستخدام الكوابل النحاسية 2 Mbps أو أقل من 10 Mbps الاشتراكات باستخدام الكوابل النحاسية مع اعلان السرعة التي تساوي 2 Mbps أو اعظم منها وأقل من 10 Mbps أعظم من 10 Mbps الاشتراكات باستخدام الكوابل النحاسية مع اعلان السرعة التي تساوي 10 Mbps أو اعظم منها .		في نهاية ربع السنة في نهاية ربع السنة		2 1 1							
		مشتركو خدمات البلاك بيري - الاتصالات باستخدام كوابل الألياف الضوئية 2 Mbps أو أقل من 10 Mbps الاشتراكات باستخدام كوابل الألياف الضوئية مع اعلان السرعة التي تساوي 10 Mbps أو أعظم منها ما فوق 10 Mbps الاشتراكات باستخدام كوابل الألياف الضوئية مع اعلان السرعة		عدد المشتركين في نهاية ربع السنة		2 1 1							

		التى تساوي 10 Mbps أو أكثر											
		مشتركو خدمات البلاك بيري - تكنولوجيا ثابتة أخرى		عدد المشتركين في نهاية ربع السنة	يرجى التحديد مثل الأقمار الصناعية، حلقات الاتصال اللاسلكي، الاتصال من المحطات الطرفية المتناهية الصغر	2							
		2 Mbps أو أقل من 10 Mbps الاشتراكات على أساس تكنولوجيا الاتصالات الثابتة مع اعلان السرعة التي تساوي 2 Mbps أو اعظم منها وأقل من 10 Mbps أعظم من 10 Mbps الاشتراكات على اساس تكنولووجيا الاتصالات الثابتة مع اعلان السرعة التي تساوي 10 Mbps أو اعظم منها .				1 1							
		إجمالي المشتركين		عدد المشتركين في نهاية ربع السنة		6	0	0	0	0	0		
		المقاييس المالية											
		العوائد المحققة من اشتراكات خدمات البلاك بيري		ريال قطري/ ربع السنة	كافة أشكال تكنولوجيا الاتصال (الكوابل النحاسية، الألياف الضوئية، أخرى)								
		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 3		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 4		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0	0		
			خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي العائد للسوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0		
		السوق رقم (5): خطوط التجزئة المؤجرة											

		المقاييس المالية											
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة									
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي العائد للسوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0			
		السوق رقم (6): خدمة الاتصالات المحلية العامة عبر جهاز هاتف نقال											
		الحجم/ الاشتراكات											
		الاشتراكات											
		الاشتراكات بنظام الدفع الآجل	المشتركون النشطاء	عدد المشتركين في نهاية ربع السنة									
		الاشتراكات بنظام الدفع المسبق	المشتركون النشطاء	عدد المشتركين في نهاية ربع السنة									
		إجمالي الاشتراكات				0	0	0	0	0			
		مرور المكالمات											
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر مرخص)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		إجمالي مرور المكالمات (مكالمات محلية)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة		0	0	0	0	0			
		إجمالي الرسائل النصية القصيرة SMS والرسائل ذات الوسائط المتعددة MMS (محلية)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		المقاييس المالية											
		العوائد المحققة من الاشتراكات		ريال قطري/ ربع السنة									
		العوائد المحققة من المكالمات المحلية											
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)		ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)		ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)		ريال قطري/ ربع السنة									

		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر مرخص)		ريال قطري/ ربع السنة								
		رسائل نصية قصيرة SMS ورسائل ذات الوسائط المتعددة MMS		ريال قطري/ ربع السنة								
		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0	
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف تلك الواردة في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة								
		إجمالي العائد من السوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0	
	السوق رقم (7): خدمات الانترنت ذات النطاق العريض عبر جهاز هاتف نقال				**سوق نشط**							
		الحجم/ الاشتراكات										
		الاتصال بالانترنت من الهاتف النقال	اشتراك منفصل للهواتف الذكية (نفس شريحة الهاتف المتنقل SIM)	عدد الاشتراكات في نهاية ربع السنة	مثل خدمات الاتصال بالانترنت من الهاتف النقال.							
		خدمات الانترنت ذات النطاق العريض على الهاتف النقال	اشتراك بطاقة البيانات مثل أجهزة المودم USB (شريحة SIM منفصلة)	عدد الاشتراكات في نهاية ربع السنة	مثل خدمات النطاق العريض عبر الهاتف النقال.							
		إجمالي الاشتراكات	اشتراك بطاقة البيانات واشتراك بطاقة الهاتف النقال الخاصة SIM	عدد الاشتراكات في نهاية ربع السنة		0	0	0	0	0	0	
		الاتصال بالانترنت من الهاتف النقال	اشتراك منفصل للهواتف الذكية (نفس شريحة الهاتف المتنقل SIM)	جيجابايت/ ربع السنة								
		خدمات النطاق العريض على الهاتف النقال	اشتراك بطاقة البيانات مثل أجهزة المودم USB (شريحة SIM خاصة)	جيجابايت/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0	
		إجمالي مرور البيانات	إجمالي مرور البيانات بالجيجابايت المرسلة من مشتركي بطاقة البيانات	جيجابايت/ ربع السنة								
		المقاييس المالية										
		العوائد المحققة من الاتصال بالانترنت من الهاتف النقال	اشتراك منفصل للهواتف الذكية (نفس شريحة الهاتف المتنقل SIM)	ريال قطري/ ربع السنة								
		العوائد المحققة من خدمات الانترنت ذات النطاق العريض عبر الهاتف النقال	اشتراك بطاقة البيانات مثل أجهزة المودم USB (شريحة SIM خاصة)	ريال قطري/ ربع السنة								
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0	
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة	-							
		إجمالي العائد من السوق		ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0	0	

		الجملة											
		السوق (8): إنشاء الاتصال على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت		دقيقة/ ربع السنة									
				ريال قطري/ ربع السنة									
		السوق (9): انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت		دقيقة/ ربع السنة									
				ريال قطري/ ربع السنة									
		السوق (10): الوصول إلى البنية التحتية المادية لشبكة اتصالات على اساس الجملة		ريال قطري/ ربع السنة									
		السوق (11): الوصول على اساس الجملة إلى خدمات الانترنت ذات النطاق العريض في مواقع ثابتة		ريال قطري/ ربع السنة									
		السوق (12): الخطوط المؤجرة على اساس الجملة		ريال قطري/ ربع السنة									
		السوق (13): انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة الفردية		دقيقة/ ربع السنة									
				ريال قطري/ ربع السنة									
		السوق (14): الوصول وإنشاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة		ردقيقة / ربع السنة يال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي العائد المحقق من كافة أسواق الجملة		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0			
العوائد: إعادة التدقيق في ضوء البيانات المالية المنشورة													
أسواق الاتصالات الثابتة (1، 2، 3 جزئياً، 4، 5، 8-12)													
		إجمالي العائد المحقق من أسواق الاتصالات الثابتة (وفقا للملحق ب وبخلاف الملحق ب).		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0			
		إجمالي العائد وفقا للتقارير العامة لأسواق الاتصالات الثابتة بالتجزئة		ريال قطري/ ربع السنة									
		الفرق		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0			
		الإيضاح 1	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة									
		الإيضاح 2	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة									
		الإيضاح 3	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة									
		الإيضاح 4	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة									

		الإيضاح 5	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الفرق المتبقي		ريال قطري/ ربع السنة	الوضع الأمثل: 0	0	0	0	0	0		
أسواق الاتصالات المتنقلة (3، جزئياً، 6، 7، 13، 14)												
		إجمالي العائد المحقق من أسواق الاتصالات المتنقلة (وفقا للملحق ب وغير الملحق ب).		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0		
		إجمالي العائد وفقا للتقارير العامة لأسواق الاتصالات المتنقلة بالتجزئة		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0		
		الفرق		ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 1	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 2	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 3	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 4	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 5	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الفرق المتبقي		ريال قطري/ ربع السنة	الوضع الأمثل: 0	0	0	0	0	0		

مراجعة
تعريف الأسواق المعنية وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر
في دولة قطر
(عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لسنة 2010)

وثيقة ردود

ICTRA 2011/10/31a

نسخة غير سرية

31 اكتوبر، 2011

النسخة النهائية

قائمة المحتويات

1- ملخص تنفيذي 3
2- العملية والمنهجية 7
2-1 نظرة عامة على عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 7
2-3 العملية المختصرة في إطار عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 12
3- تعريف الأسواق المعنية 14
3-1 المظاهر العامة 14
3-2 موضوعات التشاور 14
3-2-1 جوانب الطريقة المنهجية 14
3-2-2 أسواق التجزئة المعنية 20
3-2-3 أسواق الجملة المعنية 24
3-3 خلاصة تعريف السوق 25
4- تحليل السيطرة وتصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين 26
4-1 نظرة عامة 26
4-2 الأسواق المعنية غير النشطة 27
4-2-1 نظرة عامة 27
4-2-2 السوق (1): الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت 28
4-2-3 السوق (2): خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت 29
4-2-4 السوق (4): خدمات الانترنت ذات النطاق العريض في موقع ثابت 29
4-2-5 السوق (5): خطوط التجزئة المؤجرة 30
4-2-6 السوق (8): إنشاء الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت 30
4-2-7 السوق (9): انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت 31
4-2-8 السوق (10): الوصول إلى البنية التحتية المادية لشبكة اتصالات بالجملة 31
4-2-10 السوق (12): خطوط الجملة المؤجرة 33
4-2-11 السوق (13): الوصول وإنشاء الاتصال على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة 33
4-2-12 السوق (14): انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة 33
4-3 الأسواق المعنية النشطة 34
4-3-1 السوق (3): خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال 34
4-3-1-1 سوق المنتج 34
4-3-1-2 تحليل السوق 36
4-3-1-3 تحليل السيطرة 37
4-3-1-4 الخلاصة 40
4-3-2 السوق رقم (6) خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال 41
4-3-2-1 سوق المنتج 41
4-3-2-2 تحليل السوق 42
4-3-2-3 تحليل السيطرة 44
4-3-2-4 الخلاصة 46
4-3-3 السوق رقم (7) خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال 47
4-3-3-1 سوق المنتج 47
4-3-3-2 تحليل السوق 48
4-3-3-3 تحليل السيطرة 50
4-3-3-4 الخلاصة 52
5- الملحق (أ) – البيانات المطلوبة للعملية "المختصرة" 53
6- الملحق (ب) – جدول الأشكال 63

1- ملخص تنفيذي

لقد تولى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القيام بهذه العملية الخاصة بمراجعة تعريف السوق وتصنيف السيطرة بعد العمل الذي قام المجلس الاعلى بإنجازه في عام 2008، والذي تمخض عن تصنيف شركة اتصالات قطر (كيو تل) ش.م.ق (**كيو تل**) كمقدم خدمة مسيطر (**مقدم خدمة مسيطر**) في سبعة أسواق تجزئة وثمانية أسواق جملة من أسواق الاتصالات في دولة قطر وذلك بتاريخ 24 يونيو 2008 (**عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2008**)[1].

وقد بني تصنيف شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر في تلك الأسواق مبدئياً على أن شركة اتصالات قطر كانت مقدم الخدمة الوحيد في كافة الأسواق، وعلى عدم وجود أية قوة منافسة موازنة فعالة في تلك الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من الواضح أن شركة اتصالات قطر كانت تستطيع الاستفادة من اقتصادات الحجم والنطاق الكبيرة، وقد حققت ذلك بالفعل، علاوة على أن شركة اتصالات قطر كانت تتمتع بحرية التصرف والاختيار في سياسات إنتاجها وتقديمها لخدماتها وبيعها لتلك الخدمات في الأسواق التي كانت تُعرف بوجود عوائق كبيرة لدخولها.

لقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتطوير عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010، كما قام بتقييم ما إذا كان ثمة سيطرة في الأسواق المعنية المحددة وفقاً للإطار التنظيمي المعمول به [2] المنصوص عليه في الفصل رقم 9 (المواد من 40 إلى 47) من قانون الاتصالات رقم 34 لسنة 2006 (**قانون الاتصالات**)[3]، والمواد من 72 إلى 76 (الفصل الثامن) من اللائحة التنفيذية رقم 1 لسنة 2009 لقانون الاتصالات (**اللائحة التنفيذية**)[4]، بالإضافة إلى ما نصت عليه التراخيص بشأن تقديم خدمات وشبكات الاتصالات العامة الثابتة والمتنقلة الصادرة لمقدمي الخدمة (**مقدمو الخدمة**)[5].

بدأت عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 بعملية تشاور[6] في الفترة من 27 أكتوبر 2010 إلى 4 ديسمبر 2010 (وقد تم تمديد تلك الفترة بناءً على طلب مقدمي الخدمة حتى 12 ديسمبر 2010). وقد تم استلام الردود الخاصة بعملية التشاور من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون قطر ش.م.ق (**شركة فودافون**)[7]، كما تم دراستها ومناقشتها من خلال مسودة وثيقة الردود التي تم نشرها بتاريخ 3 فبراير 2011، وتم التشاور بشأنها مع

---

[1] انظر: //www.ictqatar.qa/output/page36.asp?docid={D8F5F720-25BD-4D5E-B281-3718C7F5530E}

[2] إن الإطار التنظيمي المعمول به يشمل النصوص القانونية ذات الصلة والسارية في دولة قطر، والتي تضم على سبيل المثال لا الحصر قانون الاتصالات، واللائحة التنفيذية، والتراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمة وأية لوائح أو قوانين أو أو أوامر أو إشعارات أو قرارات أو توجيهات أو تعليمات أخرى ذات صلة.

[3] انظر : http://www.ictqatar.qa/files/elaw(1).pdf

[4] انظر: http://www.ictqatar.qa/files/images/The_Telecommunication_Executive_By-Law.pdf

[5] انظر على سبيل المثال: http://www.ictqatar.qa/output/page36.asp?docid={53F73254-2C98-4476-8CF7-562247C814B9}

[6] ICTRA 2010/10/26

[7] لتسهيل القراءة، نوضح أن الاختصار "VF" مستخدم للإشارة إلى شركة فودافون في الرسومات البيانية والأشكال.

السوق حتى تاريخ 28 فبراير 2011. كما تم استلام التعليقات في تلك الفترة من مقدمي الخدمة، وتمت دراستها في هذه النسخة النهائية من وثيقة الردود النهائية (**وثيقة الردود النهائية**) هذه.

لقد تم بيان المنهجية الخاصة التي طبقها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة وفقاً لقانون الاتصالات واللائحة التنفيذية بالتفصيل في "إشعار بشأن المعايير والمنهجية والتحليلات واجبة التطبيق في مراجعة تعريف السوق وتصنيف السيطرة في قطاع الاتصالات بدولة قطر" (**إشعار المنهجية**)، والذي تم إصداره كوثيقة منفصلة، وسوف يتم نشره على الموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[8] كما أن إشعار المنهجية هذا يوجز أوجه التشابه والاختلاف بين الطريقة المستخدمة في الاتحاد الأوروبي والطريقة المستخدمة في قطر، والعملية التي اتبعها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في سياق إجراء هذه المراجعة. كما تم نشر إشعار المنهجية بغرض التشاور بتاريخ 3 فبراير 2011، واستمرت عملية التشاور حتى تاريخ 28 فبراير 2011. وقد تم استلام التعليقات من مقدمي الخدمة، وأضيفت تعليقاتهما إلى النسخة النهائية.

تتبع الطريقة العامة لعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة العملية الموصوفة في الشكل رقم (1) أدناه. وتتألف خطوات العملية من الآتي: (1) تحديد الأسواق الأساسية في الوثيقة التشاورية (**الوثيقة التشاورية**)، (2) تعريف الأسواق المعنية، (3) تحليل السوق وتعيين السيطرة، (4) التزامات مقدمي الخدمة المسيطرين.

الشكل رقم (1): تعريف السوق وتصنيف السيطرة لسنة 2010

[8] www.ict.gov.qa .

وتحدد وثيقة الردود هذه الطريقة التي يستخدمها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتعريف السوق وتصنيف السيطرة بناءً على المنهجية كما تم بيانها في إشعار المنهجية:

- تعريف الأسواق المعنية.
- تقييم درجة القوة السوقية في تلك الأسواق المعنية.
- تصنيف واحد أو أكثر من مقدمي الخدمات ذوي الوضع المسيطر (**الوضع المسيطر**) كمقدم خدمة مسيطر.

تناقش وثيقة الردود هذه، وتأخذ في الاعتبار، ردود كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون، علاوة على ما يتم تطبيقه بصفة عامة كأفضل الممارسات العالمية في هذا الصدد.

نتيجة لعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010، فقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتعريف الأسواق المعنية، كما عيَّن كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة يتمتعان بوضع مسيطر في واحد أو أكثر من الأسواق المعنية. لقد ضمنت هذه النتيجة في الشكل رقم (2)، والذي يشير أيضاً إلى ما إذا كان سوقاً ما قد تم تصنيفه كسوق "نشط"، أي خاضع للعملية المختصرة، أو كسوق "غير نشط". وقد ورد بيان العملية المختصرة هذه بمزيد من الوصف في القسم رقم (2-3).

الأسواق المعنية	أسواق نشطة[9]	مقدم الخدمة المسيطر: شركة اتصالات قطر	شركة فودافون
أسواق التجزئة			
الاتصالات الثابتة (والاتصالات الدولية)			
السوق (1) الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.	لا	نعم	لا
السوق (2) خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت.	لا	نعم	لا
السوق (3) خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال.[10]	نعم	نعم	لا
السوق (4) خدمات النطاق العريض في موقع ثابت.	لا	نعم	لا
السوق (5) خطوط التجزئة المؤجرة.[11]	لا	نعم	لا
الاتصالات المتنقلة			
السوق (6) خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال.[12]	نعم	نعم	لا
السوق (7) خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف	نعم	نعم	لا

[9] انظر الجزء رقم 2-3 للإطلاع على شرح للعملية المختصرة وتعريف الأسواق النشطة.
[10] هذا بغض النظر عن شبكة تحويل المكالمات في الخارج، أي سواءً كانت اتصالات ثابتة أو متنقلة.
[11] تمثل الخطوط المؤجرة الاتصالات المخصصة والحزمة .
[12] يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الصوتية والرسائل النصية القصيرة SMS، ورسائل الوسائط المتعددة MMS ، والاتصالات المرئية. ويغطي هذا السوق كلا من الوصول والاستخدام.

نقال.[13]			

أسواق الجملة

الاتصالات الثابتة

السوق (8) إنشاء الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.[14]	لا	نعم	لا
السوق (9) انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.[15]	لا	نعم	نعم
السوق (10) الوصول إلى البنية التحتية المادية لشبكة اتصالات بالجملة.[16]	لا	نعم	لا
السوق (11) الوصول بالجملة إلى خدمات النطاق العريض في مواقع ثابتة.[17]	لا	نعم	لا
السوق (12) خطوط الجملة المؤجرة.[18]	لا	نعم	لا

الاتصالات المتنقلة

السوق (13) الوصول وإنشاء الاتصال على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.	لا	نعم	لا
السوق (14) انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.[19]	لا	نعم	نعم

الشكل رقم (2): نتئجة عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010: تعيين الأسواق المعنية ومقدم الخدمة المسيطر.

يتضمن تعريف أسواق الجملة المعنية كافة الخدمات المساعدة التي تقدم كخدمات مكملة أو مدعمة لتلك الخدمات، ويتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول إلى نقاط الوصول الوسيطة، والوصول إلى نظم دعم التشغيل/نظم دعم الأعمال، وقواعد البيانات ومعلومات الشبكة ذات الصلة، ومجال المواقع المشتركة، والوصول إلى المرافق... الخ.
لقد تم تحديد التزامات مقدمي الخدمة المسيطرين في الملحق رقم (1) من الوثيقة التشاورية المؤرخة 27 أكتوبر 2010.
يجب أن يعكس تعريف السوق، وفقاً لما ورد في وثيقة التشاور، طبيعة قطاع الاتصالات النشطة والمستشرفة للمستقبل.
إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتصور أن الأسواق المعنية التي تم تعريفها ستظل تفي بأغراضها لفترة العامين إلى ثلاثة أعوام المقبلة تقريباً. ويمكن للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، استجابة لطلب

[13] يتضمن ذلك خدمات نقل البيانات غير المشمولة في سوق التجزئة رقم (6) مثل خدمات الاتصال بشبكة الانترنت عن طريق النطاق العريض، على سبيل المثال لا الحصر.
[14] يتضمن ذلك على سبيل المثال نقل المكالمات المحلية، خدمات الاتصال العادي بالانترنت Dial-up، واختيار الناقل، والاختيار المسبق للناقل.
[15] يتضمن ذلك على سبيل المثال نقل المكالمات المحلية. على الرغم من أن شركة فودافون لم تنشط بعد في هذا السوق، ولكنها تعتبر مقدم خدمة مسيطر، وثمة معالجات يقترح تطبيقها عند بدء شركة فودافون تقديم خدمات الاتصالات الثابتة.
[16] يتضمن ذلك الوصول إلى البنية التحتية السلبية بطريقة محايدة من الناحية التكنولوجية لتقديم خدمات الاتصالات المحلية والدولية، ومثال ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الوصول إلى الشبكة والمرافق مثل القنوات وكابلات الألياف البصرية المعتمة والكابلات النحاسية والمواقع والأبراج ومرافق البوابة الدولية وغير ذلك من المرافق واستخدامها.
[17] يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول إلى الدفق الرقمي Bitstream.
[18] يتضمن ذلك الخدمات المرتبطة بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة لتقديم الطاقة الاستيعابية المؤجرة أو المخصصة.
[19] يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاتصالات الصوتية، والرسائل النصية القصيرة SMS ورسائل الوسائط المتعددة MMS والمكالمات المرئية.

يستند إلى حجة معقولة ومدعوم بالأدلة مقدم من الأطراف المعنيين بالسوق، أن يشرع في عملية تعريف للسوق وتصنيف للسيطرة ، كما بإمكانه أن يبادر بتلك العملية من تلقاء نفسه.[20]

إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على علم بالسمات الخاصة للأسواق النشطة، كما تم تحديدها في الجزء الخاص بالعملية المختصرة رقم 2-3، وسوف يقوم بإجراء تحليل استباقي ربع سنوي لتلك الديناميكيات لإعادة تصنيف السيطرة بين مقدمي الخدمة في الأسواق التالية:

- السوق (3): خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال.
- السوق (6): خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال.
- السوق (7): خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال.

وفقاً للعملية المختصرة وبموجب المادة رقم 62 من قانون الاتصالات والفصل رقم 13 من اللائحة التنفيذية، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يطلب من مقدمي الخدمة تقديم بيانات عن السوق بانتظام وبصورة ربع سنوية. لقد ورد اشتراط تقديم هذه البيانات في الملحق (أ) من وثيقة الردود هذه، غير أنه بوسع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يبدأ عملية إعادة تقييم تعريف السوق وتصنيف السيطرة في أي وقت، ودون التزام بدورية البيانات التي يوفرها مقدمو الخدمة بصفة ربع سنوية.

2- العملية والمنهجية

2-1 نظرة عامة على عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010

لقد تم إيضاح المنهجية والطريقة المحددة التي اتبعها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في إجراء هذه المراجعة لعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة، بالتفصيل في إشعار المنهجية الصادر كوثيقة منفصلة عن هذه الوثيقة، وقد خضعت تلك المنهجية للتشاور في الفترة من 3 إلى 28 فبراير 2011، كما تم نشرها على الموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[21]

لقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010، والتي تضمنت التشاور مع المشاركين من الجمهور والأطراف المعنية بصناعة الاتصالات فيما يتعلق بمنهجيته، وإجراء تحليل سوقي لقطاع الاتصالات القطري، وتحديد الأسواق المعنية وبحث الظروف والتحليلات الداعمة لتعيين كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في واحد أو أكثر من الأسواق المعنية.

---

[20] يأخذ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دخول مشغلين جدد للسوق في الاعتبار عند إجراء التحليل، كما يقوم بتقييم ما إذا كانت قوى السوق كافية لحماية مصلحة العملاء والجمهور.

[21] www.ict.gov.qa

بدأت عملية تعريف السوق وتعيين السيطرة لعام 2010 في أكتوبر 2010 بمشاورات عامة بشأن تعريف الأسواق المعنية وتعيين مقدمي الخدمة المسيطرين في دولة قطر ICTRA 2010/10/26 (الوثيقة التشاورية). وقد طلب المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استلام التعليقات في موعد أقصاه 4 ديسمبر 2010، إلا أنه قد تم تمديد فترة التشاور حتى 12 ديسمبر 2010. وفي نوفمبر 2010، أجريت المناقشات بين المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة فودافون (بتاريخ 8 نوفمبر) وشركة اتصالات قطر (بتاريخ 9 نوفمبر) بشأن مشاورات التعريف وتقديم البيانات المطلوبة لإجراء التقييم الكمي.

وقد قدمت شركة اتصالات قطر (Qtel/Reg-1220/2010-12) وشركة فودافون ردودهما بتاريخ 11 و12 ديسمبر 2010 على التوالي.

لقد قبلت كل من شركة اتصالات قطر و شركة فودافون قائمة الأسواق الأساسية المقترحة من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما وافقت الشركتان بصفة عامة على تعريفات الأسواق المعنية وكذلك نتيجة تحليل الأسواق المعنية، وذلك عند اجابتها لعملية التشاور المشار إليها أعلاه. كما قامت كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون بتقديم بيانات للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مكنته من إجراء تحليل كمي للأسواق المعنية وتقييم ما إذا كان ثمة سيطرة في تلك الأسواق بناءً على المعايير المبينة في الإطار التنظيمي المعمول به .

وقد بدأت الجولة الثانية من التشاور بتاريخ 3 فبراير 2011 مع إصدار مسودة وثيقة الردود ومسودة إشعار المنهجية، واستمرت حتى تاريخ 28 فبراير 2011. وقبل ذلك كان مقدمو الخدمة قد وافقوا على "العملية المختصرة" (انظر البند الفرعي رقم 2-3 أدناه). لقد تمت المناقشات مع مقدمي الخدمة، أثناء الجولة الثانية من التشاور، بتاريخ 9 فبراير 2011 (مع شركة فودافون) وبتاريخ 10 فبراير 2011 (مع شركة اتصالات قطر)، وتلا ذلك تسجيلها خطياً بتاريخ 14 فبراير 2011 من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (RA-PECO/01-140211).

وبتاريخ 17 فبراير 2011، أرسلت شركة اتصالات قطر رداً (Qtel/Reg-1345/2011-02) يتعلق بجمع البيانات الخاصة بالعملية المختصرة، ويطرح من جديد نقاط المناقشة التي كانت قد أثيرت أثناء الاجتماع المنعقد بتاريخ 10 فبراير 2011. وقد طرحت هذه الوثيقة فكرة إجراء "اختبار" لتعريف الأسواق المعنية.

بتاريخ 22 فبراير 2011، قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتأكيد طريقته المنهجية لمقدمي الخدمة (RA-PECO/01-220211)، كما أوضح بجلاء أن عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة تنطوي على خطوات متميزة و لا يجوز الخلط فيها. كما أوضح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أيضاً أن عملية تعريف الأسواق المعنية تتبع أفضل الممارسات العالمية والمبادئ العامة لقانون المنافسة.
وبتاريخ 23 فبراير 2011، طلبت شركة اتصالات قطر في كتابها رقم (Qtel/Reg-1356/2011-02) من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تمديد مهلة الردود إلى 4 أبريل 2011 بما يتيح لها الوقت الكافي

لإعداد الرد. وقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالرد في نفس اليوم (RA-PECO/01-230211) بأنه، وأخذاً في الاعتبار أن فترة زمنية كافية كانت قد أتيحت للتشاور (أكثر من 9 أسابيع) وكذلك أهمية نتيجة عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 بالنسبة لقطاع الاتصالات ككل، فإنه لا يمكن تمديد المهلة لأن ذلك قد يؤدي إلى تأخير هذه العملية التنظيمية الهامة برمتها.

وبتاريخ 28 فبراير 2011، تم استلام ردود كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون لهذه الجولة الثانية من عملية التشاور.

إضافة إلى ذلك، وبعد تاريخ إقفال باب تقديم الردود، قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدعوة كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون لاجتماع بتاريخ 10 مارس 2011 لمناقشة عدة أمور أثيرت من قبل مقدمي الخدمة، وكذلك لتقديم المزيد من التوضيح.

لقد شددت شركة اتصالات قطر في ردها النهائي المؤرخ 28 فبراير 2011 على أن الاختبارات التي أجريت من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات غير كافية لتقييم "*ما إذا كان ينبغي إخضاع سوق ما للتنظيم المسبق نظراً لعدم كفاية المنافسة*" . وقد أصرت شركة اتصالات قطر على أنه يجب على المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن: "*يعطي تفاصيل ونتائج الاختبارات التي تم إجراؤها لتحديد الحاجة للتنظيم المسبق في الأسواق الأساسية*". كما اقترحت شركة اتصالات قطر في المناقشة التي أجريت بتاريخ 10 مارس 2011 استخدام اختبار المعايير الثلاثة المطبق في الاتحاد الأوروبي (أو أي اختبار مماثل) لتحليل ما إذا كان أحد الأسواق الأساسية يعتبر سوقاً معنياً ويخضع للتنظيم المسبق. وقد أكد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أثناء الاجتماع الذي عقد بتاريخ 10 مارس 2011 على أنه قد تم الإعلان وبوضوح عن أن عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 قد اعتمدت الطريقة التي استخدمت في عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2008. كما أوضح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه قد تم بوضوح الإعلان عن أن الطريقة العادية لقانون المنافسة (والتي تختلف عن الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي لتعريف الأسواق في قطاع الاتصالات) ستتبع في عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010، وأنه لا يندرج في سياق أي من تلك الطرق إجراء أية "اختبارات" (مثل اختبار المعايير الثلاثة) لتعريف الأسواق المعنية. وقد أشار المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى إشعار المفوضية الأوروبية بشأن تعريف الأسواق المعنية وفقاً لطريقة قانون المنافسة العام ولائحة المفوضية الأوروبية بشأن عمليات الدمج، وأوضح أن احتمالات إساءة الاستخدام ليست شرطاً مسبقاً للقيام بتعريف الأسواق المعنية، وإنما يتم تعريف تلك الأسواق المعنية عند الحاجة.

وقد أكد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن الوثيقة التشاورية ومسودة وثيقة الردود ومسودة وثيقة المنهجية، وكذلك الكتاب رقم RA-PECO/01-220211 الموجه إلى شركة اتصالات قطر وشركة فودافون جميعاً قد نصت على تلك الطريقة.

وفيما يتعلق بطلب شركة اتصالات قطر تقديم "نتائج الاختبار" الخاصة بالأسواق المعنية، فقد أوضح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن المجلس الاعلى للاتصالات قد قام بتطبيق المنهجية على نحو متسق، وفقاً لما ورد في الوثائق المشار إليها أعلاه. كما أوضح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه ليس ثمة "اختبارات" إضافية (مثل اختبار المعايير الثلاثة المنصوص عليه في الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي) متوقعة فيما يتعلق بعملية تعريف السوق وتعيين السيطرة المنصوص عليها في الإطار التنظيمي المعمول به ، أو عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة في دولة قطر. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يؤكد أن كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون قد قبلتا منهجية تحليل الأسواق الأساسية والأسواق المعنية المقترحة من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أن كلتا الشركتين قد وافقتا على العملية المختصرة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن اختبارات"، تماثل الاختبارات التي ذكرتها شركة اتصالات قطر، مضمنة في الخطوة رقم (3) (انظر الشكل رقم 1)، وأنه بمجرد وصول أي سوق إلى مرحلة كافية من المنافسة، فسوف يتم رفع وضع السيطرة.

كما لاحظ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أيضاً أن شركة اتصالات قطر قد أثارت اعتراضاتها وإمكانية إدخال "اختبار" ضمن عملية تعريف الأسواق المعنية؛ وهو ما يعني اتخاذ طريقة مختلفة تماماً عن تلك التي اقترحها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأكده مقدمو الخدمة، في مرحلة متأخرة جداً. إن شركة اتصالات قطر لم تتقدم باقتراحها الخاص بذلك "الاختبار" في الوقت المناسب، أي أثناء الجولة الأولى للفترة التشاورية، حينما كانت المنهجية العامة أيضاً قيد النقاش. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يوضح أنه لم يتم تقديم أية أسباب مقنعة، فيما يتعلق بإدخال "اختبار" إلى عملية تعريف الأسواق المعنية، تثبت الحاجة لمثل ذلك "الاختبار".

يؤكد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن وثائقه قد تم إعدادها بعناية فائقة، وأنه لا يمكن تفسيرها مطلقاً بأنها تتضمن أي إشارة لطريقة مثل تلك، أي طريقة تتضمن اختباراً. كما أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتخذ إجراءاته وفقاً للإطار القانوني القطري، ويوائم قراراته مع حالة المنافسة في قطر. وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتأثر بالفلسفة الأساسية لأفضل الممارسات العالمية، مثل الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي، فإن المجلس الاعلى للاتصالات يوضح بأن الإطار التنظيمي المعمول به لا يتضمن إجراء "اختبار" لتعريف الأسواق المعنية. وبناءً على ذلك، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يرى أنه من غير الملائم تطبيق اختبار المعايير الثلاثة، أو أي "اختبار" آخر، لتعريف الأسواق المعنية.

كما يشير المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أن ذلك "الاختبار" غير مستخدم في أي من الدول الأخرى بالمنطقة.

2.2 مدخل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تعريف الأسواق وتصنيف السيطرة لعام 2010

لقد اقترح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيما يتعلق بعملية تعريف السوق وتعيين السيطرة لعام 2010، في وثيقة التشاور، الأسواق الأساسية التالية بحيث تشمل كامل مساحة دولة قطر السوق الجغرافية:

أسوق التجزئة

السوق (1) الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.

السوق (2) خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت.

السوق (3) خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال.

السوق (4) خدمات النطاق العريض في موقع ثابت.

السوق (5) خطوط التجزئة المؤجرة.

السوق (6) خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال.

السوق (7) خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال.

أسواق الجملة

السوق (8) إنشاء الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.

السوق (9) انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت.

السوق (10) الوصول إلى البنية التحتية المادية لشبكة اتصالات بالجملة.

السوق (11) الوصول بالجملة إلى خدمات النطاق العريض في مواقع ثابتة.

السوق (12) خطوط الجملة المؤجرة.

السوق (13) الوصول وإنشاء الاتصال على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.

السوق (14) انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.

لقد تم تعريف الأسواق الأساسية وفقاً للطريقة المنصوص عليها في إشعار المنهجية.

ومع أخذ الوثائق التي تم استلامها أثناء التشاورات العامة بشأن عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 في الاعتبار، نجد أن قائمة الأسواق المعنية مطابقة لقائمة الأسواق الأساسية، وذلك وفقاً لما ورد في وثيقة المشاورة[22]. لم تدخل أية تعديلات بعد التشاور على مسودة وثيقة الردود، كما لم يكن لأي من مقدمي الخدمة أية اعتراضات على قائمة الأسواق الأساسية كما تم تعريفها من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إن الوثائق المقدمة في العملية التشاورية تؤكد صحة وسلامة الطريقة التي اتبعها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

لقد قرر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نتيجة للموضوعات التي أثيرت أثناء التشاور، إعادة النظر في بعض مقترحاته الأولية. لقد أدت هذه التعديلات إلى تقسيم الأسواق إلى "أسواق نشطة" و"أسواق غير نشطة"، كما شملت المعالجة التنظيمية لكل نوع من هذه الأسواق.

[22] الفرق الوحيد يتمثل في أن كلمة "اتصال" قد تم حذفها من سوق انشاء وانهاء الاتصالات الثابتة ، وذلك تماشياً مع "خدمات تحويل المكالمات في أسواق الاتصالات المتنقلة العامة".

لقد ركز التحليل الذي قام به المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الأسواق التي أصبح عامل النشاط واضحاً فيها، والتي قد يصبح تغيير مواقع السيطرة فيها وارداً. ولكن، ومع ذلك، فإن هذا العنصر النشط لا يظهر إلا في عدد محدود من أسواق التجزئة فقط.

لقد تم تحديد الظروف والتحليلات الداعمة لتصنيف كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون كمقدمي خدمة مسيطرين في الأسواق المعنية استناداً إلى المعايير والمنهجية المنصوص عليها في الإشعار والأوامر (ICTRA 31/10/2011) في وثيقة التشاور الخاصة بالأسواق المعنية وتعيين مقدمي الخدمة المسيطرين في قطر، وكذلك في الأجزاء التالية من وثيقة الردود هذه، علاوة على أنها مذكورة في إشعار المنهجية الصادر عن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في الملحق (أ) وفي الملحق (ب) من الإشعار والأوامر.

2-3 العملية المختصرة في إطار عملية تعريف السوق وتعيين السيطرة لعام 2010

لقد بدأت المنافسة في قطر بصورة فاعلة بتاريخ 7 يوليو 2009 مع دخول شركة فودافون السوق في مجال الاتصالات المتنقلة بشكل كامل. أما في مجال الاتصالات الثابتة، فإن شركة فودافون، وتبعاً للترخيص الممنوح لها بتاريخ 29 أبريل 2010، فإن الشركة، في الوقت الحالي، تقوم بتقديم خدمات الاتصال عبر النطاق العريض في اللؤلؤة- قطر فقط. وبالتالي، فإن أغلب أسواق التجزئة والجملة (في موقع ثابت) لا تتسم بخصائص تنافسية في الوقت الراهن.

ومن أجل تنظيم عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010، فقد وافق[23] [24]كل من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة اتصالات قطر وشركة فودافون على عملية مختصرة تركز على أسواق التجزئة التالية التي أظهرت خصائص نشطة (**الأسواق النشطة**):

السوق (3): خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال.
السوق (6): خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال.
السوق (7): خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال.

أما فيما يتعلق بالأسواق المعنية غير النشطة (السوق (1)، والسوق (2)، والسوق (4)، والسوق (5)، والأسواق من (8) إلى (14))[25]فقد وافق مقدمو الخدمة والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن تصنيف مقدم الخدمة المسيطر في تلك الأسواق سوف يعتمد بشكل حصري على الحصص السوقية، في غياب قوة شرائية مقابلة وعدم احتمال دخول مشغل جديد للسوق. كما أن تصنيف أحد مقدمي الخدمة كمقدم خدمة متمتع بالقوة السوقية المؤثرة أو بمركز مسيطر في سوق بعينه لا يعتبر بحد ذاته دليلاً مسبقاً على ما قد يعتبر إساءة استخدام للسيطرة، أو سلوك ضار بالمنافسة.

---

[23] تم تأكيد هذه الموافقة بموجب الوثيقة RA-PECO/01 291110 الموجهة إلى مقدمي الخدمة.
[24] إن الموافقة على هذه العملية المختصرة لا تمثل تنازلاً عن الحق في التعليق على الإجراءات التصحيحة.
[25] الشكل رقم (2).

وفيما يتعلق بالأسواق النشطة، فقد وافق مقدمو الخدمة والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن إعادة تقييم القوة السوقية في الأسواق النشطة قد تتم في فترات زمنية قصيرة متكررة نظراً للمنافسة التي تشهد تطوراً سريعاً في تلك الأسواق. وسوف يقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إطار اتباع "العملية المختصرة" وفقاً لما ذكر أعلاه، ووفقاً للمادة رقم 62 من قانون الاتصالات، والفصل رقم (13) من اللائحة التنفيذية، بإجراء مراجعات للسوق بوتيرة ربع سنوية، وإذا كان ذلك مبرراً، فقد يشرع في عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة للتحقق من مراكز السيطرة في الأسواق المعنية التي تم تعريفها. ويحدد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المؤشرات الأساسية لمراجعة الأسواق النشطة في الملحق رقم (أ) من وثيقة الردود هذه، ويطلب المجلس من مقدمي الخدمة تقديم بيانات السوق بوتيرة منتظمة ربع سنوية. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يطلب من مقدمي الخدمة تقديم تلك المؤشرات كل ثلاثة شهور، في تزامن مع نشر نتائجهم ربع السنوية المنشورة (بما لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من نشر تلك النتائج). إن هذه المؤشرات الأساسية توفر إشارة أولية لتطور المنافسة في الأسواق المعنية، كما أنها تتيح إعادة تقييم القوة السوقية خاصة في الأسواق النشطة في فترات زمنية قصيرة متكررة نظراً لزيادة وتيرة المنافسة في تلك الأسواق. وإذا أظهرت تلك المؤشرات تغيراً ملموساً في الظروف السوقية في أي سوق، فإنه يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يبدأ عملية بحث متعمق في السوق المعني أو الأسواق المعنية. إن بوسع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الشروع في إعادة تقييم عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة في أي وقت، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بدورية البيانات التي يقدمها مقدمو الخدمة بصورة ربع سنوية. وبالتالي فإن التقرير يجب أن يقتصر على البيانات المستقاة من ربع السنة المنتهي، ولن يطلب تضمينه أية بيانات تنبؤية.

وبدلاً عما تقدم، يجوز لمقدمي الخدمة التقدم إلى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بطلب مدعوم بالأدلة لإجراء تحليل أكثر تعمقاً في تلك الأسواق إذا رأى مقدمو الخدمة أن الظروف السوقية قد تغيرت على نحو يستدعي إجراء تحليل متعمق جديد. ويتعين أن يكون الطلب مشفوعاً بمبررات تفصيلية موثوق بها، ومدعمة بالحقائق والأرقام. إن القرار والسلطة التقديرية لاتخاذ القرار في مثل هذه الأمور يظلان من اختصاص المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

إن الغرض من هذه العملية هو مراقبة ما إذا كان أحد مقدمي الخدمة ما زال يتمتع بمركز مقدم خدمة مسيطر في سوق معين من الأسواق النشطة. بيد أن أحدث وأكثر المراجعات انتظاماً لا يتم إجراءها لإعادة تقييم ما إذا كانت الأسواق الأساسية أسواقاً معنية أم لا. إن هذا سيتم فقط من خلال العمليات الدورية لتعريف السوق وتصنيف السيطرة.

لقد ذكرت شركة فودافون أنه، على الرغم من إمكانية تقديم البيانات كل ثلاثة شهور، إلا أن أية عملية إعادة تقييم يجب أن تتم فقط على أساس سنوي. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لم يحدد مسبقاً أية فترة زمنية لعملية إعادة التقييم تلك حيث أن تلك الفترة تعتمد على تطور السوق والبيانات المتوفرة. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة، وتحليل هذه البيانات، سوف يلعبان دوراً هاماً في تحديد ضرورة وتوقيت البدء في إعادة تقييم الأسواق النشطة.

وحتى لا تكون هناك أي شكوك، فإن المناقشة في هذا الجزء تركز حتى الآن على تقييم السيطرة في الأسواق المعنية التي تم تعريفها. ويجب أن يعكس تعريف السوق، كما ذكر في وثيقة التشاور، الطبيعة النشطة والاستشرافية لسوق الاتصالات. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتصور أن تستمر الأسواق المعنية التي تم تعريفها تفي بالغرض لفترة العامين إلى ثلاثة أعوام المقبلة تقريباً.

3- تعريف الأسواق المعنية

3-1 المظاهر العامة

وفقاً للشكل رقم (1)، تم تعريف الأسواق الأساسية في وثيقة التشاور، ونتج عن ذلك التعريف النهائي للأسواق المعنية على النحو المبين في الشكل رقم (2). وقد أوضح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في وثيقة التشاور الطريقة التي اتبعها المجلس الأعلى في تعريف السوق، مع إلقاء الضوء على عدة موضوعات مثل عوامل العرض، وعوامل الطلب، والنطاق الجغرافي للأسواق، وعمليات استبدال الاتصالات الثابتة والمتنقلة. كما تناولت وثيقة التشاور تلخيص الطريقة المنهجية اعتباراً من تاريخ 27 أكتوبر 2010. وقد تم تضمين النتيجة في إشعار المنهجية (ICTRA 2011/10/31b) الذي تم نشره بالتوازي مع وثيقة الردود هذه، مع أخذ التعليقات التي أبداها مقدمو الخدمة في الاعتبار.

تتناول الأجزاء التالية الجوانب الخاصة للوثائق التي تم استلامها من مقدمي الخدمة أثناء عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة.

3-2 موضوعات التشاور

3-2-1 جوانب الطريقة المنهجية

تم طرح الأسئلة التالية في وثيقة التشاور:

السؤال (1)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على اقتراح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالرجوع إلى اختبار المحتكر الافتراضي HMTكمبدأ نظري إرشادي لتعريف أسواق المنتجات المعنية؟ وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى اقتراح طريقة بديلة معقولة.
السؤال (2)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على الإطار التحليلي المقدم من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتعريف المنتجات (مثل استبدال جانب العرض وجانب الطلب) والأسواق الجغرافية؟ وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى اقتراح طريقة بديلة معقولة.
السؤال (3)	كيف يقيّم الأطراف المجيبون على الأسئلة الوضع الحالي والمستقبلي لاستبدال الاتصالات الثابتة والمتنقلة في قطر؟ يرجى تقديم حقائق وبراهين وبيانات ذات صلة إن أمكن.

فيما يتعلق بالسؤال رقم (1) والسؤال رقم (2)، وبالرجوع إلى إطار تعريف السوق، وافقت كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون على المنهجية المقترحة من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الإطار التحليلي المقدم من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتعريف المنتجات والأسواق الجغرافية، وذلك بشكل عام. وأضافت شركة فودافون، فيما يتعلق بالإطار التحليلي، أنها توافق طالما كان الإطار متوافقاً مع الإرشاد الصادر عن المفوضية الأوروبية في الإرشادات الخاصة بالقوة السوقية المؤثرة المطبقة في الاتحاد الأوروبي. ويتناول الإطار التحليلي المقترح المتطلبات القانونية في قطر، بالإضافة إلى أفضل الممارسات العالمية؛ خاصة فيما يتعلق بالإطار الأوروبي (الإرشادات الخاصة بالقوة السوقية المؤثرة المطبقة في الاتحاد الأوروبي)، وبالتالي لم يطلب تعديل الطريقة المنهجية.

وفيما يتعلق بتبادلية الاتصالات الثابتة والمتنقلة (**استبدال الاتصالات الثابتة والمتنقلة**) في دولة قطر (**السؤال رقم 3**)، فإن شركة اتصالات قطر لا تتوقع أن تنتج عن عملية استبدال الاتصالات الثابتة والمتنقلة تأثيرات جوهرية خلال السنوات الثلاث المقبلة، وبالتالي فإنها تتفق مع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تقييمه لهذا الموضوع. كما توافق شركة فودافون على ذلك أيضاً وتوضح ما يلي:

- هناك فروق وظيفية بين خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة.
- ما زالت خدمات الاتصالات المتنقلة تعاني بعض أشكال القصور في جودة الخدمة عند مقارنتها بالاتصالات الثابتة، مثل انقطاع المكالمات أو جودة الاتصال.
- يقدر العملاء الاتصالات الثابتة حيث أنها تتيح الاتصال بشبكة الانترنت بسرعة عالية.
- تتيح الهواتف النقالة بعض المزايا النسبية الأخرى مثل خدمات الرسائل النصية القصيرة SMS ورسائل الوسائط المتعددة MMS.
- إن الاتصالات المحلية في دولة قطر لا تخضع لرسوم في الوقت الراهن، وبالتالي فإنها دون التكلفة. ويعمل ذلك على تشويه سلوك المستهلك الذي لا يواجه التكلفة الكاملة للاتصال من الخط الثابت، وبالتالي تقل عملية استبدال الاتصالات الثابتة والمتنقلة.

إن هذه التعليقات تتفق مع مقترحات المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشأن الأسواق الأساسية.

وبصورة عامة، يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على الإطار التحليلي المقدم من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتعريف السوق. ولم يتلق المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أية طريقة منطقية بديلة خلال فترة التشاور.

السؤال (4)	يدعى الأطراف المجيبون على الأسئلة لتقديم تعليقات مبررة بشأن المعايير المقترحة لتحليل المنافسة، وكذلك بشأن منهجية الإطار الخاصة بتحديد الوضع المسيطر.
السؤال (5)	هل تعتبر القائمة المقترحة للأسواق الأساسية مناسبة في سياق أسواق الاتصالات في دولة قطر في الوقت الراهن؟ وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى تقديم مقترحات بديلة مبررة.

فيما يتعلق **بالسؤال رقم 4** الخاص بتحليل المنافسة، فإن شركة اتصالات قطر توافق بصفة عامة وتذكر أنه من الأهمية بمكان أن يغطي التحليل الفترة المتوقعة حتى القيام بالمراجعة التالية، وأن ديناميكيات السوق يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التقرير بشأن السيطرة وكذلك بشأن الالتزامات.

إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يستطيع أن يؤكد في هذه المرحلة بأنه من المقرر أن تؤخذ هذه الموضوعات في العملية المقبلة في السنوات المقبلة، ويشير المجلس في هذا الصدد إلى العملية المختصرة في البند الفرعي رقم 2-3.

وقد ألقت شركة فودافون في تعليقاتها بشأن المعايير المقترحة لتحليل المنافسة، وإطار المنهجية، الضوء على أربع جوانب: (1) أهمية ارتفاع الحصص السوقية، (2) التركيز على عوائد المشتركين، (3) المعايير الإضافية لتقييم السيطرة، (4) تقييم السيطرة المشتركة. كما تشير الشركة أيضاً إلى الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي، وقواعد قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يؤكد أنه يطبق قانون الاتصالات القطري والإطار التنظيمي المعمول به في المقام الأول، كما أنه يأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، مثل ما يطبق في الدول المجاورة؛ وعلى وجه الخصوص القواعد والممارسات القانونية المطبقة في الاتحاد الأوروبي فيما لا يتعارض مع الإطار التنظيمي المعمو به . إن أوجه التشابه والاختلاف مع الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي قد ذكرت في الجزء رقم 3 "أفضل الممارسات العالمية لتعريف السوق وتصنيف السيطرة" في إشعار المنهجية، كما ورد ذكرها في المناقشة التي أثيرت من قبل شركة اتصالات قطر بشأن قابلية اختبار المعايير الثلاثة للتطبيق كما هو مبين أدناه.

وفيما يتعلق بأهمية الحصص السوقية المرتفعة جداً، فقد أخذ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات علماً بالاعتبارات التي طرحتها شركة فودافون. وكما ورد في وثيقة التشاور، فإن وضع المنافسة في الأسواق الفردية، ومدى أهمية ووثاقة صلة مختلف مؤشرات المنافسة، يجب أن تخضع دائماً للتقييم على أساس كل حالة على حدة. وينطبق ذلك أيضاً على تطبيق معيار الحصة السوقية. ووفقاً للمادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية، فإن ثمة معايير إضافية وثيقة الصلة بتحديد مقدم الخدمة المسيطر، ويجوز تطبيقها. وبعيداً عن ذلك، فإنه يمكن لشركة فودافون أن تطمئن إلى أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سوف يأخذ في الاعتبار البيانات التجريبية اعتماداً على توفرها، وعلى أساس اقتصادي نظري في إطار تحليل كامل ومتوازن وذلك فيما يتعلق بتقييم السيطرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن تطبيق الإطار العام على النحو الذي نص عليه إشعار المنهجية سوف يختلف من سوق لآخر، كما سيختلف تبعاً لحدة المنافسة الحالية والمستقبلية المحتملة في تلك الأسواق.

ذكرت شركة اتصالات قطر في الجولة الثانية لعملية التشاور، على النحو المبين في البند الفرعي رقم 2-1، أن الطريقة المستخدمة في الاتحاد الأوروبي؛ وخاصة اختبار المعايير الثلاثة، تضمن إلقاء الضوء على عملية الانتقال إلى مرحلة المنافسة في الأسواق النشطة بشكل ملائم. وجدير بالذكر أن الإطار التنظيمي المعمول به في دولة قطر لا يتضمن استخدام اختبار المعايير الثلاثة. كما أن عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لا تتضمن اختبارات أخرى أو

اختبارات مماثلة كما هو الحال في الإطار التنظيمي المعمول به في دولة قطر حيث لا يوجد معادل قانوني لمصطلح "خاضع للتنظيم المسبق" المستخدم في الاتحاد الأوروبي.

رغم أن الإطار التنظيمي القطري المعمول به والإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي يبدوان متطابقان لأول وهلة فيما يتعلق بعملية تعريف السوق وتحليل السوق وتعيين السيطرة، إلا أنهما يختلفان اختلافاً جوهرياً عندما نتناولهما بشيء من التفصيل. لقد تم بيان المعايير والمنهجية المحددة لأغراض مراجعة السوق وفقاً للمادة رقم 42 من قانون الاتصالات في إشعار المنهجية (ICTRA 2011/10/31b) المرفق، بالإضافة إلى الملحق (ب) من الإشعار والأوامر (ICTRA 2011/10/31). إن هذه المقارنة توضح أن اختبار المعايير الثلاثة غير مشمول في الإطار التنظيمي المعمول به ق في قطر، ولن يؤدي إلى نتائج مثمرة في ضوء وجود عوائق كبيرة وغير مؤقتة لدخول السوق. كما أن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تستخدم اختبار المعايير الثلاثة (أو أي اختبار مماثل) في تعريف الأسواق المعنية.

يوضح الشكل التالي الفروق بين الإطار التنظيمي المعمول به في قطر والإطار الأوروبي فيما يتعلق بعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة:

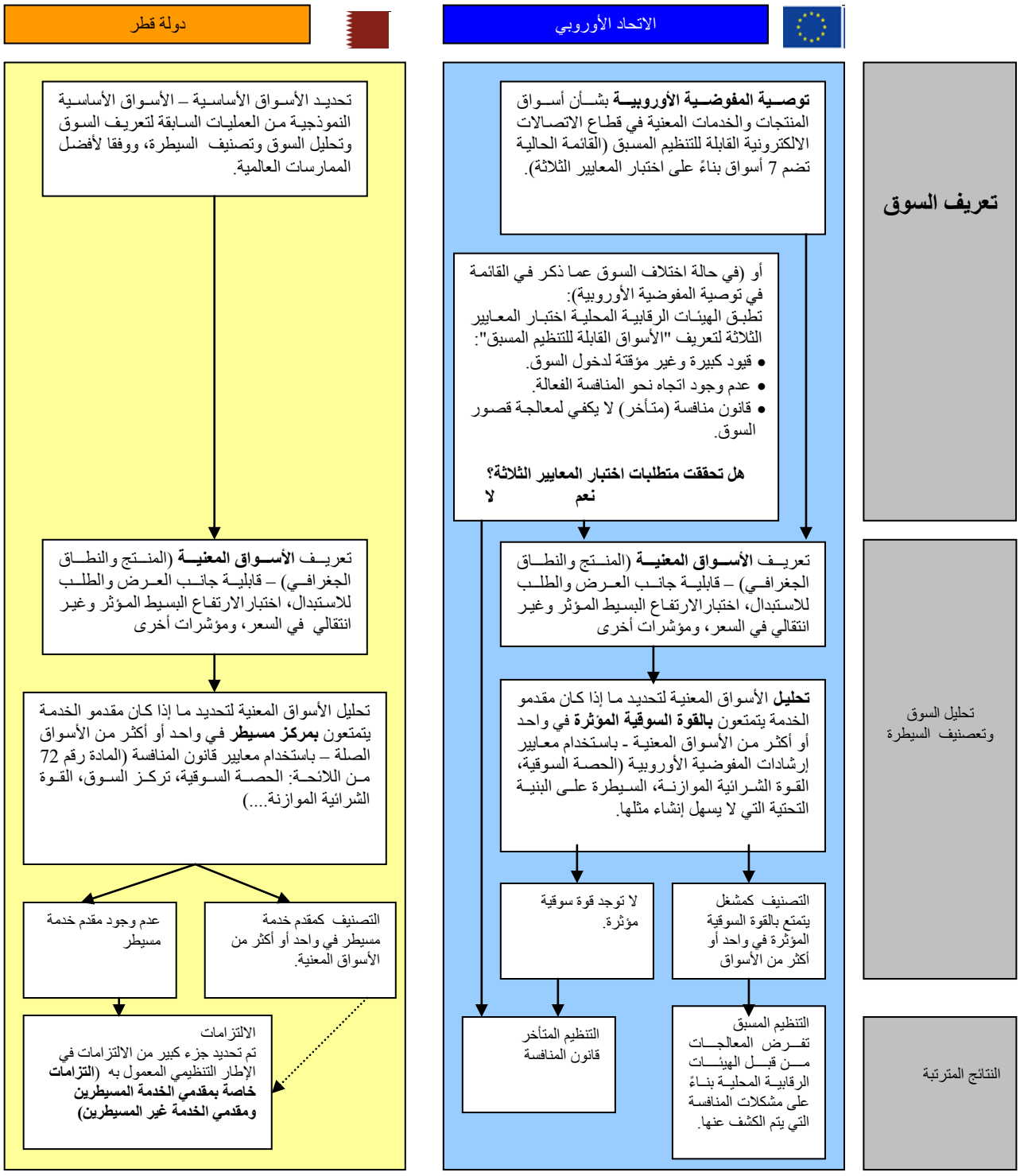

الشكل رقم (3): مقارنة بين عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتعيين السيطرة في الاتحاد الأوروبي ودولة قطر.

تشير شركة اتصالات قطر في هذا الصدد إلى الاختبارات الداخلية (Qtel/Reg-1363/2011-02) التي قامت بها لمراجعة الأسواق النشطة الثلاثة والتحقق مما إذا كانت بحاجة إلى أن تخضع للتنظيم المسبق. ولكن شركة اتصالات قطر لم تفدم أي بيانات أو تحليل متعمق يمكن أن يدعم موقفها، ولهذا تظل البيانات التي أدلت بها شركة اتصالات قطر غير مثبتة.

وبتعلق هذا أيضاً بما أدلت به شركة اتصالات قطر من أنه يحق للجهة التنظيمية والمشغلين بموجب النظام المطبق في الاتحاد الأوروبي الإطلاع على نتائج الاختبار. ووفقاً لخبرة المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن الأمر ليس كذلك، بمعنى أنه لا الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي يتضمن بنداً أو حكماً يضمن ذلك الإطلاع على نتائج الاختبار، كما أنه لا توجد ممارسة تنظيمية راسخة تجعل تلك النتائج متاحة، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالسرية، على سبيل المثال.

وبغض النظر عن المناقشة التي دارت حول عناصر الإطار التنظيمي واجب التطبيق ومدى قابليتها للتطبيق، فقد اتفق الأطراف المجيبون على الأسئلة مع معايير تحليل المنافسة التي حددها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما وافقوا على منهجية الإطار الخاص بتحديد وضع السيطرة.

لقد اعتبر مقدما الخدمة أن القائمة المقترحة للأسواق الأساسية (**السؤال رقم 5**) ملائمة بصورة عامة. وتذكر شركة فودافون في موقفها الأول المتعلق بسوق التجزئة "خدمات النطاق العريض عبر جهاز الهاتف النقال" أنها لا توافق على التعريف المقترح لهذا لسوق، وتؤكد أن خدمات النطاق العريض عبر جهاز الهاتف النقال يجب أن تندرج في السوق ضمن "خدمة الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز الهاتف النقال".[26] إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في هذا الصدد، يحتفظ بموقفه فيما يتعلق بالأسواق الأساسية، وذلك على النحو المبين في وثيقة التشاور. إن خدمات النطاق العريض المتنقلة تحتاج إلى بعض الأجهزة والمعدات الإضافية للشبكة، كما أنها تحتاج جزئياً إلى أجهزة أخرى من جانب المستخدم النهائي تتمتع بقدرات نموذجية معززة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ليس هناك قابلية كافية لاستبدال جانب الطلب، مثل ما يتعلق بالاستخدام في الخدمات الصوتية وإرسال الرسائل النصية القصيرة SMS. وبالتالي، فإن خدمات النطاق العريض المتنقلة (الاتصال بشبكة الانترنت من الهاتف النقال) من خلال اشتراكات

[26] تعزي شركة فودافون الأسباب التي تقف وراء موقفها هذا إلى طريقة أقرتها هيئة المنافسة والمستهلك الاسترالية في عملية شركة مجموعة فودافون وشركة هاتشيسون الاسترالية المحدودة لاتصالات الجيل الثالث التي يرجع تاريخها إلى 24 يونيو 2009. وقد وجدت هيئة المنافسة والمستهلك الاسترالية أنه على الرغم من أن هناك نوعان مختلفان من خدمات الاتصالات المتنقلة المقدمة على مستوى سوق التجزئة، إلا أن خدمات الاتصالات المتنقلة وخدمات النطاق العريض المتنقلة قد تبين أنها خدمات تندرج تحت نفس السوق المعني. وفيما يتعلق باستبدال جانب الطلب وجانب العرض بين الاتصالات المتنقلة واتصالات النطاق العريض المتنقلة، وجدت هيئة المنافسة والمستهلك الاسترالية أن جانب الطلب محدود، ولكنه من المحتمل أن يزيد مع مرور الوقت؛ وفيما يتعلق بجانب العرض، فقد وجدت هيئة المنافسة والمستهلك الاسترالية أن هناك قابلية للاستبدال في جانب العرض. وجدير بالملاحظة أن هذا القرار قد اتخذ في بيئة مختلفة (استراليا) وبشأن موضوع مختلف (في عملية دمج وليس في إجراءات تنظيمية لعملية تعريف السوق وتعيين السيطرة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار يشير إلى أن قابلية جانب الطلب للاستبدال محدودة، وهو ما سيتم التغلب عليه مع مرور الوقت حسبما ذكرت هيئة المنافسة والمستهلك الاسترالية، وهي رؤية تعتبر وثيقة الصلة بشكل خاص بدولة قطر، وبالتالي تدفع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى النظر في أن هذه المنتجات لا تنتمي إلى نفس السوق في بيئة دولة قطر في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور.

منفصلة للهواتف الذكية، أو من خلال بطاقات اتصال منفصلة/مخصصة SIM لبطاقات البيانات/أجهزة الحواسب اللوحية Tablet PCs، أو ما شابه ذلك، لا تعتبر بديلاً مجدياً لنظام الدفع أولاً بأول على أساس عدد الميجابايت من منظور جانبي العرض والطلب. وكنتيجة نهائية، ليس هناك قابلية للاستبدال، أو أنها قابلية محدودة إن وجدت. يرجى الرجوع إلى البند الفرعي رقم 4-3-3 للإطلاع على المزيد من التفاصيل.

وفيما يتعلق بتنظيم أسواق تجزئة الاتصالات المتنقلة في الاتحاد الأوروبي، نجد أن وجهة نظر شركة اتصالات قطر في الجولة الثانية من التشاور تتمثل في أن ذلك التنظيم لم يتم في الاتحاد الأوروبي. ويجب أن يتم العمل على موازنة هذا الأمر في ضوء كون معظم الدول الأوروبية قد قامت بترخيص مشغلي خدمات اتصالات متنقلة جدد منذ مطلع عام 1996، وبالتالي فإنها تمتلك هيكلاً سوقياً يضم ثلاثة أو أكثر من مقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة، وهو ما يعمل بحد ذاته على تعزيز المنافسة وزيادة حدتها.

وكتلخيص للردود التي أدلى بها مقدمو الخدمة على الأسئلة من 1 إلى 5 في وثيقة التشاور، يرى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه ليس هناك حاجة لتعديل الطريقة المنهجية، أو قائمة الأسواق المعنية.

3-2-2 أسواق التجزئة المعنية

حدد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سبعة أسواق معنية على مستوى أسواق التجزئة (الشكل رقم 2). ومن بين تلك الأسواق السبعة، هناك أن أربعة أسواق تعتبر "غير نشطة". إن تصنيف مقدم الخدمة المسيطر وفقاً لما ورد في العملية المختصرة (البند الفرعي 2-3) سوف يبنى حصرياً على الحصص السوقية، وعدم وجود القوة الشرائية المقابلة وعلى عدم وجود مشغلين جدد يحتمل دخولهم السوق.

وقد طرحت الأسئلة التالية في وثيقة التشاور فيما يتعلق بقائمة الأسواق الأساسية المحتملة على مستوى التجزئة[27]:

السؤال (6)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن المزيد من التمييز بين عملاء الشريحة السكنية وعملاء شريحة الشركات غير مبرر في هذه المرحلة؟ يرجى تقديم إجابتين مستقلتين لقطاعي الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وتقديم الدليل إن أمكن.
السؤال (7)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن تحديد أسواق منفصلة للدخول والخدمات في موقع ثابت يعتبر مناسباً؟ إذا كانت الإجابة بلا، يرجى تقديم الأسباب المناسبة.
السؤال (8)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن الخدمات الصوتية عبر الانترنت VoIP المدارة وحدها تعتبر جزءاً من السوق المعني؟
السؤال (9)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على تعريفات المنتجات هذه؟ هل هناك على سبيل المثال خدمات اتصال صوتي من خلال النطاق الضيق مقدمة في الوقت الحالي إلى نطاق لا يمكن إغفاله

[27] قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإدراج السؤالين الأصليين رقمي 21 و 22 في هذا الجزء حيث أنهما قد أدرجا ضمن الجزء الخاص بأسواق الجملة، ولكنهما يتناولان بالفعل مسائل تتعلق بأسواق التجزئة.

	على أساس أية بنية تحتية أخرى في قطر؟ يرجى تقديم الدليل الكمي إذا كان الوضع كذلك.
السؤال (10)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن استبدال الاتصالات الثابتة والمتنقلة غير كاف لتعريف سوق عام للاتصالات الثابتة والمتنقلة للاتصال والخدمات المحلية؟ إذا كانت الإجابة بلا، يرجى تقديم تعريف بديل على أن يكون مصحوباً بالدليل عليه.
السؤال (11)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على المنتجات المعنية لسوق الاتصالات المحلية في موقع ثابت (1) الاتصالات إلى خطوط ثابتة، (2) الاتصالات إلى أجهزة هاتف نقال، (3) الاتصالات التي تتم للاتصال العادي بشبكة الانترنت Dial-up)؟
السؤال (12)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على النتائج النهائية التي توصل إليها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بالوصول وأسواق خدمات الاتصالات؟
السؤال (13)	فيما يتعلق بسوق المكالمات الدولية، يتعين أيضاً دراسة نماذج الأعمال القائمة على بطاقات الاتصال ومحلات الهواتف وخدمة الاتصالات الهاتفية ذات الأهمية المقاربة لخدمات الاتصالات الهاتفية التقليدية المقدمة في مواقع ثابتة. هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن منتجات الاتصالات الهاتفية هذه من الممكن أن تكون ذات أهمية كبيرة للسوق للاتصالات الدولية في ضوء السمات الخاصة في دولة قطر؟ هل يتصور الأطراف المجيبون على الأسئلة أية نماذج عمل أخرى محتملة للاتصالات الهاتفية الدولية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم الدليل المناسب على ذلك. هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن منتجات الاتصالات الهاتفية الدولية السابقة من المحتمل أن تكون ذات أهمية محدودة بالنسبة لسوق الاتصالات المحلية؟ هل يتصور الأطراف المجيبون على الأسئلة أي خدمات بطاقات اتصالات تقدم من قبل مقدم خدمة بديل في دولة قطر؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم الدليل المناسب على ذلك.
السؤال (14)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن خدمات النطاق العريض المقدمة للقطاعين السكني والتجاري من العملاء تقدم في نفس السوق؟
السؤال (15)	هل يوافق الأطراف المجيبون على تعريف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكل من: (1) سوق منفصل لخدمات النطاق العريض لا يتضمن خدمات النطاق الضيق، (2) سوق منفصل للخطوط المؤجرة؟ إذا كانت الإجابة بلا، يرجى تقديم الأسباب واقتراح تعريف بديل.
السؤال (16)	سوف تعتمد درجة عرض خدمات الانترنت والنطاق العريض أيضاً على قدرات الشبكات في قطر، وما إذا كان سيتم استخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في عالم الاتصالات الثابتة والمتنقلة. يرجى تقديم معلومات كيفية وكيفية فيما يتعلق بالتغيرات المتوقعة في هيكل الشبكة؛ والتي من شأنها أن تؤثر على طريقة اتصال العملاء بشبكة الانترنت سواءً من خلال الاتصالات الثابتة (مثل: الكيبل المحوري أو الألياف البصرية)، أو من خلال الاتصالات المتنقلة (مثل: نظام التطور طويل المدى LTE)؛ وكذلك القدرات الفنية لذلك الاتصال.
السؤال (21)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على تعريف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأسواق التجزئة لخدمات الاتصالات العامة المقدمة عبر أجهزة الهاتف النقال؟
السؤال (22)	هل تعتبر منتجات بطاقات الاتصالات المحلية والدولية تمثل أسواقاً منفصلة؟ إذا كانت الإجابة

بنعم، كيف ستكون تلك الأسواق وكيف يمكن تعريفها؟ إذا كانت بلا، ما هو السوق الذي يمكن أن يشمل منتجات بطاقات الاتصالات؟ ما هو تأثير ذلك بالنسبة لمقدمي الخدمة؟	

فيما يتعلق **بالسؤال رقم 6 والسؤال رقم 14**، وسواءً كان تقسيم العملاء إلى شريحتين: سكني وتجاري، يعتبر غير مبرر في الوقت الراهن، فإن شركة فودافون وافقت على اقتراح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. أما شركة اتصالات قطر فإنها لم توافق، زاعمة أن عملاء الشريحة التجارية يحصلون بصفة عامة على حلول مكتملة يتم عرضها استجابةً لطلب لمجموعة معينة من الحلول، في حين أن عملاء الشريحة السكنية يحصلون على خدمات عامة غير متخصصة. وبالتالي، فإنه ليس من الممكن من وجهة نظر شركة اتصالات قطر أن تستخدم نفس الطريقة في تحليل هاتين الشريحتين من العملاء؛ حيث تنظر إليهما شركة اتصالات قطر على أنهما نوعين مختلفين من الأسواق. ولم تقدم شركة اتصالات قطر أية مواد إضافية لإثبات وجهة النظر هذه.

يرى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن الحلول "المكتملة" التي أشارت إليها شركة اتصالات قطر موجودة من خلال منتجات مميزة خاصة بقطاع الشركات، مثل الخطوط المؤجرة التي يطلبها عملاء شريحة الشركات بصفة منتظمة في سوق الخطوط المؤجرة. وبناءً على ذلك، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات غير مقتنع بهذه الحجة، ويرى أن تقسيم سوق التجزئة إلى شريحتين سكنية وتجارية يبدو غير ضروري؛ علاوة على عدم جدواه فيما يتعلق بالالتزامات المحتملة (تجارة الجملة) (حيث أن خدمات تجارة الجملة المقابلة سوف تكون هي نفس الخدمات بصورة نموذجية في كلتا الشريحتين). إن منتجات تجارة الجملة المميز بينها من خلال تقسيم السوق إلى شريحتين سكنية وغير سكنية يمكن أن يؤدي إلى عمليات تسعى للربح. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ليس أمراً غريبا أنه رغم تمييز مقدم الخدمة بين المنتجات المخصصة للشريحة السكنية والمنتجات الأخرى المخصصة للشريحة التجارية، فإن المستخدم لا يختار يتبعاً لهذا النمط بالضرورة. وبصفة خاصة، نجد أن المستخدمين من فئة الشركات الصغيرة في عدد من الدول لديهم ميل لشراء منتجات مخصصة للشريحة السكنية نظراً لاعتبارات تتعلق بالاستخدام أو السعر.

وبالتالي، فإن القابلية للاستبدال موجودة بدرجة معينة، ويمكن اعتبار تلك المنتجات تنتمي إلى سوق واحد.[28]

وفيما يتعلق **بالسؤال رقم 7، والأسئلة من 9 إلى 12، والسؤالين رقمي 15 و16** بشأن منتجات السوق المعنية، فقد دعمت كلاً من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون بصورة عامة وجهة نظر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أنهما إما، من ناحية، وافقتا بنشاط (شركة اتصالات قطر، وشركة فودافون)؛ أو أنهما، من الناحية الأخرى، لم تكن لديهما أية تعليقات نظراً للعملية المختصرة (شركة فودافون). وبالتالي، فإن مقدمي الخدمة لم تكن لديهم أية اعتراضات جوهرية على الافتراضات الضمنية للتحليل ولعملية التشاور، على التوالي، وكذلك على المنهجية المقترحة من جانب المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

[28] بالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى إذا أمكن تحديد شرائح مختلفة لتلك الأسواق فيما يتعلق بالتمييز بين الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الخاصين، فإن تلك التصنيفات لا يمكن الاعتماد عليها لأن الأشخاص التابعين لقطاع الأعمال يقومون أيضاً بمكالمات شخصية باستخدام هواتفهم النقالة، كما أن الأفراد المشتركين بخدمات شخصية مثل خدمات الاتصالات المتنقلة غالباً ما يستخدمون هواتفهم لأغراض أعمالهم الخاصة أيضاً.

بالنسبة **للسؤال رقم 8** بشأن الخدمات الصوتية عبر الانترنت VoIP المدارة، فإن شركة اتصالات قطر لم تتفق مع موقف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القائل بأن الخدمات الصوتية عبر الانترنت VoIP المدارة فقط تعتبر جزءً من السوق المعني، وتذكر الشركة أن الواقع يشير إلى أن الكثير من حركة مرور الصوت ينقل على شبكة مقدم خدمة الانترنت من قبل أطراف لا يعتبرون مقدمي خدمة مرخصين. ووفقاً لوجهة نظر شركة اتصالات قطر، فإنه سيكون من الخطأ عدم أخذ كافة أشكال حركة مرور الصوت المعنية في الاعتبار. ولم تقدم شركة اتصالات قطر أي أدلة إضافية لدعم وجهة النظر هذه، كما لم تشر إلى ماهية كافة أشكال حركة مرور الصوت التي ذكرتها أثناء فترة التشاور. ويركز المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هنا على أن رد شركة اتصالات قطر لم يتناول على نحو محدد التمييز والفصل الوارد في السؤال رقم 8 فيما يتعلق بالخدمات الصوتية عبر الانترنت VoIP المدارة مقابل الخدمات الصوتية عبر الانترنت VoIP غير المدارة. إن السؤال رقم 8 لا يتعلق بالأجزاء الكمية للسوق، ولكنه يتعلق بالأجزاء الكيفية للسوق؛ وهو لا يهدف إلى توسيع نطاق سوق المنتج. لقد اتفقت شركة فودافون مع المقترح المقدم من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والوارد ضمن السؤال رقم 8. وقد أوضحت شركة اتصالات قطر في الاجتماع الذي عقد مع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتاريخ 10 فبراير 2011 أهمية الخدمات الصوتية عبر الانترنت VoIP غير المدارة وأعلنت أن البيانات الكمية لدعم وجهة النظر هذه سوف يتم تقديمها مع الإجابة أثناء التشاور. غير أن شركة اتصالات قطر لم تتناول هذا الموضوع في البيان الكتابي الصادر عنها. سوف يأخذ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات البيانات الخاصة بالخدمات الصوتية عبر الانترنت VoIP في الاعتبار إذا ما تم تقديمها من قبل شركة اتصالات قطر، كما سيقوم المجلس بتحليل شرعية ضم تلك الخدمات إلى نطاق الأسواق المعنية الخاصة خلال العملية المختصرة.

وفيما يتعلق **بالسؤال رقم 13** الخاص بالاتصالات الدولية، فقد وافقت شركة اتصالات قطر على تحليل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بتأثير بطاقات الاتصال في أسواق الاتصالات المحلية والدولية، بينما رأت شركة فودافون أن السؤال لا يتصل بعملية تعريف السوق وتعيين السيطرة، ولكن "*ترى شركة فودافون أن هذه المسألة هي مسألة ترخيص و تعتبر جزءً من نطاق المراجعة الاستراتيجية لقطاع الاتصالات*". ومن وجهة نظر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن الموضوع المهم يتمثل في أن بطاقات الاتصالات يمكن أن يختلف تأثيرها باختلاف أنواع الاتصالات. وفي هذه الصدد، يوضح المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن السؤال رقم 13 قد طرح بهدف تحديد المنتجات المعنية لأسواق الاتصالات الدولية والمحلية بأكبر قدر ممكن من الشمول، وكذلك بهدف تخصيص تلك المنتجات بدقة لأسواق المكالمات المحلية والدولية.

فيما يتعلق **بالسؤال رقم 21** بشأن تعريف أسواق التجزئة لخدمات الاتصالات العامة المقدمة عبر أجهزة الهاتف النقال، فإن شركة اتصالات قطر لم تتفق مع موقف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القائل بضم تلك الأسواق إلى قائمة الأسواق المعنية. "*وفيما يتعلق بالسوق الجديد المقترح "خدمات النطاق العريض عبر أجهزة الهاتف النقال"، فإن شركة اتصالات قطر تعجز عن معرفة السبب في حاجة ذلك السوق إلى أن يعين كسوق منفصل،هذا إذا كان هناك تحليل يوضح أن أسواق التجزئة، والتي هي قيد النظر، يجب أن تكون ضمن قائمة الأسواق المعنية*". ورغم أن هذه الأسواق صغيرة ونشطة، فإنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار أن هناك اثنين فقط من مقدمي الخدمة يقدمان تلك

الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بوسع المرء أن يتوقع قيام المستخدمين النهائيين، على نحو نموذجي، بشراء "حزم وظيفية أساسية" و/أو منتجات مجمعة، من مقدم خدمة واحد. ومن هنا، فقد رأى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاحتفاظ بموقفه الأولي وقام بتحليل هذا السوق كسوق معني. وقد تم إجراء التحليل التفصيلي لأسواق الاتصالات المتنقلة بالتجزئة في البند الفرعي رقم 4-3-3 من وثيقة الردود هذه. كما أن الأسباب والتحليل الداعمين لإنشاء سوق "خدمات النطاق العريض عبر أجهزة الهاتف النقال" كانت أيضاً جزءً من الكتاب الصادر إلى شركة اتصالات قطر (RA-PECO/01-220211).

أما فيما يتعلق **بالسؤال رقم 22**، فقد رأت شركة اتصالات قطر أن بطاقات الاتصالات المحلية والدولية تنتميان إلى سوقين منفصلين، وتقترح ضمهما إلى الأسواق الدولية والمحلية المناظرة. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتبع تلك الطريقة، وقد قام بضم عوائد بطاقات الاتصالات المحلية والدولية إلى الأسواق المناظرة. غير أن شركة فودافون لم تطرح منتج بطاقات الاتصالات قبل ديسمبر 2010، وبالتالي لم تتوفر أية بيانات عنها حتى تاريخه.

تعتبر إجابات مقدمي الخدمات على الأسئلة من 6 إلى 16، وكذلك على السؤالين رقم 21 و22 من وثيقة التشاور مدعمة بدرجة كبيرة للطريقة المتبعة من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ونظراً للأسباب التي أوجزناها عاليه، فإنه ليس هناك ما يدعو إلى تعديل الطريقة المنهجية أو قائمة أسواق التجزئة المعنية، غير أن هناك بعض الجوانب الخاصة التي علق عليها مقدمو الخدمة والتي ستؤخذ في الاعتبار.

3-2-3 أسواق الجملة المعنية

عرَّف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سبعة أسواق معنية على مستوى تجارة الجملة (الشكل رقم 2)، وتعتبر كلها أسواق غير نشطة.

طُرحت الأسئلة التالية في الوثيقة التشاورية فيما يتعلق بقائمة الأسواق الأساسية، وهي تهتم بصفة أساسية بمستوى تجارة الجملة:

السؤال (17)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على التعريف المقدم من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأسواق الربط البيني للاتصالات البينية الثابتة؟ هل توافقون على أنه ليس هناك حاجة لتعريف سوق للعبور في هذه المرحلة؟ يرجى تقديم تعليقاتهم والأدلة المدعمة لها بشأن كل سوق على حدة.
السؤال (18)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على أن التفريق بين منتجات الجملة السلبية والنشطة يعتبر مفيداً في عملية وصف وتصنيف الأسواق؟
السؤال (19)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على تعريف مستوى المنتج الخاص بأسواق الاتصال بنظام الجملة؟ إذا كانت الإجابة بلا، يرجى تقديم الدليل على الآراء المخالفة. هل يرى الأطراف المجيبون على الأسئلة أن توفر الوصول السلبي للبنية التحتية مثل القنوات والمرافق... الخ ضروري للتغلب

	على بعض مشكلات المنافسة؟
السؤال (20)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على التعريف المقدم من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأسواق التجزئة والجملة للخطوط المؤجرة؟ إذا كانت الإجابة بلا، يرجى تقديم التعريف المقترح والدليل المؤيد له.
السؤال (23)	هل يوافق الأطراف المجيبون على الأسئلة على التعريف المقدم من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشأن أسواق الجملة لخدمات الاتصالات العامة المقدمة عبر جهاز الهاتف النقال؟

فيما يتعلق **بالأسئلة من 17** إلى **20**، فقد دعمت كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون رؤية المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفة عامة، ووافقتا، إما بصورة فعالة (شركة اتصالات قطر وشركة فودافون)، أو لم تك لهما أية تعليقات نظراً للعملية المختصرة (شركة فودافون).

لقد لقي التعريف المقترح لسوق الاتصالات المتنقلة بالجملة (**السؤال رقم 23**) الموافقة من مقدمي الخدمة. وتثير شركة فودافون بعض المخاوف بشأن النتيجة النهائية التي توصل إليها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخصوص سوق "الوصول وإنشاء الاتصال على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة" حيث ترى الشركة أنه في ضوء عدم إمكانية إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة، "يمكن إدخال المزيد من المنافسة فقط إذا ما أتيح الوصول وإنشاء الاتصالات بنظام الجملة من خلال الإجراءات التنظيمية (مثل مشغل شبكة الاتصالات المتنقلة الافتراضية). وفي هذا الصدد، تذكر شركة فودافون أن نظام منح التراخيص في دولة قطر لا يحدد نطاقاً لإدخال المنافسة من خلال الاتصالات بنظام تجارة الجملة." وقد أخذ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات علماً بمخاوف شركة فودافون، ولكن المجلس الاعلى للاتصالات يرى أن النقاش بشأن منح التراخيص وعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة يجب أن يتم بصورة منفصلة. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رغما ذلك، يوافق على أن منح المزيد من التراخيص ليس هو الإمكانية الوحيدة لدعم المنافسة في هذا المجال. وقد تطرقنا إلى هذا الأمر بمزيد من التفاصيل في البند الفرعي رقم 4-3-1-4.

ومع أخذ أجوبة مقدمي الخدمة على الأسئلة من 17 إلى 20، بالإضافة إلى السؤال رقم 23، في الاعتبار، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يرى أنه ليس هناك مبرر لأي تعديل على الطريقة المنهجية أو قائمة الأسواق المعنية.

3-3 خلاصة تعريف السوق

بناءً على وثيقة التشاور (ICTRA 2010/10/26) والأجوبة الخاصة بها، والمداخلات المستلمة من مقدمي الخدمة في قطر، بالإضافة إلى الجولة الثانية من التشاور بشأن مسودة وثيقة الردود، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعرف الأسواق المعنية على النحو المبين في الشكل رقم (2).

وبناءً على ذلك، فإن الأسواق الأساسية والأسواق المعنية، كما تم تعريف كل منهما في هذه الوثيقة،[29] هي أسواق متطابقة.

4- تحليل السيطرة وتصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين

بعد أن تم تعريف الأسواق المعنية، يتعين تقييم تلك الأسواق فيما يتعلق بإمكانية وجود وضع سيطرة (الشكل رقم 1). وتقدم الأجزاء من 4-1 إلى 4-3 نظرة عامة على تطورات السوق في كافة الأسواق المعنية.

لقد قدمت كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون أرقاماً كمية للسنوات الماضية، وكذلك أرقاماً متوقعة للسنوات المقبلة. وقد وصف كلا من المشغلين تلك الأرقام بأنها حساسة من الناحية التجارية ("سرية")، وهو أمر مقبول على مستوى التفاصيل. وتبعاً لذلك، يمتنع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن عرض أية أرقام تفصيلية في وثيقة الردود هذه، ولكنه سيناقش تلك الأرقام على مستوى عام.

إن كلا المشغلين، رغم ذلك، ينشران في تقاريرهما ربع السنوية أرقام العوائد وأعداد المشتركين. وتقوم شركة اتصالات قطر بتقسيم تلك الأرقام إلى اتصالات لاسلكية واتصالات سلكية. وفي ضوء إعلان المستوى العالي من العوائد وأعداد المشتركين، وكذلك في ضوء أهمية معايير الحصة السوقية (على النحو المنصوص عليه في المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية)، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يرى أنه من الملائم وليس متعارضاً مع مصالح أعمال مقدمي الخدمة نشر بعض أرقام الحصة السوقية المختارة في وثيقة الردود هذه.

4-1 نظرة عامة

هذا الجزء يطبق طريقة تحليل السوق على الأسواق المعنية. ويميز المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين الأسواق النشطة وغير النشطة، وهو التمييز الذي نشأ عن العملية المختصرة. فيما يتعلق بالأسواق غير النشطة، فقد وافق مقدمو الخدمات على، أولاً، أن الطريقة التي يتبعها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك نتيجة تعريف الأسواق تلقى دعمهم، وثانياً، ونظراً لارتفاع الحصص السوقية وغياب القوة الشرائية االمقابلة ، فإن تصنيف مقدم الخدمة كمقدم خدمة مسيطر يصبح أمراً صحيحاً بالتبعية.

وجد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أثناء عملية جمع البيانات لعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 أن البيانات المقدمة بغرض عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة تنحرف جزئياً عن الأرقام المنشورة للجمهور. وقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتقييم صحة وجودة البيانات المقدمة، كما قام بتحديد بعض الأرقام الإجمالية المعقولة، علاوة على قيامه بإجراء عمليات مراجعة تطابقية. ويركز اختيار البيانات التي تخضع للتحليل من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أبعاد ومقاييس تحقق هذه

[29] الفرق الوحيد يتمثل في أن كلمة "اتصال" قد تم حذفها من سوق الاتصالات الثابتة الأصلية والمحولة، وذلك تماشياً مع "خدمات تحويل المكالمات في أسواق الاتصالات المتنقلة العامة".

المتطلبات الخاصة بالبيانات، علاوة على أنها ينبغي أن تكون متينة بما فيه الكفاية لأغراض تنفيذ عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010. لقد كانت الانحرافات محدودة بحيث لم تمنع التوصل إلى نتائج نهائية واضحة ومتينة وغير غامضة. إن الحصص السوقية، حالياً، هي في وضع يسمح بالتوصل إلى نتائج نهائية سليمة حتى في ظل وجود بعض الاختلافات الطفيفة.

ويعرض الشكل رقم 4 أدناه صورة عامة وتطوراً تقديرياً[30] للسوق القطري استناداً إلى البيانات المقدمة من مقدمي الخدمة. وقد تختلف الأرقام والرسومات البيانات اللاحقة عن الأرقام المنشورة الخاصة بمقدمي الخدمة نظراً لاختلاف متطلبات المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010 عن المتطلبات الخاصة بالإفصاحات المالية.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (4): العوائد (بالألف ريال قطري)، وأعداد المشتركين وحركة مرور المكالمات (بالدقائق) في السوق القطري

(معلومات سرية خاصة بالشركة).

كما هو واضح، فإن الأرقام الإجمالية للعوائد وأعداد المشتركين وحركة مرور المكالمات تتزايد في الفترة من 2008 إلى 2013 بناءً على توقعات مقدمي الخدمة في استمرار للنمو الذي شهدته الأعوام السابقة.

جدير بالذكر أن أغلبية الأسواق المعنية في قطر تتسم بوضع احتكاري، حيث في ثلاثة أسواق معنية ليس هناك سوى أثنين فقط من مقدمي الخدمة. إن حقيقة وجود مقدمي خدمة اثنين في السوق لوحدها لا تعني ولو ضمنياً غياب المنافسة. وبصفة خاصة، فإنه بمجرد ازدياد حدة المنافسة دون زيادة عدد المشغلين في السوق، فإن المعيار المبدئي الذي يحدد الحصة السوقية بنسبة 40% يفقد أهميته ومعناه.

4-2 الأسواق المعنية غير النشطة

4-2-1 نظرة عامة

فيما يتعلق بالأسواق المعنية غير النشطة (السوق 1، السوق 2، السوق 4، السوق 5، الأسواق من 8 إلى 14)[31]، اتفق مقدمو الخدمة والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن تصنيف مقدم الخدمة المسيطر سوف يعتمد بشكل حصري على الحصص السوقية، لغياب القوة الشرائية المقابلة، وعدم احتمال دخول مشغلين جدد

[30] كافة الأرقام الخاصة بعام 2010 وما بعدها قد تم التنبؤ بها من قبل مقدمي الخدمة، وبالتالي فإنها تمثل تقديرهم الخاص.
[31] الشكل رقم (2).

السوق. وبناءً على ذلك، فإن أسواق الجملة والتجزئة غير النشطة هذه البالغ عددها 11 سوقاً ليس بها أي سمات لمنافسة ملحوظة أو مؤثرة. إن وضع السيطرة في تلك الأسواق، كما هو موضح في العملية المختصرة (الجزء رقم 2-3) يمكن استنتاجه دون أي مغامرة، وأن يقبل كذلك من جانب مقدمي الخدمة دون الحاجة لأي تحليل متعمق إضافي.[32] ومع ذلك، فقد قام المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحليل إضافي لتلك الأسواق، كما قام بدراسة تطور المنافسة فيها.

4-2-2 السوق (1): الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت

يتسم السوق (1) "الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت" بوضع احتكاري تتمتع فيه شركة اتصالات قطر بحصة سوقية تبلغ نسبتها 100%.

تتوقع شركة اتصالات قطر أن تكون العوائد المحققة من الوصول إلى شبكة شركة اتصالات قطر الثابتة مستقرة في فترة العامين إلى الثلاثة أعوام المقبلة. إن المعيار الأساسي الآخر الذي تم تحليله هو عدد خطوط الاتصال الثابتة وعدد المشتركين، على التوالي، ويوضح الشكل رقم 5 والشكل رقم 6 توزيع وتطور مشتركي خطوط الاتصال (الصوتية) في شبكة الاتصالات الثابتة. لقد حدثت زيادة وئيدة في أعداد الخطوط والمشتركين، ومن المتوقع أن تستمر تلك الزيادة في السنوات المقبلة وفقاً لتوقعات شركة اتصالات قطر.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 5: مشتركو خطوط الاتصالات في موقع ثابت، مع توزيع المشتركين تبعاً لشرائح العملاء (معلومات سرية خاصة بالشركة).

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 6: عدد خطوط الاتصال الثابتة في قطر مع مرور الوقت (معلومات سرية خاصة بالشركة).

فيما يتعلق بهذا التحليل، واستناداً إلى البيانات المقدمة من شركة اتصالات قطر، إضافة إلى حقيقة أن شركة فودافون لم تبدأ حتى الآن تقديم أية خدمات اتصالات ثابتة، فإن الحصة السوقية لشركة اتصالات قطر تبلغ 100%، كما يمكن الافتراض بأن تستمر هذه الحصة السوقية قريبة من نسبة 100% في المستقبل المنظور.

[32] لم تتوفر المؤشرات الخاصة ببدء شركة فودافون في عمليات تقديم خدمات الاتصالات الثابتة، والعدد المتوقع لعملاء الاتصالات الثابتة.

4-2-3 السوق (2): خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت

كما هو الحال بالنسبة للسوق (1)، فإن البيانات الخاصة بالسوق (2) "خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت" قدمت من شركة اتصالات قطر فقط نظراً لأن شركة فودافون لم تبدأ تقديم خدمات الاتصالات الثابتة إلا منذ وقت قريب. ثمة معيار هام لتقييم الوضع السوقي والتنافسي وهو عدد دقائق المكالمات الصادرة (المكالمات) من مقدمي الخدمة المعنيين (الشبكة) إلى الخطوط الثابتة وإلى مشتركي الاتصالات المتنقلة. ويوضح الشكل رقم 7 تطور دقائق الاتصالات من الشبكة الثابتة إلى الخطوط الأخرى للمشتركين في خدمات الاتصالات الثابتة وكذلك المشتركين في خدمات الاتصالات المتنقلة.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 7: عدد دقائق المكالمات المحلية الصادرة من شبكة الاتصالات الثابتة التابعة لشركة اتصالات قطر في دولة قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة).

اعتباراً من عام 2006 فصاعداً وحتى عام 2010، كان هناك نمو ملحوظ في حركة مرور الاتصالات. وفي اتفاق مع ردود مقدمي الخدمة على وثيقة التشاور، فإن تطورات السوق لم تظهر أية مؤشرات لتبادلية الاتصالات الثابتة والمتنقلة. ويشير توقع الإيرادات لهذا السوق إلى نمو تلك الإيرادات في فترة العامين إلى ثلاثة أعوام المقبلة.

4-2-4 السوق (4): خدمات النطاق العريض في موقع ثابت

يتسم السوق (4) "خدمات النطاق العريض في موقع ثابت" بوضع شبه احتكاري حيث أن شركة اتصالات قطر هي مقدم الخدمة الوحيد وذلك نظراً لكون عمليات شركة فودافون قاصرة على اللؤلؤة-قطر فقط. و لإجراء تقييم مبدئي لتطور السوق، فإن عدد المشتركين يعتبر معياراً مناسباً ، حيث أن شركة اتصالات قطر تقدم في الوقت الحالي الغالبية الساحقة من خدمات النطاق العريض الثابتة. إن سوق خدمات النطاق العريض يمر بمرحلة نمو، كما أن الحزم العريضة للاتصالات التي يشترك فيها المستخدمون النهائيون تمر بمرحلة نمو أيضاً. ويوضح الشكل رقم 8 هذا التطور.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 8: خدمات النطاق العريض في موقع ثابت موزعة تبعاً للحزمة العريضة وشرائح العملاء واشتراكات الاتصال العادي بالانترنت Dial-up (معلومات سرية خاصة بالشركة).

يوضح الشكل رقم 9 إجمالي إيرادات شركة اتصالات قطر من خدمات النطاق العريض الثابتة، بالإضافة إلى خدمات الاتصال العادي بالانترنت Dial-up. ويظهر تطور الإيرادات من حيث عدد المشتركين زيادة قوية نسبياً في خطوط الاتصال بشبكة الانترنت عن طريق خط المشترك الرقمي DSL في القطاع السكني، وزيادة بسيطة في خطوط الاتصال بشبكة الانترنت عن طريق خط المشترك الرقمي DSL في القطاع التجاري. وسوف يتم استبدال خدمات الاتصال العادي بشبكة الانترنت Dial-up بشكل كامل بخدمات النطاق العريض قريباً. ومن المتوقع أن ترتفع إيرادات

خدمات التليفزيون عن طريق الانترنت IPTV بصورة ملحوظة. كما أن شركة اتصالات قطر قد أعلنت عن برنامج خدمة الألياف البصرية للمنازل في مارس 2010، حيث سيتم استبدال الاتصالات الحالية التي تتم عن طريق الكيبلات النحاسية باتصالات الألياف البصرية عالية السرعة.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (9): مشتركو خدمات الاتصال العادي بالانترنت Dial-up والاتصال عن طريق خط المشترك الرقمي DSL في دولة قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة).

4-2-5 السوق (5): خطوط التجزئة المؤجرة

يتسم السوق 5 "خطوط التجزئة المؤجرة" أيضاً بوضع احتكاري حيث أن شركة اتصالات قطر هي مقدم الخدمة الوحيد في هذا السوق. إن سوق الخطوط المحلية المؤجرة يشهد نمواً من حيث حجم الإيرادات وعدد المشتركين، وهو ما يمكن الإطلاع عليه أدناه.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (10): إيرادات خطوط التجزئة المؤجرة في قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة).

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (11): إيرادات خطوط التجزئة المؤجرة في قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة).

تشير التوقعات المبنية على بيانات شركة اتصالات قطر إلى تطور ذلك السوق في المستقبل. كما أن توقعات إيرادات خدمات خطوط التجزئة المؤجرة تشير إلى زيادة الإيرادات في فترة العامين إلى الثلاثة أعوام المقبلة.

4-2-6 السوق (8): إنشاء الاتصال بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت

لا توجد أرقام محددة متاحة فيما يتعلق بإنشاء الاتصال على شبكات عامة مختلفة؛ باستثناء ما يتعلق بأحجام حركة مرور الاتصالات المحلية الصادرة التي تم تحليلها بالفعل مع سوق التجزئة المناظر رقم (2) (ارجع إلى الجزء رقم 4-2-3). وبما أن شركة اتصالات قطر تتمتع بحصة سوقية تبلغ 100% في سوق التجزئة ذي الصلة هذا، فإنها، تتمتع بذات الوضع في سوق إنشاء الاتصالات. ومن ثم، فإن السوق يتسم بغياب المنافسة.

4-2-7 السوق (9): انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت

يتمتع كل مقدم خدمة بوضع احتكاري في سوق "انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت"؛ أي أن كل مقدم خدمة يتمتع بحصة سوقية تبلغ 100% في شبكته الخاصة. إن هذه النتيجة تعود إلى أن انهاء المكالمات على الشبكات الفردية لا يمكن أن يستبدل بالخدمات المقابلة من مقدم خدمة آخر. لذلك، فإن مقدمي الخدمة الذين يطلبون خدمات انهاء مكالمات مقدم خدمة آخر، كخدمة تجارة جملة، يتم توجيههم إلى تقديم طلباتهم إلى مقدم الخدمة المعني الذي يخدم العملاء المشتركين في تلك الشبكة. وتبعاً لأفضل الممارسات العالمية (طالما أنه يتم تطبيق مبدأ قيام الطرف المتصل بدفع قيمة الاتصال)، فإن إثبات وضع السيطرة في سوق انهاء المكالمات على الشبكات العامة هو أمر لا خلاف فيه، حيث يتمتع كل مقدم خدمة في ذلك السوق بوضع سيطرة بحد ذاته. يوضح الشكل رقم 12 تطور عدد الدقائق وحجم الإيرادات المتعلقة بانهاء المكالمات على شبكة الاتصالات الثابتة التابعة لشركة اتصالات قطر. وعلى الرغم من أن الأسعار محددة في عقد الربط البيني المبرم بين شركة اتصالات قطر وشركة فودافون على أساس 0.074 ريال قطري/ الدقيقة، فإن نمو حجم الأعمال قد انعكس حتى الآن على استمرار زيادة الإيرادات.

يُعرَّف مقدم الخدمة المسيطر في سوق تحويل المكالمات بأنه مسيطر بحد ذاته، على النحو المذكور أعلاه، وفي ضوء ذلك تعتبر شركة فودافون مقدم خدمة مسيطر في هذا السوق رقم (9) وقت دخولها السوق.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (12): تحويل المكالمات في شبكات الاتصالات الثابتة (الإيرادات ومقدار المكالمات) (معلومات سرية خاصة بالشركة).

4-2-8 السوق (10): الوصول إلى البنية التحتية المادية لشبكة اتصالات بالجملة

يشمل السوق رقم (10) "الوصول إلى البنية التحتية المادية لشبكة اتصالات بالجملة" منتجات الجملة التي تعتبر ضرورية لإنتاج مختلف منتجات التجزئة. إن هذا السوق يضم سوق الجملة لخطوط الاتصال بالإضافة إلى الوصول إلى البنية التحتية السلبية، وخاصة المنتجات المعرَّفة. إن الإيرادات الخارجية وخطوط الاتصال المقدمة لعملاء الجملة الآخرين يندر وجودها في هذا السوق. وبالتالي ليس هناك منافسة أو تطور في اتجاه المنافسة يمكن ملاحظته في هذا السوق حتى الآن، وتتمتع شركة اتصالات قطر بوضع مقدم الخدمة المسيطر فيه.

تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتبع الاتجاه الرامي لتعريف سوق جملة عام للوصول إلى البنية التحتية، كما تم تعريفه مؤخراً في الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي.[33]

تتحدث توصية الاتحاد الأوروبي عن سوق "جملة (مادي) للوصول إلى البنية التحتية للشبكة (بما في ذلك الوصول المشترك أو المنفصل تماماً) في موقع ثابت". ويخضع هذا الأمر للتوضيح بمزيد من التفصيل في الأحكام والإجراءات التنظيمية في عدد من الدول، ليس فقط فيما يتعلق بتحليلات السوق وتصنيف السيطرة، ولكن على المستوى

[33] تحدد توصية الاتحاد الأوروبي "سوق جملة (مادي) للوصول إلى البنية التحتية للشبكات (بما في ذلك الوصول المشترك أو المنفصل تماماً) في موقع ثابت. انظر: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2007:344:0065:0069:EN:PDF ، صفحة رقم 5.

التشريعي أيضاً. إن الوصول إلى البنية التحتية المادية والمشاركة في المرافق قد أصبح أحد عناصر الإطار التشريعي في البرتغال والنمسا وفرنسا وسلوفينيا، كما أن الوصول إلى البنية التحتية السلبية قد أصبح أمراً مفروضاً من قبل العديد من المنظمين والمشرعين المحليين.[34] إن هذا هو الوضع في الدنمارك واليونان وايستونيا وسلوفينيا والبرتغال وألمانيا[35] وفرنسا وأسبانيا، على سبيل المثال.

تطبق معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل منتظم عملية فصل سوق الاتصال المادي بالجملة عن سوق الاتصال بنظام النطاق العريض بالجملة، حيث يتعامل النوع الأول مع الاتصال المادي بالجملة في شكل فصل لحلقة الاتصال (بأية تكنولوجيا) والمرافق المساعدة؛ في حين أن السوق الخامس يتعامل مع منتج الاتصال بنظام الدفق الرقمي Bitstream بالجملة والذي يعتبر تدفقاً مداراً للبيانات[36]. هذا السوق يعرَّف على أنه سوق الوصول الى نظام النطاق العريض بالجملة، وهو ما يعني اتصال شبكي يعتمد على عناصر شبكة نشطة تتضمن اتصالاً بالدفق الرقمي Bitstream في موقع ثابت. إن سوق الاتصال بنظام النطاق العريض بالجملة يعتبر سوقاً تابعاً للاتصال المادي المشمول ضمن سوق الاتصال المادي بالجملة، ومن الممكن إنشاء الاتصال بنظام النطاق العريض بالجملة باستخدام هذا العنصر كأحد المدخلات مع عناصر أخرى.[37]

4-2-9 السوق (11): الوصول بالجملة إلى خدمات النطاق العريض في مواقع ثابتة

يعتبر السوق رقم (11) "الوصول بالجملة إلى خدمات النطاق العريض في مواقع ثابتة" أحد المدخلات اللازمة للباحثين عن طلب الاتصال، وبالتالي فإنه يتعلق بصورة مباشرة بسوق التجزئة المعني "خدمات النطاق العريض في موقع ثابت". إن تقديم المنتجات والخدمات يتم بشكل كامل تقريباً داخل شركة اتصالات قطر، وتقدم تلك المنتجات والخدمات إلى المستخدمين النهائيين التابعين للشركة. وحتى هذه المرحلة، ليست هناك أية إيرادات (ليست هناك خدمات مباعة) من خطوط الاتصال المقدمة إلى عملاء تجارة الجملة الآخرين. ومن هنا، فإن وضع السوق نفسه يؤكد أن شركة اتصالات قطر تعتبر مقدم خدمة مسيطر في سوق الوصول بالجملة لخدمات النطاق العريض في موقع ثابت.

---

[34] تقرير التنفيذ الخامس عشر الصادر عن الاتحاد الأوروبي:
http://ec.europa.eu/information_society/policy/ecomm/library/communications_reports/annualreports/15th/index_en.htm

[35] نشرت الهيئة التنظيمية الألمانية في يناير 2011 مسودة لقرار تصحيحي لا يتعلق فحسب بالوصول المادي بالجملة على مستوى البنية التحتية للشبكات الحالية، بل يتعلق أيضاً بالوصول المادي بالجملة لخطوط الاتصال بنظام الألياف البصرية، بما في ذلك الخدمات المساعدة مثل الوصول إلى البنية التحتية السلبية، والمشاركة في المواقع والقنوات والألياف المعتمة، والوصول إلى غرف الاتصالات الصغيرة في الشوارع... الخ. ويعتبر كل ذلك مشمولاً في سوق عام واحد. وقد دفع ذلك الأمر، ضمن عوامل أخرى، القائمين على التنظيم والتشريع إلى إعادة النظر ولو بدرجة منخفضة في المفاهيم المتعلقة بالمعالجات ، ومثال ذلك في المملكة المتحدة حيث تم تطوير منتج جملة جديد يعرف باسم "الاتصال باستخدام الخط النشط"، بالإضافة إلى تطوير "الفصل الافتراضي"؛ وقد عمل ذلك على تكملة مختلف أشكال الوصول السلبي والنشط، علاوة على إتاحة المزيد من تطوير مفهوم فصل الحلقة المحلية. كما أختيرت طريقة مماثلة في النمسا حيث تم إجبار المشغل الحالي بموجب آخر قرار تم اتخاذه بشأن هذا السوق على تقديم عرض مرجعي لمنتج جملة يعرف باسم الفصل الافتراضي (http://www.rtr.at/de/pr/PI26012011TK)

[36] تقرير مجموعة المنظمين الأوروبية بشأن "التحليل الاقتصادي ومبادئ التنظيم "، 2009، انظر:
http://erg.eu.int/doc/publications/erg_09_17_nga_economic_analysis_regulatory_principles_report_0603_v1.pdf .

[37] إن هذا التمييز يعني بطريقة مبسطة أن السوق رقم (4) التابع للاتحاد الأوروبي يشير إلى الطبقة رقم (1) من البنى التحتية للشبكة، في حين أن السوق رقم (5) التابع للاتحاد الأوروبي يشير إلى الطبقتين رقم (2) و(3) من البنية التحتية للشبكة. كما تشير مجموعة المنظمين الأوروبيين إلى أن أغلبية المنظمين المحليين يرون أن القنوات يجب أن تعتبر خدمة مساعدة للسوق رقم (4) من أسواق الاتحاد الأوروبي. إن فرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول الأخرى المذكورة أعلاه يتبعون هذه الطريقة والتي تشير بوضوح شديد إلى أن هناك عناصر للبنية التحتية للشبكة، وربما لا تكون تلك العناصر خاصة بمجال الاتصالات، ولكنها تعتبر ضرورية كأحد المدخلات الكلية اللازمة لتقديم الخدمة المعنية إلى المستخدمين النهائيين.

4-2-10 السوق (12): خطوط الجملة المؤجرة

بالنسبة للسوق رقم (12) "خطوط الجملة المؤجرة" لم تقدم أي إيرادات عن خطوط الجملة المؤجرة في دولة قطر. ومن الثابت، نظراً للوضع في سوق التجزئة المعني، أن شركة اتصالات قطر تتمتع بمركز مقدم خدمة مسيطر في السوق بالنسبة لخطوط الجملة المؤجرة؛ خاصة في ضوء عدم وجود مقدم خدمة مرخص آخر فعال في سوق الاتصالات الثابتة، كما أنه ليس من المتوقع دخول مقدم خدمة في السوق في المستقبل المنظور.

4-2-11 السوق (13): الوصول وإنشاء الاتصال على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة

ليست هناك أرقام عن إنشاء الاتصال على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة؛ باستثناء مقدار حركة مرور المكالمات المحلية الصادرة التي سيتم تحليلها مع سوق التجزئة المناظر رقم (3). وحتى الآن، ليست هناك أية إيرادات (ليست هناك خدمات مباعة) إلى عملاء تجارة الجملة الآخرين. ومن هنا، فإن وضع السوق نفسه يؤكد أن شركة اتصالات قطر تعتبر مقدم خدمة مسيطر في هذا السوق الذي لا يتسم بالمنافسة.

4-2-12 السوق (14): انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة

يمثل السوق رقم (14) "انهاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة" احتكار شبكة فردية لكل مقدم خدمة يقدم تلك الخدمة، شأنه في ذلك شأن السوق رقم (9) "انهاء المكالمات على شبكات الاتصال العامة في موقع ثابت".

ويرجع ذلك إلى أن تحويل المكالمات على الشبكات الفردية لا يمكن أن يستبدل بالخدمات المقابلة من مقدم خدمة آخر. لذلك، يطلب من مقدمي الخدمة الطالبين لخدمات انهاء مكالمات مقدم خدمة آخر، كخدمة تجارة جملة، طلب ذلك من مقدم الخدمة المعني الذي يخدم العملاء المشتركين في تلك الشبكة.

وبفرض قيام أحد مقدمي الخدمة برفع سعر انهاء المكالمات، فلن يكون هناك إمكانية للانتقال إلى مقدم خدمة آخر للحصول على هذه الخدمة الكلية. إن كل مقدم خدمة عليه أن يقبل الشروط المعروضة (أو أن يطلب من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تسوية الخلاف) حتى يتسنى له تقديم خدمات تجزئة، وبالتالي ليس هناك احتمال بوجود قوة شرائية مقابلة ، (انظر الجزء رقم 4-2-7 والمعايير ذاتها في ذلك الجزء). يوضح الشكل رقم 13 عدد دقائق انهاء المكالمات في شبكات اتصالات متنقلة معينة في عام 2010، وتوقعات حتى عام 2013. ويشمل ذلك حركة مرور الاتصالات من مقدم خدمة الاتصالات المتنقلة الآخر المعني في قطر؛ بالإضافة إلى حركة مرور المكالمات الدولية الواردة لشبكات الاتصالات المتنقلة القطرية.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (13): حركة مرور انهاء المكالمات الصوتية في شبكات الاتصالات المتنقلة في قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة).

في هذا السوق تتمتع كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون بوضع مقدم خدمة مسيطر (موقع احتكاري) بحد ذاته.

4-3 الأسواق المعنية النشطة

تخضع أسواق التجزئة التالية للتحليل بمزيد من التفصيل في الأجزاء من 4-3-1 إلى 4-3-3 أدناه وذلك على النحو المبين في العملية المختصرة نظراً للتطورات التنافسية الواضحة في بعض الأسواق المعنية:

- السوق (3): خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال.
- السوق (6): خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال.
- السوق (7): خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال.[38]

إن تحليل السيطرة في تلك الأسواق سوف يؤدي إما إلى تأكيد أو مراجعة للفكرة السابقة التي تقول بسيطرة شركة اتصالات قطر، كما سيؤدي إلى تقييم أولي بشأن ما إذا كان ثمة سيطرة في سوق (7) الخاص بخدمات النطاق العريض من خلال أجهزة الهاتف النقال، حيث أن هذا السوق لم يتم تعريفه في عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2008.

يعتمد تحليل الأسواق المعنية غير النشطة في الأجزاء التالية على مجموعة عريضة من معايير المنافسة وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية، وبما يتوافق مع القانون الدولي للمنافسة.

4-3-1 السوق (3): خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت ومن خلال جهاز هاتف نقال

4-3-1-1 سوق المنتج

يعتبر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المكالمات الدولية الصادرة من موقع ثابت ومن جهاز هاتف نقال في دولة قطر، والتي يتم انهائها في الخارج، بديلاً لبعضها البعض، فهي تمثل بذلك سوقاً واحداً. إن السوق المعني لخدمات الاتصالات الدولية يتأثر بدرجة كبير بالوافدين الذين يمثلون 80% من السكان في قطر.[39] إن هؤلاء المستهلكون يمثلون الطلب المرن، وبالتالي فإنهم حساسون للغاية لتغيرات الأسعار، وذلك بغض النظر عما إذا كانت

[38] لم يتم تعريف هذا السوق في عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2008.

[39] راجع الرابط التالي على سبيل المثال: http://www.cies.org/country/qatar.htm

الاتصالات الدولية تتم من موقع ثابت أو من جهاز هاتف نقال. ويلاحظ أيضاً تشابه أسعار المكالمات الدولية. وبالتالي، يمكن الافتراض بأن المكالمات الدولية في موقع ثابت وكذلك من جهاز هاتف نقال تمثل سوقاً مشتركاً.

إن دراسة الأسواق من ناحية الوصول وخدمات المكالمات المحلية وخدمات المكالمات الدولية في أسواق الاتصالات الثابتة والمتنقلة تؤدي إلى الخلاصة التالية فيما يتعلق بوصف الأسواق:

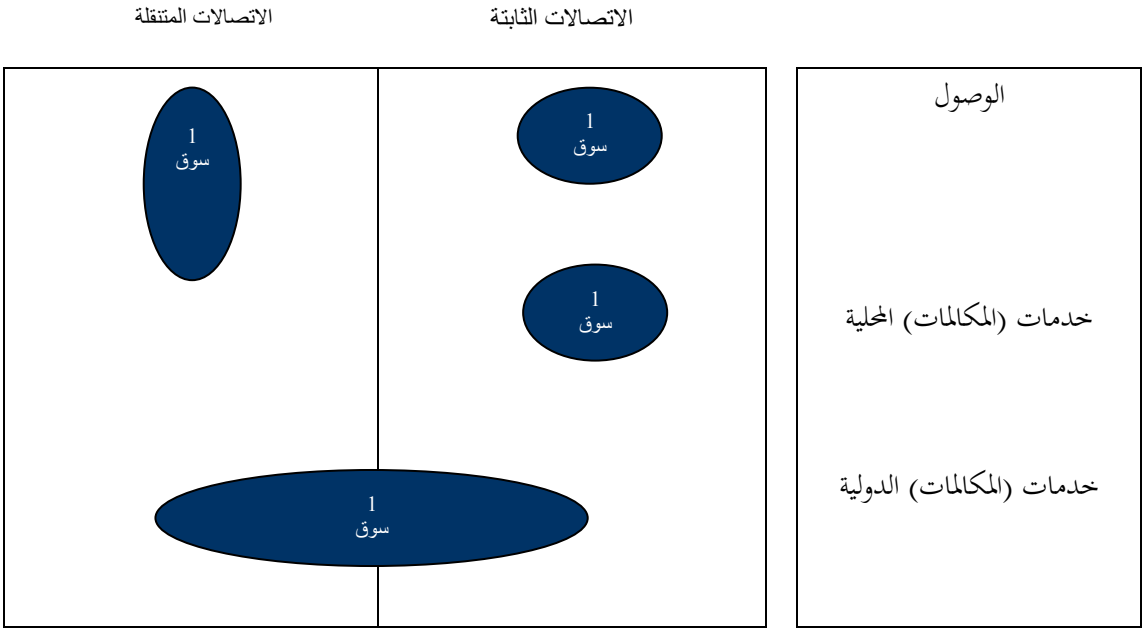

الشكل رقم (14): سوق الوصول و(خدمات) الاتصالات في مواقع ثابتة ومن أجهزة هاتف نقال.

ويوضح كل من الشكل رقم 15 والشكل رقم 16 أدناه أن متوسط أسعار الاتصال الدولي المباشر من جهاز الهاتف النقال مقاربة لأسعار الاتصال الدولي المباشر من الخطوط الثابتة في عام 2010، ومن المتوقع أن تظل في مستوى مقارن، وإن كان مائلاً للانخفاض بدرجة طفيفة، في السنوات المقبلة.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 15: متوسط أسعار المكالمات الدولية (من الخطوط الثابتة والمتنقلة) (ريال قطري/ الدقيقة) (معلومات سرية خاصة بالشركة).

يوضح الشكل رقم 15 متوسط أسعار المكالمات الدولية الصادرة من شركة فودافون وشركة اتصالات قطر.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

يتناول الشكل رقم 16 مقارنة بين أسعار المكالمات الدولية لعملاء الاتصالات المتنقلة فقط. وتظهر الأرقام أن الأسعار متشابهة في كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون، وأنها ستتبع هذا الاتجاه في المستقبل.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 16: متوسط أسعار الاتصالات الدولية (من الهواتف النقالة) (ريال قطري/ الدقيقة) (معلومات سرية خاصة بالشركة).

يمثل تلخيص الاتصالات الدولية المشار إليها أعلاه والتي تتم من موقع ثابت ومن جهاز هاتف نقال سوقاً مشتركاً لمنتج واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا السوق يشمل شريحتي العملاء، السكنية والتجارية، بالإضافة إلى منتجات الاتصالات المتنقلة بنظامي الدفع الآجل والدفع المسبق.

4-3-1-2 تحليل السوق

يعتبر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المكالمات الدولية الصادرة من موقع ثابت ومن جهاز هاتف نقال في دولة قطر، والتي يتم انهائها في الخارج، بديلاً لبعضها البعض، وأنها، بالتالي، تمثل سوقاً واحداً.

ويخدم هذا السوق اثنان من مقدمي الخدمة، أحدهما شركة فودافون التي تقدم جزءً كبيراً من الخدمات إلى العملاء النهائيين للاتصالات المتنقلة، في حين أن شركة اتصالات قطر تقدم أيضاً خدمات متعلقة بخطوط الوصول الثابتة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم القيام بتحليل بناء على أن بطاقات الاتصالات تشكل سوقاً منفصلاً. وقد ركز هذا التحليل على شركة اتصالات قطر فقط حيث أن شركة فودافون لم تطرح منتجات بطاقات الاتصالات قبل ديسمبر 2010. ويوضح الشكل حركة مرور الاتصالات الصوتية التي تنشأ من بطاقات الاتصالات من خطوط ثابتة وهواتف نقالة.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (17): حركة مرور الاتصالات الصوتية (دقائق المكالمات) من بطاقات الاتصال (الثابتة والمتنقلة) (معلومات سرية خاصة بالشركة).

ويوضح الشكل التالي بيانات الإيراد المناظرة.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (18): إيرادات بطاقات الاتصال (معلومات سرية خاصة بالشركة).

لقد خضعت حركة مرور الرسائل النصية القصيرة SMS الدولية ورسائل الوسائط المتعددة MMS الدولية للتحليل بشكل مستقل. ويوضح الشكل رقم 19 النسبة المئوية للرسائل النصية القصيرة SMS الدولية ورسائل الوسائط المتعددة MMS الدولية لكلتا الشبكتين.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 19: الرسائل النصية القصيرة SMS الدولية ورسائل الوسائط المتعددة MMS الدولية الصادرة (معلومات سرية خاصة بالشركة).

4-3-1-3 تحليل السيطرة

توضح الأشكال من 20 إلى 23 التأثير التنافسي لدخول شركة فودافون المشغل الثاني المرخص إلى السوق. لقد دخلت شركة فودافون السوق بتاريخ 7 يوليو 2009. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأرقام المتسقة والفعلية لا تتوفر إلا لعام 2010 فقط، أما الأرقام الخاصة بالأعوام من 2011 إلى 2013 فهي مجرد تقديرات. واستطاعت شركة فودافون الاستحواذ على جزء من الحصة السوقية التي تم قياسها من حيث الإيرادات (تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة) (معلومات سرية خاصة بالشركة)؛ بالإضافة إلى الاستحواذ على جزء من الحصة السوقية من حيث عدد دقائق المكالمات الصوتية (تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة) في عام 2010. ومع ذلك، فإن شركة اتصالات قطر ما زالت، وسوف تستمر في المستقبل المنظور، تستحوذ على حصة سوقية مرتفعة للغاية.

إن شركة فودافون لم تعمل على توسيع السوق الكلي فحسب، وإنما تمكنت أيضاً وبنجاح من الاستحواذ على حصة سوقية من شركة اتصالات قطر، ومن المتوقع أن تحقق المزيد من النمو. ويفسر ذلك قيام المشغل الحالي بتخفيض الأسعار، وهو إجراء ينظر إليه على أنه سلوك تجاري نموذجي للمشغلين (حديثي) الدخول إلى السوق.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (20): إيراد خدمات الاتصالات الدولية – إجمالي الحصة السوقية (معلومات سرية خاصة بالشركة)

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (21): إيرادات المكالمات الصوتية الدولية – الحصة السوقية (معلومات سرية خاصة بالشركة)

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (22): حركة مرور الاتصالات الصوتية الدولية لكل مشغل – بالدقائق (معلومات سرية خاصة بالشركة)

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (23): حركة مرور المكالمات الصوتية الدولية: بالدقائق (معلومات سرية خاصة بالشركة)

تولي المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية أهمية خاصة لدور الحصص السوقية وفي حالة عدم وجود دليل على العكس، تعتبر مؤشراً على أن أي مقدم خدمة فردي يمتلك حصة تزيد عن 40 بالمائة من السوق المعني هو مقدم خدمة مسيطر. ووفقاً لذلك، فإن هناك افتراضاً قوياً بوجود السيطرة بالنسبة للسوق الرئيسي لخدمات الاتصالات الدولية العامة في قطر، حيث أن شركة اتصالات قطر ما زالت تستحوذ على حصص سوقية ترتفع كثيراً عن المستوى الأولي. ووفقاً للمبادئ الدولية لقانون المنافسة وأفضل الممارسات، فإن الحصص السوقية الكبيرة التي تزيد نسبتها عن 50% تمثل دليلاً على وجود وضع سيطرة؛ وذلك بعيداً عن الظروف الاستثنائية (انظر على سبيل المثال الإرشادات[40] الصادرة عن المفوضية الأوروبية بشأن القوة السوقية المؤثرة، الفقرة رقم 75).

وقد استحوذت شركة فودافون على حصص سوقية مؤثرة منذ عام 2009، ولكن يظل الأمر قيد نظر لتحديد ما إذا كانت الحصة السوقية لشركة فودافون سوف ترتفع بنفس المعدل، أو بنفس القدر المؤثر خلال السنوات المقبلة. وعلى عكس ذلك، نجد أن التجربة الدولية تشير إلى تطور معلن غير خطي للحصص السوقية للمشغلين الداخلين إلى أسواق الاتصالات المتنقلة حديثاً، مع انخفاض نمط النمو في السنوات التالية.[41] إن ذلك يرجع في الأساس إلى المزايا الخاصة بالمشغل الذي يدخل السوق أولاً ويستحوذ على حصة سوقية أولية؛ حيث تتمثل تلك المزايا في بعض الجوانب مثل تكاليف الانتقال إلى مشغل آخر، أو تكاسل العملاء عن الانتقال إلى مقدم خدمة آخر، أو رغبة العميل في الحصول على كافة الخدمات التي يتطلع إليها من مكان واحد، أو عدم التأكد من جودة المشغل الجديد، أو الولاء للمنتج، أو تأثيرات السمعة.

---

[40] المفوضية الأوروبية (2002)، "إرشادات المفوضية بشأن تحليل السوق وتقييم القوة السوقية المؤثرة في ظل الإطار التنظيمي للقطاع لخدمات وشبكات الاتصالات الالكترونية، بروسل.

[41] انظر على سبيل المثال بيجوارد، جيه، جانسن، ام، وماسلاند، إي (2008)، مزايا دخول السوق مبكراً: تحليل تجريبي لأسواق الاتصالات المتنقلة الأوروبية"، "سياسة الاتصالات، 32، 246-261، أو كريتسمر، تي، وجراجيك، ام. (2010)، ما الذي يمكن أن تشتريه لك الحصة السوقية؟ بحث تجريبي لمزايا المشغل الذي يدخل السوق أولاً في صناعة الاتصالات المتنقلة، ورقة عمل ESMT، بيرلين.

بما أن خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة تعتبر بديلة لبعضها البعض في هذا السوق الخاص، فإن البنية التحتية تكون مطابقة بصفة أساسية، وبالتالي تصبح المنافسة القائمة على أساس البنية التحتية مجدية، وقد دخلت حيز الوجود بالفعل بدخول شركة فودافون إلى السوق. إن ازدواجية البنية التحتية الفعلية في السوق بالنسبة لخدمات الاتصالات الدولية تشير كذلك ولو ضمنياً إلى أن السيطرة الأولى على المرافق والبنية التحتية لشركة اتصالات قطر قد انخفضت إلى حد ما. ولكن المنافسة القائمة على الخدمة، دون التزامات الوصول على أساس الجملة، تظل معاقة بالنسبة لحالات نشاط اتصالات الخطوط الثابتة. إلا أن العوائق السوقية للمنافسة القائمة على البنية التحتية تظل أساسية عندئذ حيث أن الاعتماد الكلي على الذات فيما يتعلق بالبنية التحتية يسير جنباً إلى جنب مع ارتفاع التكاليف الغارقة والمخاطر الاقتصادية. ولكي يقوم أي مشغل شبكة بديل بطرح خدمات اتصالات هاتفية صوتية ثابتة، فإنه عادة ما يواجه النفقات الغارقة التالية: الاستثمار في إجراءات الربط البيني (مثل مفاوضات الربط البيني، وروابط الربط البيني، ومساحة المشاركة في المواقع أو نقاط الربط البيني)، حيث يكون من غير المحتمل أن يتم ترك السوق دون خسارة مؤثرة في الاستثمار. وينطبق نفس الأمر على نظم إعداد الفواتير التي تتطلب بطبيعة الحال قدراً كبيراً من إجراءات تكامل النظم التي لا يمكن استردادها عند ترك السوق. إن أكبر مخاطر التكاليف الغارقة والاستثمارات تأتي مع أنشطة شبكة الوصول من ناحية، وإجراءات تسويق الخدمات الصوتية من ناحية أخرى. إن المشغلين الذين يستثمرون في شبكات الوصول الخاصة بهم يتمتعون بمزايا كبيرة فيما يتعلق بالجودة وتنوع المنتجات، ولكنهم يواجهون استثمارات غارقة مرتفعة عند ترك السوق. وينطبق نفس الأمر على إجراءات التسويق التي لا يمكن استردادها بشكل ملائم عند ترك السوق، حتى عندما يقوم المشغل بتأسيس علامات تجارية قوية لبعض المنتجات.[42] إن معظم تلك الاستثمارات الغارقة تنطبق على كل من مشغلي خطوط الاتصالات الثابتة ومشغلي شبكة الاتصالات المتنقلة.

أيضاً، وفي ضوء هذه السمات الهيكلية للسوق، فليس ثمة دليل يدحض الافتراض الحالي بسيطرة شركة اتصالات قطر على هذا السوق المعني، بناء على أي تقييم مستقبلي.

يكمل الشكل رقم 15 تحليل الحصة السوقية بمقارنة بين متوسط أسعار خدمات حركة مرور المكالمات الصوتية الدولية. وقد تم تعريف المتوسط الضمني للسعر في ذلك السوق بأنه نسبة إجمالي الإيرادات مقسومة على إجمالي حركة المرور، والتي اتخذ على أساسها المتوسط من مكالمات الاتصالات المتنقلة والثابتة الصادرة لشركة اتصالات قطر. وفقاً للشكل رقم 15، نجد أن مستوى متوسط السعر للمكالمات الدولية قد أخذ في الانخفاض بنسبة مؤثرة منذ عام 2005، وبالتالي انخفض بدرجة كبيرة بغض النظر عن دخول شركة فودافون السوق في عام 2009. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن تطور السعر في الجزء رقم 4-3-1-1. لقد استطاعت شركة فودافون، وفقاً لما هو مذكور في تحليل السوق المبين أعلاه، تخفيض السعر إلى ما دون المستوى لخاص بشركة اتصالات قطر في عام 2010 (تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة) (معلومات سرية خاصة بالشركة)؛ وبالتالي، فإن دخول شركة فودافون إلى السوق قد يمثل ضغطاً مستمراً على الأسعار.

[42] انظر التحليل المتعمق الوارد في بريجلاوير، دبليو، رايشينجر، كيه (2008)، "فرص المنافسة في الاتصالات – تطبيق خاص بقطاع الاتصالات"، في: انترإيكونوميكس، مجلد 1، 51-64.

ويمكن إخضاع النتيجة العامة للسوق لتقييم إضافي عن طريق القياس المعياري العالمي (من حيث السعر). وكما هو مذكور اعلاه، فإنه يمكن النظر إلى مستوى متوسط السعر كمؤشر جوهري بالنسبة لنتيجة وأداء السوق. إن مستوى السعر في قطر، عند قياسه بسلة أسعار عالمية معرَّفة مسبقاً، يعتبر منخفضاً إلى حد بعيد بالنسبة للمنطقة العربية، وذلك وفقاً لما أشارت إليه دراسة السعر التي قامت بها مؤسسة تيليجين للتحليلات الاستراتيجية، ولكن ذلك المتوسط يرتفع كثيراً عن متوسط الأسعار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[43] وينطبق هذا الوضع بشكل ما أو بآخر على كل من سلتي أسعار الاتصالات الثابتة (شركة اتصالات قطر) والاتصالات المتنقلة (شركة فودافون). وبناءً على ذلك، فإن القياس المعياري لأسعار الاتصالات الدولية يشير – إذا ظلت جميع العناصر والعوامل الأخرى دون تغيير – إلى وجود بيئة تنافسية معقولة لخدمات الاتصالات الدولية العامة في دولة قطر.

4-1-3-4 الخلاصة

يعتمد التحليل المبين أعلاه إلى حد بعيد على الحصص السوقية استناداً إلى الإيرادات، كما أنه يعتمد على السمات الهيكلية لهذا النوع الخاص من الأسواق.

تولي المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية أهمية خاصة لدور الحصص السوقية، ويمكن للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يعتبر أن أي مقدم خدمة فردي يمتلك حصة تزيد عن 40 بالمائة من السوق المعني هو مقدم خدمة مسيطر؛ في حالة عدم وجود دليل على العكس. وفي الوقت الحالي فإن شركة اتصالات قطر تمتلك حصة سوقية تفوق بكثير هذه النسبة المبدئية البالغة 40%.

تسبب دخول شركة فودافون إلى السوق في إحداث دفعات تنافسية مؤثرة في عامي 2009 و2010، وسوف يمتد تأثير تلك الدفعات على الأرجح إلى الأعوام المقبلة. كما أن دراسة متوسط الأسعار والقياس المعياري لأسعار الاتصالات العالمية ينبيء بمظاهر تنافسية.

ولكن، ورغم ذلك، لايمكن للمرء غض النظر عن حقيقة سيطرة شركة اتصالات قطر على السوق، نظراً لارتفاع مستوى حصصها السوقية، بالإضافة إلى العوائق السوقية التي تحول دون دخول مقدمي خدمة جدد، والتي سوف تستمر إلى أمد لا يمكن الاستهانة به. هذا هو الوضع بشكل خاص في الوقت الراهن وفي ظل عدم توقع دخول مقدم خدمة جديد إلى السوق.

لقد أخذ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاعتبار مقاييس أخرى ومقترحات هامة تم طرحهاللمناقشة (مثل الحجم المطلق والنسبي للمشغل الواحد، واقتصادات الحجم والنطاق، وإمكانية دخول السوق)، ولم يجد دليلاً يدحض القول بأن شركة اتصالات قطر هي مقدم الخدمة المسيطر في هذا السوق من الأسواق المعنية بناءً على المعايير الأولية للحصة السوقية.

---

[43] المصدر: تيليجين (2010)، تحليلات استراتيجية – نظرات متعمقة للنجاح، وتيليجين (2010) القياس المعياري لأسعار الاتصالات في الدول العربية، تقرير عام 2010، من دراسة أريجنت للقياس المعياري للأسعار.

وبالتالي، فإن تعيين شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر في هذا السوق هو أمر مبرر تماماً.

إن البيانات الحالية لا تشير إلى أنه قد تم تحقيق المنافسة المستدامة، غير أن التطورات التي يشهدها هذا السوق المعني ظلت تتسم بالنشاط والفعالية، وقد يتغير هذا الموقف في المستقبل المنظور. وبناءً على ذلك، فإنه من المنطقي إعادة تقييم الوضع في هذا السوق المعني بالذات بصفة ربع سنوية لأخذ التغيرات النشطة في السوق في الاعتبار (انظر الجزء رقم 2-3).

على الرغم من وجود عوائق فعالة لدخول السوق، يرى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن المنافسة الفعالة في أي سوق يعمل به اثنان من مقدمي الخدمة أمر ممكن من الناحية النظرية. فإذا أشارت بعض المؤشرات مثل تغير الأسعار وسلوك العملاء وجودة الخدمة وغير ذلك من العوامل السوقية إلى ذلك الاتجاه، فإن البراهين الدالة على وجود عوائق لدخول السوق، أو الحصة السوقية البالغة 40% على النحو المنصوص عليه في المادة رقم 72 من اللائحة، سوف تلعب دوراً أقل أهمية في وجود وضع سيطرة في أي من الأسواق المعنية.

4-3-2 السوق رقم (6) خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال

4-3-2-1 سوق المنتج

إن المستخدمين النهائيين يشترون، بطبيعة الحال، "باقات أساسية وظيفية" تتيح لهم إجراء المكالمات المحلية والدولية، وإرسال الرسائل النصية القصيرة SMS، وإرسال رسائل الوسائط المتعددة MMS، وخدمات نقل البيانات[44]، والمزيد من الخدمات مثل المكالمات المرئية. إن المستخدمين النهائيين يقومون، بطبيعة الحال، بشراء الاتصال والخدمات ضمن نفس الباقات.[45] وبناءً على ذلك، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعرِّف سوقاً واحداً فقط للوصول ولخدمات المكالمات المحلية لتلك "الباقات الوظيفية". لقد طرح مقدما الخدمة في قطر عدداً من الباقات الأساسية الوظيفية (مثل باقة هلا، وباقة كنترول، وباقة شهري بالنسبة لشركة اتصالات قطر، وباقة فريدم وباقة ريد بالنسبة لشركة فودافون).[46]

إن هذا السوق يشمل كلاً من عملاء الشريحة السكنية وعملاء الشريحة التجارية، كما يشمل كذلك منتجات الاتصالات المتنقلة بنظام الدفع المسبق ونظام الدفع الآجل.

---

[44] إن خدمات النطاق العريض عبر أجهزة الهاتف النقال قد خضعت للمناقشة في الجزء رقم 4-3-3، السوق رقم (7): خدمات النطاق العريض عبر جهاز الهاتف النقال.

[45] انظر على سبيل المثال منتجات شركة اتصالات قطر على الرابط: http://www.qtel.qa/Mobiles.do?prodtype=1 (مسترد بتاريخ 18 سبتمبر 2010).

[46] انظر على سبيل المثال الرابط: http://www.qtel.qa/Mobiles.do?prodtype=1 والرابط: http://www.vodafone.com.qa/go/en/getstarted حيث يطلق على الباقات "نظام"

4-3-2-2 تحليل السوق

تتسم أسواق الاتصالات المتنقلة في قطر بعناصر فعالة ونشطة، وقد تمكنت شركة فودافون التي دخلت السوق مؤخراً من ترك أثر ملموس في السوق في العامين الماضيين، وهو ما يتجلى في عدد المشتركين وحصص حركة مرور المكالمات، كما يظهر ذلك الأثر من خلال الحصة السوقية المعبر عنها في الإيرادات التي تحققها الشركة.

توضح الأرقام في هذا الجزء أن السوق المحلي لخدمات الاتصالات العامة من خلال أجهزة الهاتف النقال قد خضع لتأثر تنافسي عن طريق دخول شركة فودافون إلى السوق؛ وذلك كما هو الحال بالنسبة لخدمات الاتصالات الدولية عبر أجهزة الهاتف النقال. ويتضح من البيانات المقدمة من قبل مقدم الخدمة أن دخول شركة فودافون إلى السوق في يوليو 2009 قد تم في شريحة الدفع المسبق فقط، والتي تمثل القطاع الأكبر من السوق في قطر. وبنهاية عام 2010، حققت شركة فودافون انتشاراً لخطوط شبكتها بلغ (تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة) (معلومات سرية خاصة بالشركة). ويوضح الرقم المبين أدناه معدل انتشار خطوط شركة اتصالات قطر بنظامي الدفع المسبق والدفع الآجل.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (24): معدل انتشار خطوط شركة اتصالات قطر بنظامي الدفع المسبق والدفع الآجل (معلومات سرية خاصة بالشركة)

لقد تمكنت شركة اتصالات قطر من زيادة القاعدة الإجمالية لعملائها خلال عام 2010، حيث أن السوق الكلي ما زال خاضعاً للنمو.

ثمة تأثير آخر للمنافسة يمكن ملاحظته عندما ننظر إلى أسعار التجزئة لاشتراكات الاتصالات المتنقلة. وعلى الرغم من حدوث تخفيض كبير في أسعار التجزئة منذ عام 2007، إلا أن النسبة الأكبر من هذا التخفيض قد تمت قبل دخول شركة فودافون إلى السوق، وتحديداً في عام 2008. لقد انخفت أسعار الخدمات مسبقة الدفع (رسوم الاشتراك المطبقة في شركة اتصالات قطر) بدرجة كبيرة من مستوى ما قبل المنافسة في عام 2007، ولكنها انخفضت بدرجة أقل منذ دخول عنصر المنافسة في عام 2009. إن هذا التطور يمثل إشارة أولى إلى أن هيكل السوق يمر بمرحلة تطور نحو وضع أكثر تنافسية. ويوضح الشكل رقم 25 أن انخفاض الأسعار وكذلك أسعار الخدمات مسبقة الدفع في كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون متقارب.

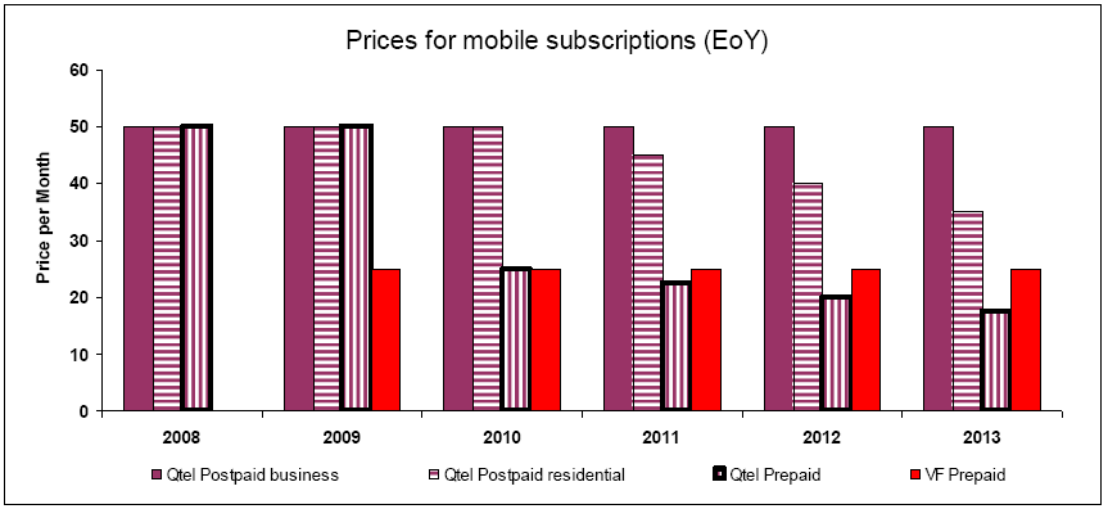

الشكل رقم (25): تطورات الأسعار في أسواق الاتصالات المتنقلة في قطر

لقد قامت شركة اتصالات قطر بتخفيض الأسعار بنسبة كبيرة بعد عام 2007، وقد حافظت على مستوى مستقر نسبياً من الأسعار منذ عام 2008، خاصة لمنتجات نظام الدفع الآجل؛ حيث كانت المنافسة محدودة حتى ذلك الحين. وقد دخلت شركة فودافون السوق في منتصف عام 2009 بمستوى سعر منخفض بصورة ملحوظة لخدماتها المقدمة بنظام الدفع المسبق مقارنةً بشركة اتصالات قطر، وفي عام 2010 أصبحت الأسعار شبه متساوية لكلا الشركتين. لقد أصبح تنافس الأسعار عاملاً ملحوظاً؛ على الأقل في شريحة الخدمات المقدمة بنظام الدفع المسبق.

ولتأكيد النتائج المذكورة أعلاه، تم إجراء تحليل آخر يعتمد على معيار تطور حركة مرور المكالمات المحلية إلى شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة (انظر الشكل رقم 26). إن الحصص الخاصة المبينة في عدد دقائق المكالمات الصادرة تختلف اختلافاً طفيفاً عن عدد المشتركين، ولكنها تمضي في نفس الاتجاه.

عند النظر إلى إجمالي حركة مرور المكالمات الصوتية المحلية الصادرة بالدقائق، يمكن أن نرى أن حصة شركة فودافون من ناحية مقدار المكالمات الصوتية قد تفوقت في عام 2010 على حصتها من حيث عدد المشتركين. كما نجد أن مقدمي الخدمة يتوقعان معاً زيادة طفيفة في حركة مرور المكالمات حتى عام 2013.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (26): حركة مرور المكالمات الصوتية المحلية المتنقلة الصادرة (2010، النسبة المئوية للمتوسطات معبر عنها بالدقائق) (معلومات سرية خاصة بالشركة)

تستحوذ شركة اتصالات قطر على ثلثي إجمالي حركة مرور المكالمات المحلية الصوتية الصادرة، تقريباً، في الوقت الراهن؛ وذلك مقارنةً بحصة شركة فودافون التي تبلغ الثلث. ووفقاً لتوقعات مقدم الخدمة، فإن ذلك الوضع قد يتغير جذرياً في المستقبل.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (27): الحصص السوقية لحركة مرور المكالمات الصوتية المحلية المتنقلة الصادرة (2010 – 2013) (معلومات سرية خاصة بالشركة)

إن صورة مختلفة تماماً، مقارنة بتطور حركة مرور المكالمات الصوتية المحلية الصادرة، تظهر من تحليل إيرادات المكالمات الصوتية المحلية الصادرة. إن شركة اتصالات قطر تتمتع في الوقت الراهن بحصة سوقية ساحقة، ومن غير المتوقع أن تخضع تلك الحصة إلا لتغيرات طفيفة في خلال الفترة الزمنية المتوقعة. إن هذا الأمر ينطبق على الفترة الزمنية حتى 2013 حيث ستظل حصص شركة اتصالات قطر مرتفعة جداً. وفي حين أن شركة فودافون قد قدمت بيانات كاملة، إلا أن شركة اتصالات قطر قدمت فقط البيانات الخاصة بالاتصالات المتنقلة الصادرة من وإلى خطوط اتصالات نقالة على نفس الشبكة، وذلك فيما يتعلق بالإيرادات. إن إضافة الإيرادات المحتملة لشركة اتصالات قطر من المكالمات الصادرة من خطوط اتصالات متنقلة إلى خطوط اتصالات متنقلة على شبكة أخرى، وكذلك المكالمات الصادرة من خطوط اتصالات متنقلة إلى خطوط ثابتة سوف ترفع الحصة السوقية للشركة من حيث الإيرادات أكثر من الحجم الحالي.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (28): الحصص السوقية لإيرادات المكالمات الصوتية المحلية الصادرة من خطوط اتصالات متنقلة (فعلي ومتوقع للفترة 2010 – 2013).

(معلومات سرية خاصة بالشركة)

4-3-2-3 تحليل السيطرة

عند النظر إلى الأوضاع السوقية لمقدمي الخدمة، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنه لا مجال لدخول مقدمي خدمة منافسين جدد إلى السوق. إن ذلك يمثل ذلك عائقاً من عوائق دخول السوق، إذ أن وتيرة المنافسة يمكن أن تشتد نتيجة ترخيص مشغلين آخرين، ولكن منح تراخيص تشغيل إضافية، مهما كان الأمر، ليس هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى مزيد المنافسة، انظر الجزء رقم 4-3-1-4.

وفي حين أن اتجاه حركة مرور المكالمات مثير للاهتمام من حيث استحواذ شركة فودافون على حصة سوقية كبيرة في فترة زمنية قصيرة، فإن عدد الرسائل النصية القصيرة المحلية الصادرة SMS ورسائل الوسائط المتعددة المحلية الصادرة MMS يظهر تطوراً أقل نشاطاً وفعالية، حيث يتوقع استمرار استحواذ شركة اتصالات قطر على حصة سوقية مرتفعة جداً حتى في عام 2013. إن الحصص السوقية الإجمالية لمقدمي الخدمة مبينة أدناه.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (29): الحصص السوقية لخدمات الاتصالات المحلية العامة عبر أجهزة الهاتف النقال (فعلي ومتوقع للفترة 2010 – 2013) (معلومات سرية خاصة بالشركة)

تولي المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية أهمية خاصة لدور الحصص السوقية، وبنفس قدر عدم وجود دليل على العكس، فقد تؤدي إلى اعتبار أي مقدم خدمة فردي يمتلك حصة تزيد عن 40 بالمائة من السوق المعني، مقدم خدمة مسيطر، وهو ما يتوافق أيضاً مع أفضل الممارسات العالمية. ووفقاً لذلك، فإن هناك افتراض قوي بوجود السيطرة بالنسبة للسوق الرئيسي لخدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال أجهزة الهاتف النقال. ففي نهاية عام 2010، كانت شركة اتصالات قطر لا زالت تمتلك حصصاً سوقية ترتفع كثيراً عن المستوى الأولي، الأمر الذي يؤهلها بفاعلية للتصنيف كمقدم خدمة مسيطر. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم بحث المعايير الأخرى المنصوص عليها في المادة رقم 72 من اللائحة أيضاً.

تتعلق هذه المعايير، على النحو المبين تحت بند السوق رقم (3) أعلاه، بعوائق السوق التي تتضمن جوانب اللا تناسق بين الشركة القائمة في السوق بالفعل والشركة الداخلة إلى السوق. وهناك جوانب لا تناسق بالنسبة لهذا السوق رقم (6) أيضاً فيما يتعلق بالوصول إلى مدخلات التشغيل والمعلومات وعلاقات العمل والطلب. وتتحقق أرباح شركة اتصالات قطر من المزايا المتوفرة في هذا السوق؛ والتي تتشابه تماماً مع الوضع في السوق رقم 3 (مثل اقتصادات الحجم والنطاق، والوصول إلى البنية التحتية المنشأة جيداً) بالإضافة إلى أرباحها من علاقتها طويلة المدى مع مستخدمي الخدمات من قطاع الأعمال بشكل خاص؛ والذين يترددون كثيراً في الانتقال إلى مقدمي خدمة آخرين، كما أنهم يعتبرون من شرائح العملاء الأقل حساسية للأسعار. إن العلاقات الوطيدة في شريحة الدفع الآجل بصفة عامة (معرفة سلوك المستهلك) بالإضافة إلى المستخدمين من قطاع الأعمال، كل ذلك يضيف إلى شركة اتصالات قطر مزية كبيرة (مثل ما يتعلق بتكاليف الانتقال إلى مقدم خدمة آخر، أو المزايا الخاصة بحركة مرور المكالمات على نفس الشبكة).

وعلى الرغم من أن البنية التحتية لشركة فودافون قد تم نشرها جزئياً، وبالتالي فإن المزية التي تتمتع بها شركة اتصالات قطر فيما يتعلق بالوصول إلى البنية التحتية والسيطرة عليها قد تضاءلت عما كانت عليه في عملية تعريف السوق وتعيين السيطرة لعام 2008، فإن شركة اتصالات قطر، بصفتها الجهة الوحيدة التي تمنح حق الوصول إلى البنية التحتية المادية وخطوط الجملة المؤجرة، لديها إمكانية تحديد امتداد تطور المنافسة في السوق إلى خدمات الاتصالات المحلية العامة عبر أجهزة الهاتف النقال أيضاً. وبذلك، فإن شركة اتصالات قطر لديها إمكانية الجمع بين المنتجات والخدمات

من شبكة الاتصالات المتنقلة والثابتة بدرجة أكبر من شركة فودافون التي تمثل في الوقت الراهن (حيث أن شركة فودافون لم تدخل حتى الآن سوق الاتصالات الثابتة إلى حد مؤثر) عائقاً سوقياً فعالاً، وتسمح لشركة اتصالات قطر بتحويل الفوائد من بعض المزايا من شبكة الاتصالات الثابتة إلى الاتصالات المتنقلة.

وبالنسبة لشركة فودافون، وعلى الرغم من بعض السلبيات الناتجة من العوائق السوقية، فإن احتمال استمرار زيادة عدد المشتركين بالإضافة إلى حركة مرور المكالمات يظل وارداً. تتوقع شركة فودافون أن تستحوذ على حصة سوقية مؤثرة في عام 2011 فيما يتعلق بحركة مرور المكالمات الصوتية، غير أن تحقيق هذا التوقع على أرض الواقع يظل في علم الغيب. إن هناك فجوة بالغة الاتساع بين حصة شركة فودافون في حركة مرور المكالمات والحصة السوقية المعبر عنها في الإيرادات. وحيث أن سلوك العميل متقلبٌ بصورة كبيرة، ويتأثر كثيراً بالسعر، فربما كانت الحصة المرتفعة لشركة فودافون في عدد الدقائق تعود إلى الأسعار المنخفضة (وهو ما يفسر انخفاض الحصة السوقية من حيث الإيرادات).

إن هناك، وعلى الرغم من ذلك، سبب قوي لتأهيل هذا السوق لمرتبة الأسواق النشطة والفعالة التي تتطلب إشرافاً أكثر كثافة وأكثر دورية من حيث إجراء تحليل للسوق. ويجب أن يلاحظ أن السوق يشتمل على أكثر من حركة مرور المكالمات الصوتية المحلية، فهناك على سبيل المثال حركة مرور بيانات "الدفع أولاً بأول"، والرسائل النصية القصيرة SMS ورسائل الوسائط المتعددة MMS، وهو سوق لم تصل شركة فودافون حتى الآن إلى حصص سوقية فيه تقترب من المستوى الأولي. وبالإضافة إلى ذلك، فليس هناك ما يضمن أنه، على الرغم من النجاح الملموس لدخول شركة فودافون إلى السوق، أن الشركة سوف تستمر في تنمية حصتها السوقية بشكل مستمر خلال السنوات المقبلة.

4-3-2-4 الخلاصة

يعتمد التحليل المبين أعلاه إلى حد بعيد على الحصص السوقية استناداً إلى الإيرادات. كما أن المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية تولي أهمية خاصة لدور الحصص السوقية، ويمكن للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يعتبر أن أي مقدم خدمة فردي يمتلك حصة تزيد عن 40 بالمائة من السوق المعني مقدم خدمة مسيطر؛ في حالة عدم وجود دليل على العكس. وتعتبر شركة اتصالات قطر مالكة لحصة سوقية تفوق بكثير هذه النسبة البالغة 40% مبدئياً في الوقت الحالي. إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد أخذ في الاعتبار مقاييس أخرى ومقترحات هامة للمناقشة، ولم يجد دليلاً يدحض القول بأن شركة اتصالات قطر هي مقدم الخدمة المسيطر في هذا السوق من الأسواق المعنية بناءً على المعايير الأولية للحصة السوقية.

كذلك، فإن أخذ المعايير الأخرى، المنصوص عليها في المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية، في الاعتبار، يؤدي إلى النتيجة التي مفادها أن شركة اتصالات قطر تستحق التصنيف كمقدم خدمة مسيطر في هذا السوق. وبناءً على ذلك، يكون من المبرر تصنيف شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر في هذا السوق.

لقد جلب دخول شركة فودافون إلى السوق تأثيرات تنافسية في الشهور الثمانية عشرة الماضية، وإذا استمرت الأشياء كما هي، فسوف يؤدي ذلك إلى تعزيز الوضع السوقي لشركة فودافون بشكل إضافي خلال عامي 2011 و2012. ولكن كل ذلك لا يبرر تعيين شركة فودافون كمقدم خدمة مسيطر في هذا السوق في هذه الفترة، كما لا يبرر سحب تعيين شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر.

ونتيجة للعوامل النشطة والفعالة القوية، فإنه من المنطقي أن تتم إعادة تقييم الوضع في هذا السوق المعني بالذات بصفة ربع سنوية لأخذ التغيرات الفعالة في السوق في الاعتبار (انظر الجزء رقم 2-3).

4-3-3 السوق رقم (7) خدمات النطاق العريض من خلال جهاز هاتف نقال

4-3-3-1 سوق المنتج

تشير التطورات التي يشهدها السوق، علاوة على التقدم التكنولوجي، إلى التزايد السريع للحزم العريضة في شبكات الاتصالات المتنقلة (من حزمة خدمات الإرسال العامة GPRS إلى تقنية خدمات التراسل بالراديو EDGE إلى النظام العالمي للاتصالات المتنقلة UMTS إلى نظام تنزيل حزم البيانات عالي السرعة HPxPA ثم الإتجاه إلى نظام التطور طويل المدى LTE). وعلى الرغم من أن نظام التطور طويل المدى LTE لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن، فإن الطبيعة الاستشرافية لعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة الماثلة تتطلب دراسة هذه التكنولوجيا على اعتبار أنها وثيقة الصلة بالعملية من حيث المبدأ. إن التنظيم الذي يعتمد على محايدة التكنولوجيا لا يفرق بين مختلف أشكال التكنولوجيا، طالما أنها جميعاً تقدم نفس الخدمات أو خدمات مقارنة للمستخدم النهائي، ويستطيع الموردون تغيير التكنولوجيا التي يستخدمونها. إن الهواتف النقالة الحديثة تستخدم بشكل نموذجي النظام العالمي للاتصالات المتنقلة GSM أو النظام العالمي للاتصالات المتنقلة UMTS، أو كليهما.

إن الاهتمام باستخدام الانترنت على الأجهزة المتنقلة (مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر الشخصي المحمول Laptop) آخذ في الزيادة على مستوى العالم وبدرجة كبيرة[47]، كما أن تلك المنتجات تستحوذ على المزيد من الأهمية يوماً بعد يوم.

تتوفر خدمات نقل البيانات عبر الأجهزة المتنقلة من خلال الطرق الثلاث التالية:

(1) من خلال اشتراك أساسي (بنظام الدفع أولاً بأول)، ويكون النمط النموذجي للاستخدام من خلال هذا الاشتراك اتفاقي، حيث يكون سعر الميجابايت أعلى بكثير من الخيارات الأخرى.

[47] انظر. بنك أمريكا ميريل لينش، المصفوفة العالمية للاتصالات اللاسلكية، مثل الربع الرابع لعام 2010.

(2) كباقة إضافية للاشتراك الأساسي (بنفس بطاقة الاتصال SIM). يحصل المستخدم بقيمة ثابتة على قدر ثابت من البيانات في الشهر الواحد. وتستخدم هذه الطريقة بطبيعة الحال من قبل مستخدمي الهواتف الذكية ويتم تسويقها من قبل كل من شركة اتصالات قطر[48] وشركة فودافون[49] كخدمة اتصال بالانترنت من الهاتف النقال.

(3) تقوم شركة اتصالات قطر[50] وشركة فودافون[51] بتسويق الاتصال بالانترنت عن طريق النطاق العريض كاشتراك قائم بذاته مع بطاقة اتصالات منفصلة SIM لأجهزة المودم التي تعمل بتقنية USB، وبطاقات نقل البيانات وأجهزة الحواسب اللوحية Tablet PCs.

يتضمن السوق رقم (7) الخاص بخدمات النطاق العريض من خلال الأجهزة المتنقلة منتجات الاتصال بالانترنت عبر الأجهزة المتنقلة والاتصال بالانترنت عن طريق النطاق العريض، في حين يظل الاستخدام المتقطع حسب الحاجة (ادفع أولاً بأول) مشمولاً ضمن السوق رقم (6). وتمثل خدمات نقل البيانات المشمولة ضمن السوق رقم (6) بشكل نموذجي الاستخدام غير المنتظم لنقل البيانات (ادفع أولاً بأول، أو بعض السماح بالاستخدام المشمول في الاشتراك القياسي). وعادة ما يفضل مستخدمو خدمات نقل البيانات بشكل مستمر ومكثف استخدام اشتراك خاص (إضافي) للهواتف الذكية، أو امتلاك بطاقات اتصال منفصلة/ مخصصة لبطاقات نقل البيانات/ أجهزة الحواسب اللوحية.

4-3-3-2 تحليل السوق

تقدم كل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون خدمة الانترنت المتنقل وخدمة الانترنت عبر النطاق العريض. إن هذه المنتجات تأتي باسعار أكثر انخفاضاً للميجابايت/ريال قطري مقارنة بخدمة نقل البيانات بنظام "ادفع أولاً بأول". ويوضح الجدول أدناه فروق الاسعار بين تلك الخدمات[52].

---

[48] انظر: http://www.qtel.qa/mobileinternet.do شركة اتصالات قطر مثل أسواق الاتصالات الصوتية، ونقل البيانات، والرسائل النصية القصيرة SMS، والوصول بالانترنت عبر الهواتف الذكية عن طريق بيع باقات ذات أحجام بيانات مختلفة مثل الاتصال بالانترنت عبر الأجهزة النقالة: "تعتبر باقة الاتصال بالانترنت عبر الأجهزة النقالة نظاماً يعتمد على السعر في الأصل لعملاء باقة شهري حيث يدفع العميل قيمة حجم محدد من البيانات يستخدم في التصفح وإرسال رسائل البريد الالكتروني والتنزيل وغير ذلك. كما يمكن للعميل أن يدفع أولاً بأول وهو ما يعتبر على الأرجح أفضل طريقة بالنسبة للمستخدمين محدودي الاستخدام الذي لا يحتاجون إلى الاتصال بالانترنت إلى في أوقات معينة. وفي حالة تجاوز العميل لحجم البيانات المسموح به في أي شهر (وسوف تقوم الشركة بإخطار العميل بذلك)، فيمكن للعميل ببساطة الاستمرار في تصفح شبكة الانترنت وسداد القيمة الزائدة عن نظام الدفع المشترك به؛ وتدفع القيمة الزائدة على أساس الميجابايت، وتضاف تلك القيمة إلى الفاتورة التالية للعميل."

[49] بالإضافة إلى ذلك، تقدم شركة فودافون خدمة الانترنت المتنقل كخدمة إضافية مع حسابات فريدم Freedom و رد Red ، بما في ذلك مقدار ثابت من البيانات مقابل سعر محدد http://www.vodafone.com.qa/go/en/getstarted/mobileinternet/mobileinternethome ، تاريخ الدخول 1 فبراير 2011.

[50] http://www.qtel.qa/Mobile_Broadband.do: تتيح خدمة الاتصال بالانترنت عن طريق النطاق العريض الاتصال بالانترنت من بطاقة اتصال خاصة بالبيانات فقط SIM تستخدم مع أجهزة مودم USB، أو أية أجهزة تستخدم تكنولوجيا الجيل الثالث. وعند استخدام هذه الخدمة من خلال أجهزة متوافقة مع تكنولوجيا النقل السريع للبيانات HSDPA، يمكن لعملاء الاتصال بالانترنت عن طريق النطاق العريض الاتصال بشبكة الانترنت في مناطق دولة قطر بسرعات مماثلة للسرعات التي يستمتع بها عملاء الاتصال عن طريق النطاق العريض باستخدام تكنولوجيا خط الاشتراك الرقمي غير المتماثل ADSL في المنازل. وتتيح شركة اتصالات قطر للعملاء السداد بنظامي الدفع الآجل والدفع المسبق.

[51] تقدم شركة فودافون أنظمة للاتصال المتنقل عبر النطاق العريض ("تصفح شبكة الإنترنت من أي مكان بسرعة عالية! كل ما تحتاجه هو باقة اتصال متنقل عبر النطاق العريض، وجهاز USB وجهاز الكمبيوتر الخاص بك.") من خلال الطابع الخاص لباقة فريدم Freedom وباقة رد Red http://www.vodafone.com.qa/go/en/getstarted/mobilebroadband/home ، تاريخ الدخول 1 فبراير 2011.

[52] http://www.qtel.qa/documents/C10-01_Postpaid_mobile_services.pdf
http://www.vodafone.com.qa/go/en/getstarted/mobileinternet/mobileinternethome
http://www.qtel.qa/documents/C12-01PostpaidMobileBroadband.pdf
http://www.vodafone.com.qa/go/en/getstarted/mobilebroadband/home

"ادفع أولاً بأول"		ميجابيت	ريال قطري	ريال قطري/ميجابايت	
شركة اتصالات قطر	باقة هلا "دفع مسبق"			10.00	
	باقة شهري (دفع آجل)			10.00	
شركة فودافون	باقة رد Red			2.00	
	باقة فريدم Freedom			2.00	
			الحد الأدنى	2.00	
			الحد الأقصى	10.00	
الانترنت المتنقل		ميجابايت	ريال قطري	ريال قطري/ميجابايت	متعدد "ادفع أولاً بأول"
شركة اتصالات قطر	انترنت متنقل بمقدار 50 ميجابايت	50	25	0.50	
	انترنت متنقل بمقدار 250 ميجابايت	250	50	0.20	
	انترنت متنقل بمقدار 1 جيجابايت	1000	100	0.10	
	انترنت متنقل بمقدار 3 جيجابايت	3000	200	0.07	
شركة فودافون	باقة رد Red	75	50	0.67	
	باقة فريدم Freedom	300	50	0.17	
			الحد الأدنى	0.07	أرخص بمقدار 30 مرة
			الحد الأقصى	0.67	أرخص بمقدار 15

الشكل رقم (30): مقارنة الأسعار لخدمات نقل البيانات بالأجهزة المتنقلة (المصدر: المواقع الالكترونية الرسمية لكل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون).

ونظراً لوجود اختلافات حادة في الأسعار، فإن الانترنت المتنقل والانترنت عبر النطاق العريض لا يعتبران بديلاً مجدياً لنظام "ادفع أولاً بأول" على أساس عدد الميجابايت المستخدمة وذلك من منظور جانب الطلب (والعرض). وحتى في حالة وجود ارتفاع طفيف ولكنه مؤثر في السعر (اختبار الارتفاع البسيط والمؤثر وغير الانتقالي في السعر)، يظل احتمال انتقال مستخدم خدمة الانترنت المتنقل/ الانترنت بنظام النطاق العريض إلى أسعار نظام "ادفع أولاً بأول" (بطاقة السعر) ضئيلاً. وبناءً على ذلك، ومن منظور جانب الطلب، فإننا لا نعتبر خدمات النطاق العريض عبر الأجهزة المتنقلة بديلاً عن السوق رقم (6): خدمات الاتصالات المحلية العامة من خلال جهاز هاتف نقال، والذي يتضمن خدمات نقل البيانات بنظام "ادفع أولاً بأول".

تعتبر هذه المنتجات مثالاً جيداً لاختبار الارتفاع الطفيف والمؤثر وغير المؤقت في السعر حيث يمكن للمرء أن يتصور أنه في حالة ارتفاع سعر منتج الانترنت المتنقل بنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 10% للباقات/ نظم السداد المعنية، أن العملاء لن يلتفتوا إلى منتج "ادفع أولاً بأول".

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن خدمات النطاق العريض التي تقدم من خلال جهاز متنقل غير متاحة بسرعة وجودة مماثلة كما هو الحال بالنسبة لخدمات النطاق العريض المقدمة في موقع ثابت (السوق رقم 4)؛ فإن خدمات النطاق العريض المتنقلة لا يمكن أن تكون بديلاً اليوم. علاوة على ذلك، فإن خدمات النطاق العريض المقدمة في موقع ثابت وخدمات النطاق العريض المتنقلة لها خصائص مختلفة من حيث التوفر.

يرى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن "خدمات النطاق العريض عبر الأجهزة المتنقلة" تمثل سوقاً منفصلاً عن "خدمة الاتصالات المحلية العامة عبر الأجهزة المتنقلة". وقد عرضت شركة اتصالات قطر ضمن البيانات المقدمة تمييزاً يوضح الفرق بين الانترنت المتنقل والانترنت عن طريق النطاق العريض، كما قدمت شركة فودافون معلومات عن الانترنت المتنقل.

يوضح الشكل التالي معدل انتشار خدمة النطاق العريض المتنقلة بناءً على عدد المشتركين:

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم 31: معدلات انتشار خدمة الانترنت المتنقل وخدمات النطاق العريض المتنقلة بناءً على عدد المشتركين.

(معلومات سرية خاصة بالشركة)

3-3-3-4 تحليل السيطرة

إن سوق خدمات النطاق العريض عبر الأجهزة المتنقلة في قطر سوقُ نشطُ وفعالُ، وقد تمكنت شركة فودافون التي دخلت السوق مؤخراً من الاستحواذ على جزء مؤثر من السوق خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بالاشتراكات بالإضافة إلى الحصة السوقية المعبر عنها في الإيرادات. وتوضح الأرقام أنه كما هو الحال بالنسبة لأسواق الاتصالات المتنقلة النشطة والفعالة الأخرى، فإن سوق خدمات النطاق العريض عبر الأجهزة المتنقلة قد شهد هو الآخر تأثيراً تنافسياً من خلال دخول شركة فودافون إلى السوق. ومع ذلك، وكما هو واضح في الشكل رقم 32، فإن الحصص السوقية لشركة اتصالات قطر بناءً على الإيرادات تظل مرتفعة وتتجاوز نسبة 40% المبدئية التي يتوقعها الإطار التنظيمي المعمول به .

وكما هو موضح في الشكل التالي، فإن الإيرادات المجمعة لشركة اتصالات قطر من خدمات النطاق العريض المتنقلة وخدمات الانترنت المتنقل انخفضت بدرجة طفيفة من 2009 إلى 2010، في حين أن إيرادات شركة فودافون من تلك الخدمات (بصورة طبيعية) ارتفعت في تلك الفترة. وسوف يظل هناك فرق في المستقبل المنظور وفقاً للتوقعات التي قدمها مقدمو الخدمة.

(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (32): خدمة الانترنت المتنقل وخدمة النطاق العريض المتنقل: تطور الحصص السوقية على أساس الإيرادات (معلومات سرية خاصة بالشركة)

إن الوضع القوي لشركة اتصالات قطر في هذا السوق متوافق مع الحصة السوقية القوية بشكل عام والتي تتمتع بها الشركة، كما هو موضح في الشكل التالي:
(تستثنى المعلومات السرية الخاصة بالشركة)

الشكل رقم (33): إجمالي إيرادات الاتصالات المتنقلة في دولة قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة).

توضح الأرقام أن دخول شركة فودافون إلى السوق كان له تأثير كبير على السوق بصفة عامة. وقد تمكنت شركة فودافون من الاستحواذ على حصة سوقية مؤثرة بالنسبة لخدمات الانترنت المتنقل وخدمات النطاق العريض المتنقل. وبالنظر إلى التوقعات، فمن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه. ونظراً للتقدم التكنولوجي والسمات التي ميزت هذا السوق مؤخراً، مع طرح أولى منتجاته في عام 2008؛ فإن تلك التوقعات، والغير مبنية على أسس طويلة المدى، ليست أكثر من كونها مجرد التوقعات غير مؤكدة، شأنها في ذلك شأن أية توقعات.

وبالنسبة للسوق رقم 3 والسوق رقم 6، فإن معيار الحصة السوقية يشير إلى افتراض قوي بسيطرة شركة اتصالات قطر، ولا يعود ذلك فقط إلى كون شركة اتصالات قطر قد احتفظت بحصة سوقية ساحقة كما في نهاية عام 2010، وهو ما يفوق المستوى الأولي بدرجة كبيرة، ويخضعها للتنظيم كمقدم خدمة مسيطر.
إن المعايير الأخرى وفقاً لما نصت عليه المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية، وكما هو مذكور فيما يتعلق بالسوق رقم 3 والسوق رقم 6 أعلاه، تتعلق بالعوائق السوقية التي تتضمن أية جوانب اختلاف بين الشركة القائمة بالفعل والشركة الجديدة الداخلة إلى السوق. إن نفس جوانب الاختلاف تنطبق على هذا السوق رقم 7 وذلك من حيث المبدأ (الوصول إلى مدخلات الإنتاج، والمعلومات وعلاقات العمل، والطلب) والتي يمكن لشركة اتصالات قطر أن تحقق منها مزايا. إن تلك المزايا قد تبدو بسيطة نوعاً ما في السوق رقم 6 نظراً لكون سوق خدمات النطاق العريض المتنقلة يعتبر سوقاً "صغيراً" يقل فيه ظهور المزايا التاريخية التي تتمتع بها شركة اتصالات قطر مقارنةً بالوضع في السوق رقم 6. إلا أن البنية التحتية الفنية اللازمة لتقديم خدمات النطاق العريض المتنقلة تعتبر مطابقة بدرجة كبيرة للبنية التحتية اللازمة لخدمات الاتصالات المتنقلة الأخرى.

وبالإضافة إلى حصة سوقية تزيد عن 50%، فإن نفس الحجج تنطبق على هذا السوق كما هو الحال بالنسبة للسوق رقم 6 (الوصول إلى مدخلات الإنتاج، واقتصادات الحجم والنطاق، وعلاقات العملاء)، التي تشير إلى مركز سيطرة وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المادة رقم72 من اللائحة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمع بين خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة عبر النطاق العريض يمنح شركة اتصالات قطر مزية إضافية مقارنة بشركة فودافون. وسوف

يؤدي ذلك على سبيل المثال إلى الحد من دوافع العملاء للانتقال إلى مقدم خدمة آخر، وذلك هو أحد المعايير المنصوص عليها في المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية.

ليس هناك احتمال لفتح السوق مرة أخرى ودخول مشغلين منافسين جدد. ويمثل ذلك أحد عوائق دخول السوق حيث يمكن أن ينتج المزيد من المنافسة من ترخيص مشغلين آخرين، غير أن منح المزيد من التراخيص لا يعتبر الوسيلة الوحيدة للوصول إلى منافسة أكثر حدة، انظر الجزء رقم 4-3-1-4.

4-3-3-4 الخلاصة

يستند التحليل المبين أعلاه بدرجة كبيرة إلى الحصص السوقية التي تعتمد على الإيرادات؛ والتي تدعمها أعداد المشتركين.

إن المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية تولي أهمية خاصة لدور الحصص السوقية. ويجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حالة عدم وجود دليل على العكس، أن يعتبر أن أي مقدم خدمة فردي يمتلك حصة تزيد عن 40 بالمائة من السوق المعني مقدم خدمة مسيطر. إن شركة اتصالات قطر تتمتع في الوقت الحالي بحصة سوقية تفوق كثيراً نسبة ال 40% الأولية. وقد أخذ المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاعتبار مقاييس أخرى ومقترحات هامة تم طرحها، ولم يجد دليلاً يدحض القول بأن شركة اتصالات قطر هي مقدم الخدمة المسيطر في هذا السوق من الأسواق المعنية بناءً على المعايير الأولية للحصة السوقية.

كما أن أخذ المعايير الأخرى المنصوص عليها في المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية في الاعتبار يؤدي إلى النتيجة القائلة بأن شركة اتصالات قطر ينبغي أن تصنيف كمقدم خدمة مسيطر في هذا السوق. وبالتالي، فإن تصنيف شركة اتصالات قطر كمقدم خدمة مسيطر في هذا السوق يعد أمراً مبرراً تماماً.

ولكن، ونسبة لعوامل النشاط والفعالية، فسيكون من المنطقي إعادة تقييم الوضع في هذا السوق المعني بالذات بصفة ربع سنوية لأخذ التغيرات الفعالة في السوق في الاعتبار (انظر الجزء رقم 2-3).

الملحق (ج) – المؤشرات الأساسية التالية "للعملية المختصرة" . يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات تعديل هذا المُلحق عند الضرورة.

		المقياس	الوصف	الوحدات	تعليقات	2010	2011	2011	2011	2011	.....
التجزئة						Total	Q1	Q2	Q3	Q4	
السوق 1: الوصول بشبكات الاتصال العامة في موقع ثابت											
		الحجم/ الاشتراكات									
		الخطوط (الاشتراكات)									
		اشتراكات الخدمات الهاتفية القديمة البسيطة للقطاع السكني	عدد الاشتراكات النشطة	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		اشتراكات الخدمات الهاتفية القديمة البسيطة لقطاع الأعمال	عدد الاشتراكات النشطة	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		اشتراكات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN BRI) لقطاع الأعمال	عدد الخطوط النشطة (قناتان للخط الواحد)	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		قنوات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN BRI) لقطاع الأعمال	عدد الخطوط النشطة (قناتان للوصول الواحد)								
		اشتراكات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN PRI) لقطاع الأعمال	اشتراكات الخطوط النشطة (30 قناة للخط الواحد)	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		اشتراكات الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة (ISDN PRI) لقطاع الأعمال	عدد القنوات النشطة								
		الخطوط المدارة لخدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت	عدد الاشتراكات النشطة (باستثناء الخدمات الصوتية عبر النطاق العريض/ الخدمات الصوتية عبر بروتوكول الانترنت غير المدارة)	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة							
		إجمالي الاشتراكات	إجمالي اشتراكات الخطوط الصوتية الثابتة - ، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة بواجهة السرعة الأساسية، المدارة لخدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت.	عدد الخطوط في نهاية ربع السنة		0	0	0	0	0	
		إجمالي الاشتراكات	إجمالي اشتراكات الخطوط الصوتية الثابتة - ، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة العاملة			0	0	0	0	0	

			بواجهة السرعة الأساسية، المدارة لخدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت.									
		المقاييس المالية										
		عوائد الاتصال (الاشتراك)	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.									
		عائد آخر 1	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		عائد آخر 2	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		عائد آخر 3	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		عائد آخر 4	خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص.	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		العائد	**خدمات مصرح بها وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0	0	
		عائد آخر	خدمات أخرى غير تلك الواردة في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		إجمالي عائد السوق		ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0	0	
السوق (2): خدمات الاتصالات المحلية العامة في موقع ثابت												
		الحجم/ الاشتراكات										
		المرور المحلي للمكالمات										
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)	دقائق الاتصال لخط ثابت محلي (نفس الشبكة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر مرخص)	دقائق الاتصال لخط ثابت محلي (شبكات مشغل آخر مرخص)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)	دقائق الاتصال بخط متنقل محلي (نفس الشبكة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)	دقائق الاتصال بخط متنقل محلي (شبكات مشغل آخر مرخص)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		بطاقات الاتصال (نفس الشبكة وشبكات مشغل آخر مرخص)	دقائق الاتصال من بطاقات الاتصال للاتصال بأرقام محلية، مستخدمة على شبكات اتصالات ثابتة	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		إجمالي المرور		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة		0	0	0	0	0	0	

							في الفاتورة)/ربع السنة						
		المقاييس المالية											
		عوائد المكالمات المحلية											
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)	العوائد المحققة من المكالمات المحلية الثابتة.	ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر مرخص)	العوائد المحققة من المكالمات المحلية الثابتة.	ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)	العوائد المحققة من المكالمات المحلية المتنقلة.	ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات ثابتة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)	العوائد المحققة من المكالمات المحلية المتنقلة.	ريال قطري/ ربع السنة									
		بطاقات الاتصال (نفس الشبكة وشبكات مشغل آخر مرخص)	العوائد المحققة من بطاقات الاتصال للاتصال بأرقام محلية، مستخدمة شبكات اتصالات ثابتة	ريال قطري/ ربع السنة									
		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 3		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0	0		
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي العائد للسوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0		
		السوق (3): خدمات الاتصالات الدولية العامة في موقع ثابت من خلال جهاز هاتف نقال			**سوق نشط**								
		الحجم/ الاشتراكات											
		مكالمات ثابتة: مكالمات دولية	دقائق المكالمة من خط ثابت إلى خط دولي (وجهات الخط الثابت والخط الاتصالات المتنقلة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات دولية	دقائق المكالمة من خط متنقل إلى خط دولي (وجهات الخط الثابت والخط المتنقل)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		بطاقات الاتصال: مكالمات دولية	دقائق المكالمات من بطاقات الاتصال لإجراء مكالمات دولية (وجهات الخط الثابت والخط الاتصالات المتنقلة)	عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		إجمالي المرور				0	0	0	0	0	0		
		المقاييس المالية											
		المكالمات الثابتة: المكالمات الدولية	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من خطوط	ريال قطري/ ربع السنة									

			ثابتة إلى خطوط دولية										
		المكالمات المتنقلة: المكالمات الدولية	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من خطوط متنقلة إلى خطوط دولية	ريال قطري/ ربع السنة									
		بطاقات الاتصال من الخطوط الثابتة: المكالمات الدولية	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من بطاقات الاتصال (من خطوط ثابتة) إلى خطوط دولية، والمستخدمة على شبكات ثابتة ومتنقلة	ريال قطري/ ربع السنة									
		بطاقات الاتصال من الخطوط المتنقلة: المكالمات الدولية	العوائد المحققة من إجراء مكالمات من بطاقات الاتصال (من خطوط متنقلة) إلى خطوط دولية، والمستخدمة على شبكات ثابتة ومتنقلة	ريال قطري/ ربع السنة									
		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 3		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0	0		
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي عائد السوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0		
	السوق رقم (4): خدمات النطاق العريض في موقع ثابت												
		الحجم/ الاشتراكات											
		مشتركو خدمات البلاك بيري - الاتصالات باستخدام الكوابل النحاسية 2 Mbps أو أقل من 10 Mbps الاشتراكات باستخدام الكوابل النحاسية مع اعلان السرعة التي تساوي 2 Mbps أو اعظم منها وأقل من 10 Mbps		في نهاية ربع السنة		2							
		أعظم من 10 Mbps الاشتراكات باستخدام الكوابل النحاسية مع اعلان السرعة التي تساوي 10 Mbps أو اعظم منها .		في نهاية ربع السنة		1							

		مشتركو خدمات البلاك بيري - الاتصالات باستخدام كوابل الألياف الضوئية		عدد المشتركين في نهاية ربع السنة		2							
		2 Mbps أو أقل من 10 Mbps الاشتراكات باستخدام كوابل الألياف الضوئية مع اعلان السرعة التي تساوي 10 Mbps أو أعظم منها				1							
		ما فوق 10 Mbps الاشتراكات باستخدام كوابل الألياف الضوئية مع اعلان السرعة التى تساوي 10 Mbps أو أكثر				1							
		مشتركو خدمات البلاك بيري - تكنولوجيا ثابتة أخرى		عدد المشتركين في نهاية ربع السنة	يرجى التحديد مثل الأقمار الصناعية، حلقات الاتصال اللاسلكي، الاتصال من المحطات الطرفية المتناهية الصغر	2							
		2 Mbps أو أقل من 10 Mbps الاشتراكات على أساس تكنولوجيا الاتصالات الثابتة مع اعلان السرعة التي تساوي 2 Mbps أو اعظم منها وأقل من 10 Mbps				1							
		أعظم من 10 Mbps الاشتراكات على اساس تكنولووجيا الاتصالات الثابتة مع اعلان السرعة التي تساوي 10 Mbps أو اعظم منها .				1							
		إجمالي المشتركين		عدد المشتركين في نهاية ربع السنة		6	0	0	0	0	0		
		المقاييس المالية											
		العوائد المحققة من اشتراكات خدمات البلاك بيري		ريال قطري/ ربع السنة	كافة أشكال تكنولوجيا الاتصال (الكوابل النحاسية، الألياف الضوئية، أخرى)								

		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		عائد آخر 3		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		عائد آخر 4		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد							
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0	0	0	0	
			خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة								
		إجمالي العائد للسوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0	
	السوق رقم (5): خطوط التجزئة المؤجرة											
		المقاييس المالية										
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة								
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة								
		إجمالي العائد للسوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0	
	السوق رقم (6): خدمة الاتصالات المحلية العامة عبر جهاز هاتف نقال											
		الحجم/ الاشتراكات										
		الاشتراكات										
		الاشتراكات بنظام الدفع الآجل	المشتركون النشطاء	عدد المشتركين في نهاية ربع السنة								
		الاشتراكات بنظام الدفع المسبق	المشتركون النشطاء	عدد المشتركين في نهاية ربع السنة								
		إجمالي الاشتراكات				0	0	0	0	0	0	
		مرور المكالمات										
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر مرخص)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة								
		إجمالي مرور المكالمات (مكالمات محلية)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة		0	0	0	0	0	0	

		إجمالي الرسائل النصية القصيرة SMS والرسائل ذات الوسائط المتعددة MMS (محلية)		عدد الدقائق الفنية (وليس الدقائق المحتسبة في الفاتورة)/ربع السنة									
		المقاييس المالية											
		العوائد المحققة من الاشتراكات		ريال قطري/ ربع السنة									
		العوائد المحققة من المكالمات المحلية											
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (نفس الشبكة)		ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات متنقلة (مشغل آخر مرخص)		ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (نفس الشبكة)		ريال قطري/ ربع السنة									
		مكالمات متنقلة: مكالمات ثابتة (مشغل آخر مرخص)		ريال قطري/ ربع السنة									
		رسائل نصية قصيرة SMS ورسائل ذات الوسائط المتعددة MMS		ريال قطري/ ربع السنة									
		عائد آخر 1		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		عائد آخر 2		ريال قطري/ ربع السنة	يرجى التحديد								
		العائد	**خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص** (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0		
		عائد آخر	خدمات أخرى بخلاف تلك الواردة في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة									
		إجمالي العائد من السوق		ريال قطري/ ربع السنة		0	0	0	0	0	0		
		السوق رقم (7): خدمات الانترنت ذات النطاق العريض عبر جهاز هاتف نقال			سوق نشط								
		الحجم/ الاشتراكات											
		الاتصال بالانترنت من الهاتف النقال	اشتراك منفصل للهواتف الذكية (نفس شريحة الهاتف المتنقل SIM)	عدد الاشتراكات في نهاية ربع السنة	مثل خدمات الاتصال بالانترنت من الهاتف النقال.								
		خدمات الانترنت ذات النطاق العريض على الهاتف النقال	اشتراك بطاقة البيانات مثل أجهزة المودم USB (شريحة SIM منفصلة)	عدد الاشتراكات في نهاية ربع السنة	مثل خدمات النطاق العريض عبر الهاتف النقال.								
		إجمالي الاشتراكات	اشتراك بطاقة البيانات واشتراك بطاقة الهاتف النقال الخاصة SIM	عدد الاشتراكات في نهاية ربع السنة		0	0	0	0	0	0		
		الاتصال بالانترنت من الهاتف النقال	اشتراك منفصل للهواتف الذكية (نفس شريحة	جيجابايت/ ربع السنة									

								الهاتف المتنقل SIM)					
								اشتراك بطاقة البيانات مثل أجهزة المودم USB (شريحة SIM خاصة)	جيجابايت/ ربع السنة	0	0	0	0
								إجمالي مرور البيانات بالجيجابايت المرسلة من مشتركي بطاقة البيانات	جيجابايت/ ربع السنة				
								اشتراك منفصل للهواتف الذكية (نفس شريحة الهاتف المتنقل SIM)	ريال قطري/ ربع السنة				
								اشتراك بطاقة البيانات مثل أجهزة المودم USB (شريحة SIM خاصة)	ريال قطري/ ربع السنة				
								خدمات مرخصة وفقا للملحق (ب) من التراخيص (لهذا السوق فقط)	ريال قطري/ ربع السنة	0	0	0	0
								خدمات أخرى بخلاف ما ورد في الملحق (ب) من التراخيص	ريال قطري/ ربع السنة	-			
									ريال قطري/ ربع السنة	-	0	0	0
									دقيقة/ ربع السنة				
									ريال قطري/ ربع السنة				
									دقيقة/ ربع السنة				
									ريال قطري/ ربع السنة				
									ريال قطري/ ربع السنة				
									ريال قطري/ ربع السنة				
									دقيقة/ ربع السنة				
									ريال قطري/ ربع السنة				

		السوق (14): الوصول وإنشاء المكالمات على شبكات الاتصالات المتنقلة العامة		ردقيقة / ربع السنة يال قطري/ ربع السنة								
		إجمالي العائد المحقق من كافة أسواق الجملة		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0	0	
العوائد: إعادة التدقيق في ضوء البيانات المالية المنشورة												
أسواق الاتصالات الثابتة (1، 2، 3 جزئياً، 4، 5، 8-12)												
		إجمالي العائد المحقق من أسواق الاتصالات الثابتة (وفقا للملحق ب وبخلاف الملحق ب).		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0	0	
		إجمالي العائد وفقا للتقارير العامة لأسواق الاتصالات الثابتة بالتجزئة		ريال قطري/ ربع السنة								
		الفرق		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0	0	
		الإيضاح 1	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 2	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 3	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 4	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 5	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الفرق المتبقي		ريال قطري/ ربع السنة	0	الوضع الأمثل: 0	0	0	0	0	0	
أسواق الاتصالات المتنقلة (3، جزئياً، 6، 7، 13، 14)												
		إجمالي العائد المحقق من أسواق الاتصالات المتنقلة (وفقا للملحق ب وغير الملحق ب).		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0	0	
		إجمالي العائد وفقا للتقارير العامة لأسواق الاتصالات المتنقلة بالتجزئة		ريال قطري/ ربع السنة	0		0	0	0	0	0	
		الفرق		ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 1	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 2	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 3	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 4	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الإيضاح 5	للانحراف المحتمل	ريال قطري/ ربع السنة								
		الفرق المتبقي		ريال قطري/ ربع السنة	0	الوضع الأمثل: 0	0	0	0	0	0	

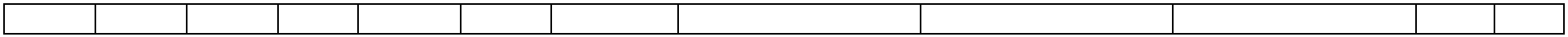

6- الملحق (ب) – جدول الأشكال

الشكل رقم (1): تعريف السوق وتصنيف السيطرة لسنة 2010 4

الشكل رقم (2): نتيجة عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010: تصنيف الأسواق المعنية ومقدم الخدمة المسيطر 6

الشكل رقم (3): مقارنة بين عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة في الاتحاد الأوروبي ودولة قطر 18

الشكل رقم (4): العوائد (بالألف ريال قطري)، وأعداد المشتركين وحركة مرور المكالمات (بالدقائق) في السوق القطري (معلومات سرية خاصة بالشركة). 27

الشكل رقم 5: مشتركو خطوط الاتصالات في موقع ثابت، مع توزيع المشتركين تبعاً لشرائح العملاء (معلومات سرية خاصة بالشركة) 28

الشكل رقم 6: عدد خطوط الاتصال الثابتة في قطر مع مرور الوقت (معلومات سرية خاصة بالشركة). 28

الشكل رقم 7: عدد دقائق المكالمات المحلية الصادرة من شبكة الاتصالات الثابتة التابعة لشركة اتصالات قطر في دولة قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة). 29

الشكل رقم 8: خدمات النطاق العريض في موقع ثابت موزعة تبعاً للحزمة العريضة وشرائح العملاء واشتراكات الاتصال العادي بالانترنت **Dial-up** (معلومات سرية خاصة بالشركة). 29

الشكل رقم (9): مشتركو خدمات الاتصال العادي بالانترنت **Dial-up** والاتصال عن طريق خط المشترك الرقمي **DSL** في دولة قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة). 30

الشكل رقم (10): إيرادات خطوط التجزئة المؤجرة في قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة). 30

الشكل رقم (11): إيرادات خطوط التجزئة المؤجرة في قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة). 30

الشكل رقم (12): انهاء المكالمات في شبكات الاتصالات الثابتة (الإيرادات ومقدار المكالمات) (معلومات سرية خاصة بالشركة). 31

الشكل رقم (13): حركة مرور انهاء المكالمات الصوتية في شبكات الاتصالات المتنقلة في قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة). 34

الشكل رقم (14): سوق الوصول و(خدمات) الاتصالات في مواقع ثابتة ومن أجهزة هاتف نقال. 35

الشكل رقم 15: متوسط أسعار المكالمات الدولية (من الخطوط الثابتة والمتنقلة) (ريال قطري/ الدقيقة) (معلومات سرية خاصة بالشركة). 35

الشكل رقم 16: متوسط أسعار الاتصالات الدولية (من الهواتف النقالة) (ريال قطري/ الدقيقة) (معلومات سرية خاصة بالشركة). 36

الشكل رقم (17): حركة مرور الاتصالات الصوتية (دقائق المكالمات) من بطاقات الاتصال (الثابتة والمتنقلة) (معلومات سرية خاصة بالشركة). 36

الشكل رقم (18): إيرادات بطاقات الاتصال (معلومات سرية خاصة بالشركة). 37

الشكل رقم 19: الرسائل النصية القصيرة **SMS** الدولية ورسائل الوسائط المتعددة **MMS** الدولية الصادرة (معلومات سرية خاصة بالشركة). 37

الشكل رقم (20): إيراد خدمات الاتصالات الدولية – إجمالي الحصة السوقية (معلومات سرية خاصة بالشركة) 37

الشكل رقم (21): إيرادات المكالمات الصوتية الدولية – الحصة السوقية (معلومات سرية خاصة بالشركة) 38

الشكل رقم (22): حركة مرور الاتصالات الصوتية الدولية لكل مشغل – بالدقائق (معلومات سرية خاصة بالشركة) 38

الشكل رقم (23): حركة مرور المكالمات الصوتية الدولية: بالدقائق (معلومات سرية خاصة بالشركة) 38

الشكل رقم (24): معدل انتشار خطوط شركة اتصالات قطر بنظامي الدفع المسبق والدفع الآجل (معلومات سرية خاصة بالشركة) 42

الشكل رقم (25): تطورات الأسعار في أسواق الاتصالات المتنقلة في قطر 43

الشكل رقم (26): حركة مرور المكالمات الصوتية المحلية المتنقلة الصادرة (2010، النسبة المئوية للمتوسطات معبر عنها بالدقائق) (معلومات سرية خاصة بالشركة) 43
الشكل رقم (27): الحصص السوقية لحركة مرور المكالمات الصوتية المحلية المتنقلة الصادرة (2010 – 2013) (معلومات سرية خاصة بالشركة) 44
الشكل رقم (28): الحصص السوقية لإيرادات المكالمات الصوتية المحلية الصادرة من خطوط اتصالات متنقلة (فعلي ومتوقع للفترة 2010 – 2013). 44
(معلومات سرية خاصة بالشركة) 44
الشكل رقم (29): الحصص السوقية لخدمات الاتصالات المحلية العامة عبر أجهزة الهاتف النقال (فعلي ومتوقع للفترة 2010 – 2013) (معلومات سرية خاصة بالشركة) 45
الشكل رقم (30): مقارنة الأسعار لخدمات نقل البيانات بالأجهزة المتنقلة (المصدر: المواقع الالكترونية الرسمية لكل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون). 49
الشكل رقم 31: معدلات انتشار خدمة الانترنت المتنقل وخدمات النطاق العريض المتنقلة بناءً على عدد المشتركين. 50
(معلومات سرية خاصة بالشركة) 50
الشكل رقم (32): خدمة الانترنت المتنقل وخدمة النطاق العريض المتنقل: تطور الحصص السوقية على أساس الإيرادات (معلومات سرية خاصة بالشركة) 51
الشكل رقم (33): إجمالي إيرادات الاتصالات المتنقلة في دولة قطر (معلومات سرية خاصة بالشركة). 51

إشعار

بالمعايير والمنهجية والتحليلات الواجب تطبيقها في مراجعة تعريف السوق وتصنيف السيطرة

في قطاع الاتصالات بدولة قطر

ICTRA 2011/10/31b

31 اكتوبر، 2011

نسخة نهائية

قائمة المحتويات

1- خلفية ومقدمة 3
2- طريقة تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة في دولة قطر..... 5
3- أفضل الممارسات العالمية لتعريف السوق وتصنيف السيطرة 7
4- تعريف السوق – الإطار التحليلي 11
4-1 منهجية تعريف السوق 11
4-2 استبدال جانب الطلب 12
4-3 استبدال جانب العرض 13
4-4 الأسواق الجغرافية المعنية..... 14
4-5 أسواق الجملة 14
4-6 استبدال سوق الاتصالات الثابتة والمتنقلة..... 15
5- تحليل السوق وتصنيف السيطرة – الإطار التحليلي..... 16
5-1 المعايير 17
5-2 تقييم معايير المنافسة 18

1- خلفية ومقدمة

أصدر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إشعاراً وأوامر تحدد المعايير والمنهجية والتحليل المتعلق بتعريف الأسواق المعنية، والمنهجية والمعايير لتحديد القوة السوقية (برقم مرجعي ICTRA 02/08 و ICTRA 02/08A) وذلك بتاريخ 24 يونيو 2008 عقب إجراء المشاورات العامة بشأنها. كما عين بهذا الإشعار والأوامر شركة اتصالات قطر (كيوتل) ش.م.ق كمقدم خدمة مسيطر في عدة أسواق جملة وتجزئة في قطاع الاتصالات بدولة قطر.

يتناول هذا الإشعار بالتفصيل معايير ومنهجية وتحليل وعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة، بما في ذلك مراجعة درجة القوة السوقية أو السيطرة لأي مقدم خدمة/ مقدمي خدمات في قطاع الاتصالات في هذه اللحظة من الزمان.

ينص المرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2006 بشأن إصدار قانون الاتصالات، وكذلك قانون الاتصالات (**قانون الاتصالات**)، صراحةً على تصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين في الفقرة (5) من المادة (19) والمواد 27 و 23 و40 و42. وفي هذا الصدد، تنص الفقرة (3) من المادة رقم 40 من قانون الاتصالات على أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مخول بتحديد المعايير واجبة التطبيق في تصنيف مقدم الخدمة الذي يتمتع للقوة السوقية المؤثرة، أو كمقدمي خدمة مسيطرين في أسواق اتصالات محددة، كما أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مخول بتطبيق تلك المعايير في أية عملية من عمليات التصنيف.

وتنص المادة رقم 42 من قانون الاتصالات على الإطار التشريعي للقيام بعملية التصنيف ، وتحدد مدى القوة السوقية المؤثرة أو السيطرة في السوق، كما تنص على ما يجب أن يحدده أي إشعار وأوامر في هذا الصدد، بما في ذلك أسواق المنتجات والخدمات المعنية، والمعايير والمنهجية والظروف التي يستند إليها، وعمليات المنهجية لتصنيف القوة السوقية.

كما تنص المادة رقم 42 أيضاً على أنه يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التشاور مع مقدمي الخدمة أو العملاء أو أي أطراف معنية أخرى في سياق عملية تحديد أي سوق، أو إجراء أي تحليل أو تصنيف أي قوة سوقية وفقاً للأحكام التي نصت عليها هذه المادة.

إن اللائحة التنفيذية رقم (1) لسنة 2009 (**اللائحة التنفيذية**) تنص على إصدار إشعار يتضمن المعايير والمنهجية التي سيتم تطبيقها في تحديد ما إذا كان ثمة قوة سوقية مؤثرة في أي من الأسواق المعنية (المادة رقم 72). وتنص المادة 72 على العناصر والعوامل والمعايير التالية التي يمكن تضمينها في المنهجية التي سيتم استخدامها:

- تعريف سوق أو أسواق الاتصالات المعنية من حيث المنتجات والنطاق الجغرافي.
- تقييم القوة السوقية على أساس مُراجعة الخصائص الاقتصادية والسمات السلوكية للسوق المعنية ، ودراسة مدى وجود مقدم الخدمة في وضع، سواءً بعمله بشكل منفرد أو مجتمعاً مع أطراف أخرى، يتيح له التصرف بشكل مستقل عن العملاء أو المنافسين.
- تقييم الحصة السوقية، وحجم الشركة، ودرجة السيطرة على المرافق والبنية التحتية، واقتصادات النطاق والحجم، وغياب القوة الشرائية الموازنة، وعوائق الدخول والتوسع، وأية عوامل أخرى متوفرة في أي من الأسواق المعنية.

إن الإطار العام لمعايير ومنهجية وتحليل وعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة، والذي تم بيانه في هذا الإشعار، مأخوذ من قانون الاتصالات، واللائحة التنفيذية، والمعايير السابقة، و أفضل الممارسات العالمية، والتحليل المطبق في عملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لسنة 2008.

يمكن إيجاز العملية العامة التي يتبعها المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتعريف السوق وتصنيف السيطرة كالتالي:

1- تعريف الأسواق المعنية:

- التحقق من قابلية جانب الطلب وجانب العرض الخاصين بالمنتجات والخدمات للاستبدال، بالإضافة إلى جانب الوصف الجغرافي للسوق.
- التمييز بين أسواق التجزئة والجملة المعنية.
- تقييم ما إذا كان ثمة شرائح عملاء أخرى.
- دراسة العوامل الأخرى ذات الصلة مثل: الفروق المحلية وتأثيرات اللوائح وتنوع المنتجات واستبدال السلسلة وقيود المنافسة الحالية والمحتملة وتطورات السوق المتوقعة.

2. تقييم درجة القوة السوقية في الأسواق المعنية، و
3. تصنيف واحد أو اكثر من مقدمي الخدمة كمقدم خدمة مُسيطر.

يُمثل الإطار الوارد في هذا الإشعار جزءً لا يتجزأ من التحليل المبين في الوثيقة التشاورية (ICTRA 2010/10/26 الصادرة بتاريخ 27 أكتوبر 2010) لعملية تعريف السوق وتصنيف السيطرة لعام 2010. كما أن الإطار المبين في هذا الإشعار يتوافق مع تراخيص شبكات وخدمات الاتصالات العامة المتنقلة والثابتة الصادرة لكل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون قطر ش.م.ق (**فودافون**)، وقد يطبق على أي مرخص له فردي آخر.

2- طريقة تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة في دولة قطر

تتبع عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة في دولة قطر العملية الموصوفة في الشكل رقم (1) أدناه. وتشمل خطوات العملية: (1) تعريف الأسواق الأساسية، (2) تعريف الأسواق المعنية، (3) تحليل السوق وتصنيف السيطرة، (4) التزامات مقدمي الخدمة المسيطرين.

الشكل رقم (1): تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة – عملية عامة

الخطوة (1) تحديد الأسواق الأساسية؛ الخطوة (2) تعريف الأسواق المعنية: تبدأ عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة بتحديد قائمة لأسواق التجزئة والجملة المقترحة (**الأسواق الأساسية**) من حيث المنتجات والنطاق الجغرافي. ويعتمد تحديد الأسواق الأساسية على خبرة المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعلى الخصائص التي يتمتع بها السوق المحلي. كما أن هذا التحديد يأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية. وبعد عملية التشاور والمناقشات مع كيانات السوق بشأن الأسواق الأساسية المقترحة، يعرف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسواق المعنية.إن هاتين العمليتين تشكلان معاً عملية تعريف السوق، والتي تطبق أفضل الممارسات العالمية والمبادئ العامة لقانون المنافسة. وتأخذ هذه العملية في الاعتبار معايير جوهرية لتعريف الأسواق وفقاً لخصائص المنتج والنطاق الجغرافي، كما تتناول هذه العملية دراسة خصائص جانب العرض والطلب ضمن عناصر أخرى.

يتناول القسم رقم (4) وصفاً متعمقاً لطرق وأبعاد تعريف السوق.

الخطوة (3) تحليل السوق وتصنيف السيطرة:

ينص قانون الاتصالات على نحو صريح على تصنيف مقدم الخدمة المسيطر وذلك في الفقرة (5) من المادة 19 والمواد 23 و27 و40 و42، كما ينص على الالتزامات القانونية الخاصة التي يتعين فرضها على مقدمي الخدمة المسيطرين، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بسياسة المنافسة، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر المواد أرقام 41 و43 و44 و46؛ والربط البيني والوصول مثل المواد أرقام 18 و19 و23 و24 و25؛ وتحديد التعرفة مثل المواد أرقام 27 و28 و29 و31 و32 و33. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللائحة التنفيذية تتناول عملية السيطرة في الفصل رقم 8[1] منها. كما تنص التراخيص الممنوحة لكل من شركة اتصالات قطر وشركة فودافون على التزامات تتعلق بمقدم الخدمة المسيطر.

وتستمر عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة في تحليل الأسواق المعنية التي تم تعريفها كمياً وكيفياً، وذلك وفقاً للفقرة (2) من المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية، لتحديد مدى وجود عامل السيطرة في تلك الأسواق المعنية. ويقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحليل مدى وصول مقدم الخدمة، سواء عن طريق عمله بمفرده أو بالاشتراك مع أطراف أخرى، لوضع يتيح له العمل بشكل مستقل عن العملاء أو المنافسين إلى حد ملحوظ. وبالتالي، ينتج عن الخطوة رقم (3) في النهاية اما تصنيف وضع السيطرة في واحد أو أكثر من الأسواق المعنية او عدم التصنيف. إن تعريف الأسواق المعنية يمثل شرطاً مسبقاً لتحليل السيطرة، ولكنه لا يتضمن بحد ذاته أي توقع بشأن السيطرة الفردية أو المشتركة. ويتناول القسم رقم 5 من هذا الإشعار وصفاً عاماً للطرق والمعايير المستخدمة في تقييم السيطرة.

الخطوة رقم (4) التزامات مقدم الخدمة المسيطر:

لقد وردت التزامات مقدم الخدمة المسيطر في الإطار التنظيمي واجب التطبيق (**الإطار التنظيمي واجب التطبيق**)[2]، وتطبق تلك الالتزامات إما تلقائياً، أو يتم فرضها من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقاً لما يكون مطلوباً. وقد ورد بيان الالتزامات التي تؤثر على مقدمي الخدمة المسيطرين وغيرهم من مقدمي الخدمة غير المسيطرين مسبقاً في الإطار التنظيمي المعمول به[3].

يتناول القسم التالي رقم (3) من هذا الإشعار مقارنة بين طريقة تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة المطبقة في دولة قطر وأفضل الممارسات العالمية تركز على أجزاء وثيقة الصلة وقابلة للتطبيق من إطار الاتحاد الأوروبي. كما يتناول القسم رقم (4) أبعاد وطرق تعريف السوق. أما القسم رقم (5) فيتضمن وصفاً للمنهجية المطبقة لتحليل السوق وتصنيف السيطرة.

[1] إن هذا التعريف للقوة السوقية المؤثرة والذي نصت عليه اللائحة التنفيذية للاتصالات يعتبر مطابقاً من ناحية الممارسة لمحتويات قانون الاتصالات. فهناك توضيح بسيط في اللائحة بشأن تعريف القوة السوقية المؤثرة حيث نصت اللائحة على أنه سيتم تعريف القوة السوقية المؤثرة وفقاً لأحكام الفصل التاسع من قانون الاتصالات، بالإضافة إلى الفصل الثامن من اللائحة التنفيذية.

[2] إن الإطار التنظيمي المعمول به يتضمن الالتزامات القانونية ذات الصلة في دولة قطر، والتي تضم على سبيل المثال لا الحصر قانون الاتصالات، واللائحة التنفيذية للاتصالات، والتراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمة، وأية لوائح أو قوانين أو أوامر أو إشعارات أو قرارات أو توجيهات أو تعليمات أخرى ذات صلة مما يصدره المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

[3] وردت هذه القائمة الخاصة بالالتزامات في الوثيقة التشاورية أيضاً بعنوان: الملحق رقم (1) التزامات مقدمي الخدمة المسيطرين.

3- أفضل الممارسات العالمية لتعريف السوق وتصنيف السيطرة

بيدو بعض عناصر عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة متشابهة جداً مع أفضل الممارسات العالمية، خاصة الطريقة التي استخدمها الاتحاد الأوروبي. ولكن عند إلقاء نظرة عن كثب، نجد أن الطرق تختلف فيما بينها بدرجة كبيرة عندما تخضع للدراسة التفصيلية. ويوضح هذا القسم بطريقة موضوعية، بالإضافة إلى العرض المبين من خلال الشكل رقم (2)، الإطار المستخدم في الاتحاد الأوروبي في مقابل الإطار المستخدم في دولة قطر لعملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة.

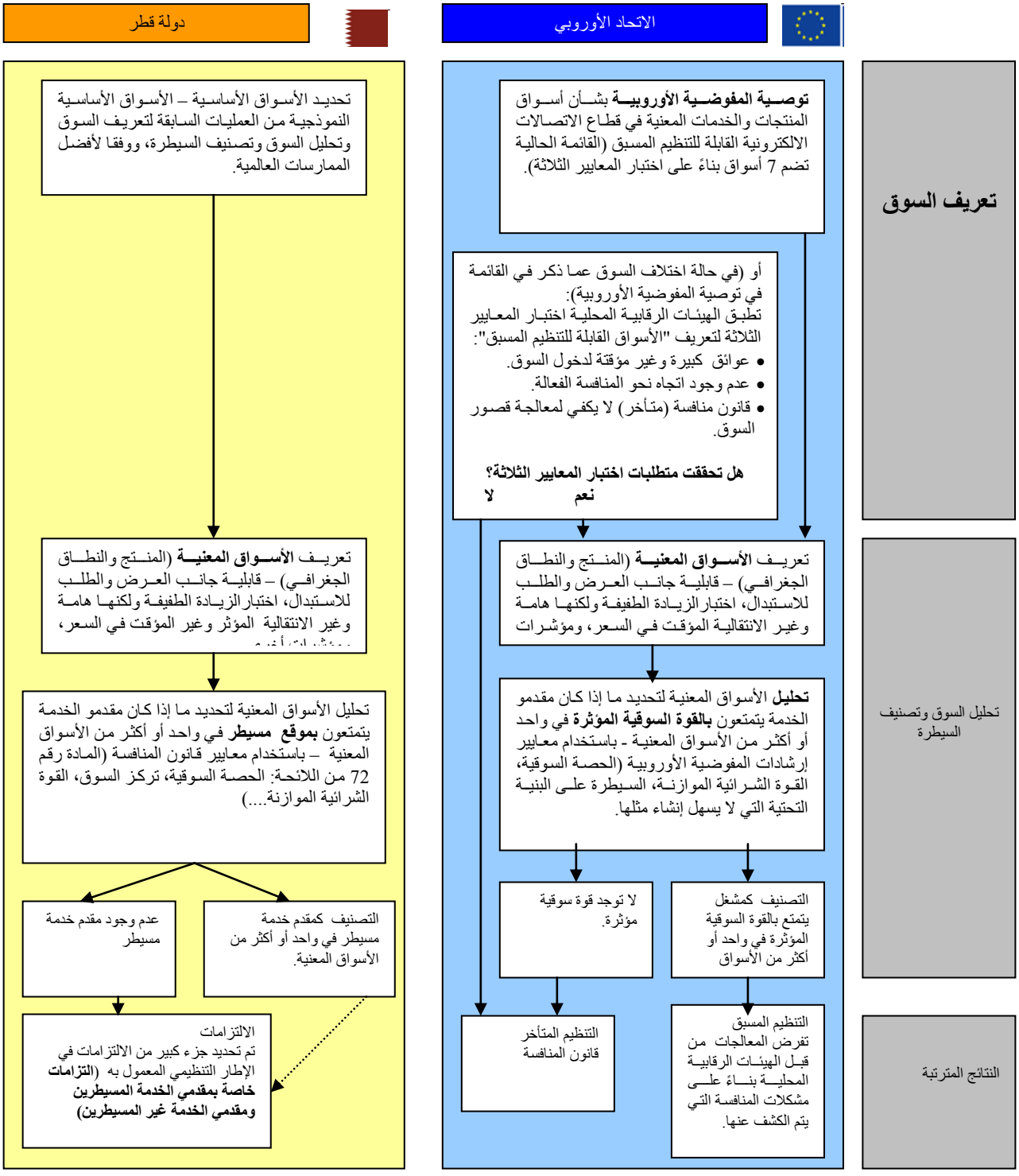

الشكل رقم (2): عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة – الإطار المطبق في دولة قطر والاتحاد الأوروبي

يتبع تنفيذ عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة في دولة قطر أفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بتلك الخطوات الأساسية للتحليل؛ وفي إطار ذلك تستند هذه الطريقة إلى نفس المبادئ المطبقة في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الدول. وعلى نحو أكثر تحديداً، فإن المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية تنص على معايير تقييم درجة القوة السوقية؛ والتي تتشابه كثيراً مع الإطار المستخدم في الاتحاد الأوروبي[4]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه فيما يتعلق بالمبادئ والمنهجية التي نص عليها قانون المنافسة، فإن الطريقة القطرية متوافقة مع أفضل الممارسات الرقابية العالمية الراسخة للقيام بتحليل السوق في قطاع الاتصالات.

إن توصية الاتحاد الأوروبي بشأن أسواق المنتجات والخدمات المعنية[5] تشير إلى عملية تتألف من ثلاث خطوات كالتالي:

- تعريف السوق
- تحليل السوق
- تصنيف السيطرة وفرض المعالجات

وقد تم وصف هذه العملية في العمود الأوسط في الشكل رقم (2).

وبالرغم من ذلك، فقد انبنى الإطار المستخدم في الاتحاد الأوروبي، بحد ذاته، على وجود ثلاثة معايير هي التي تحدد ما إذا كان سوق الاتصالات قابل للتنظيم المسبق (اختبار المعايير الثلاثة)، والتي يجب استيفاء متطلباتها تراكمياً. وقد قامت المفوضية الأوروبية بإعداد هذا الاختبار المعروف باختبار المعايير الثلاثة "كأداة تصفية" إضافية عند دراسة ما إذا كان السوق بحاجة إلى التنظيم بموجب قانون المنافسة فقط، أو ما إذا كان السوق قابل للتنظيم المسبق الخاص بالقطاع. وبناءً على ذلك، فإن نتائج وصف السوق على أساس أنماط الاستبدال تخضع لشرط إضافي. وعليه، فإن الأسواق يجب أن تكون ذات صلة وفقاً لاختبار الزيادة الطفيفة الهامة وغير الانتقالية في الاسعار، كما يجب أن تستوفي متطلبات اختبار المعايير الثلاثة كذلك حتى يتسنى تصنيفها كسوق ذي صلة يمكن إخضاعه لعملية تحليل السوق، وكذلك إخضاعه للتنظيم المسبق في حالة توفر عنصر السيطرة (القوة السوقية المؤثرة).

وتتمثل المعايير الثلاثة فيما يلي:

---

[4] الإطار الاوروبي – انظر: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32002L0021:-EN:NOT

[5] انظر توصية المفوضية الأوروبية المؤرخة 17 ديسمبر 2007 بشأن أسواق المنتجات والخدمات المعنية في قطاع الاتصالات الالكترونية القابلة للتنظيم المسبق وفقاً للتوجيهات رقم 2002/21/EC الصادرة عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس الاوروبي بشأن الإطار التنظيمي العام لشبكات وخدمات الاتصالات الالكترونية (تم الإشعار بها بموجب الوثيقة رقم C(2007) 5406) (النص متعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية) في وثيقة رقم: OJ L 344, 28.12.2007، صفحة 65 – 69.

1- عوائق كبيرة وغير انتقالية لدخول السوق.

2- عدم وجود اتجاه نحو المنافسة الفعالة في السوق.

3- عدم كفاية قانون المنافسة وحده لمعالجة أوجه قصور السوق.

تتوقع المفوضية الأوروبية أن يتبع المشرعون المحليون نفس المعايير والمبادئ الأساسية عند تعريف الأسواق وذلك بخلاف تلك المعايير والمبادئ التي تظهر في توصية المفوضية فيما يتعلق بالسوق[6]. ولا تصبح الأسواق التي تفشل في اجتياز الاختبار جزءً من توصيات السوق التي تصدر عن المفوضية لاحقاً. كما لا تصنف تلك الأسواق التي تفشل في اجتياز الاختبار كأسواق قابلة للتنظيم المسبق الخاص بكل قطاع على حدة من قبل المشرعين والمنظمين المحليين. ونظراً للظروف الداخلية/ المحلية، فإنه من الممكن بالطبع للجهات التنظيمية الفردية أن تعثر على أسواق محلية ملتزمة بالمعايير الثلاثة، على الرغم من أن السوق المعني الذي تم تحليله من قبل المفوضية لم يستوفي كافة المعايير الثلاثة.

وكما هو مذكور أعلاه، فإن اختبار المعايير الثلاثة غير متوقع تطبيقه في الإطار التنظيمي القطري المعمول به [7]، لانه لن يؤدي إلى نتائج مثمرة في ضوء وجود عوائق كبيرة وغير انتقالية لدخول السوق. كما أنه من غير المتوقع استخدام اختبار المعايير الثلاثة في أطر الاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وبمجرد تعريف الأسواق المعنية، يتم القيام بتحليل للكشف عما إذا كان مقدمو الخدمة يتمتعون بالقوة السوقية المؤثرة أو وضع السيطرة في واحد أو أكثر من الأسواق المعنية أم لا. ويعتمد تحليل السوق في الإطار الأوروبي على المعايير والمبادئ المقبولة لقانون المنافسة. ويتبع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات طريقة مشابهة جداً في تحليل السوق حيث أنه يعتمد أيضاً على مبادئ قانون المنافسة وفقاً لما نصت عليه المادة رقم 72، ضمن نصوص أخرى، من اللائحة التنفيذية. وتتخذ الجهات التنظيمية المحلية الأوروبية قرارها بشأن وجود السيطرة في السوق المعني بناءً على نتائج تحليل السوق. وفي حالة ثبوت وجود السيطرة، يتعين فرض إجراء واحد على الأقل من المعالجات المتاحة على المشغل المعني الذي يتمتع بالقوة السوقية المؤثرة.[8]

---

[6] توصية المفوضية الأوروبية (2003) المؤرخة 11 فبراير 2003 بشأن أسواق المنتجات والخدمات المعنية في قطاع الاتصالات الالكترونية القابلة للتنظيم المسبق وفقاً للتوجيهات رقم 2002/21/EC الصادرة عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس الاوروبي بشأن الإطار التنظيمي العام لشبكات وخدمات الاتصالات الالكترونية، OJ 8.5.2003 L 114/45، القسم رقم 3-2.

[7] إن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يرى أن كافة مواضع الإشارة إلى الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى تحليل دقيق حيث أنها ليست مناسبة دائماً للسوق القطري نظراً لكون الأسواق في أوروبا قد فتحت للمنافسة بالفعل في عام 1996 بالنسبة لقطاع الاتصالات المتنقلة، وفتحت للمنافسة في كافة الخدمات في عام 1998. إن الإطار المطبق في الإتحاد الأوروبي يتضمن نظاماً عاماً يتعلق باللوائح الخاصة بتجارة الجملة (وكذلك تجارة التجزئة) تم إعداده على مدى عقد من الزمن. كما أن معظم الالتزامات الخاصة بدخول سوق الجملة (مثل فصل الحلقات المحلية؛ وإعادة البيع، والدفق الرقمي Bitstream، والاختيار المسبق للناقل وعمليات الاتصالات الحدودية CPS/CbC؛ وتأجير خط الجملة؛ وعروض الربط البيني على أساس التكلفة) لم تدخل حيز التنفيذ في دولة قطر حتى الآن. إن دولة قطر تشهد منافسة في بعض من الاسواق المعنية منذ 2009. وبالاضافة الى ذلك، ان هيئات المنافسة في الاتحاد الاوروبي تُراقب المعنيين في الأسواق التي لا تخضع للتنظيم المُسبق لضمان تصرفهم بطريقة تنافسية.

[8] التوجيهات رقم 2202/19/EC الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الاوروبي بتاريخ 7 مارس 2002 بشأن الوصول إلى شبكات الاتصالات الالكترونية والمرافق المرتبطة بها والربط البيني من خلالها (توجيهات الوصول)، في الوثيقة رقم: OJ L 108, 24.4.2002، المواد من 9 إلى 13.

إن الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي يشير إلى المعالجات مثل الشفافية وعدم التمييز والوصول ومحاسبة التكاليف والتنظيم بناءً على التكلفة.[9] ويضيف الإطار المعدل المطبق في الاتحاد الأوروبي: "الفصل الوظيفي" لوحدات نشاط الجملة ونشاط التجزئة للمشاريع المتكاملة رأسياً كمعالجة آخرى ممكنة.[10] وعلى الرغم من ذلك، يتعين على كل معالجة خاصة مفروضة على مقدم الخدمة الذي يتمتع بالقوة السوقية المؤثرة في ظل الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي حل مشكلات المنافسة التي تم الكشف عنها . وبالتالي، فإن المعالجات لا يتم تحديدها مسبقاً في الإطار التنظيمي المطبق في الاتحاد الأوروبي، بل يجب أن يتم اختيارها على أساس كل حالة على حدة وفقاً لمشكلات المنافسة الفعلية والمحتملة التي يتم تحديدها من قبل الجهات التنظيمية المحلية.

إن التزامات مقدم الخدمة المسيطر محددة مسبقاً بدرجة كبيرة في الإطار التنظيمي المعمول به في دولة قطر، خلافاً للإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يتم تطبيق تلك الالتزامات تلقائياً بنسبة كبيرة بمجرد التوصل إلى أن أحد مقدمي الخدمة قد أصبح مقدم خدمة مسيطر في أحد الأسواق المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى إذا تم تعريف أحد الأسواق المعنية، فإن ذلك لا يؤدي بصورة تلقائية إلى تصنيف إلزامي لمقدم الخدمة المسيطر. ويمكن أثناء إجراء تحليل السوق لأي من الأسواق المعنية التوصل إلى أنه ليس ثمة مقدم خدمة مسيطر في ذلك السوق بعينه.

وفي النهاية، ثمة فرق آخر يشير إلى دور قانون المنافسة. ففي الاتحاد الأوروبي، إذا أشار تقييم السوق إلى أن هناك منافسة فعالة في أحد الأسواق المعنية (مع عدم وجود مشغل يتمتع بالقوة السوقية المؤثرة)، فإن معايير ومبادئ قانون المنافسة تطبق تلقائياً على ذلك السوق. أما إذا كانت الأسواق تخضع للتنظيم على أساس معايير ومبادئ تحدد مسبقاً، فإن قانون المنافسة يعمل كشكل تكميلي للتشريع. وبمجرد رفع اللوائح المنظمة للأسواق، يحل قانون المنافسة محل كافة أنواع اللوائح المنظمة للقوة السوقية المؤثرة في الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي. ولكن الأمر يختلف عن ذلك في دولة قطر التي تتبع طريقة مؤسساتية مختلفة لا يتمخض عنها قانون للمنافسة بصورة تلقائية إذا ثبت أن رفع اللوائح المنظمة لبعض القطاعات إجراء ملائم.

إن الإطار التنظيمي القطري المعمول به والإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي يبدوان متطابقان لأول وهلة فيما يتعلق بعملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة، إلا أنهما يختلفان عندما نتناولهما بشيء من التفصيل. إن كلا الإطارين يعرض طرق منهجية متشابهة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالخطوات السابقة لتعريف السوق وتحليل السيطرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة فروق جوهرية، مثل ما يتعلق بتطبيق اختبار المعايير الثلاثة، أو ما يتعلق بالتزامات مقدم الخدمة المسيطر.

[9] التوجيهات رقم 2202/19/EC الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 7 مارس 2002 بشأن الوصول إلى شبكات الاتصالات الالكترونية والمرافق المرتبة بها والاتصال البيني من خلالها (توجيهات الوصول)، في الوثيقة رقم: OJ L 108, 24.4.2002، صفحة 7-20.

[10] إن الفصل الوظيفي يتطلب وجود مقدم خدمة متكامل رأسياً لتقديم خدماته الإنتاجية إلى عملائه من تجار الجملة بشكل منفصل عن عمليات التشغيل الخاصة بمقدم الخدمة. وتتمثل الحالة الوحيدة التي ينبغي فيها تطبيق الفصل الوظيفي في حالة عدم تمكن المعالجة من ضمان الوصول إلى تجارة الجملة على نحو يخلو من التمييز (الحل الأخير). للإطلاع على الأشكال المختلفة والمتعددة للفصل، انظر: كيف ام (2006)، "ست درجات للفصل: الفصل التشغيلي كمعالجة في تنظيم الاتصالات الأوروبية"، الاتصالات والاستراتيجيات، رقم 64.

4- تعريف السوق – الإطار التحليلي

هذا الجزء يتناول المنهجية التي تحكم عملية تعريف السوق، ويوجز في البداية المبدأ الأساسي للمنهجية في البند الفرعي (4-1)، ثم ينتقل إلى التركيز على الأبعاد الرئيسية لتعريف السوق في البنود الفرعية من 4-2 إلى 4-6 ادناه.

4-1 منهجية تعريف السوق

يقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتعريف الأسواق المعنية بمجرد تحديد الأسواق الأساسية من حيث المنتجات والنطاق الجغرافي، وذلك بعد عملية تشاورية ومناقشات تجرى مع الكيانات العاملة في السوق عن الأسواق الأساسية المقترحة. إن المنهجية الأساسية التي تقوم عليها عملية وصف وتحديد السوق تعتمد على الإطار التنظيمي المعمول به ، وكذلك المبادئ الاقتصادية، وذلك وفقاً لمبادئ قانون المنافسة التي نصت عليها المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية.

لقد أصبح اختبار المحتكر الافتراضي المعيار المقبول فيما يتعلق بالجوانب المنهجية، كما أن ذلك الاختبار قد أصبح جزءً من إطار الاتصالات.[11] وعلى الرغم من أن التنفيذ التجريبي المباشر غالباً ما يكون محدوداً في الممارسة الفعلية، فإن الإطار المنهجي يخدم كإرشاد مفاهيمي هام.

إن سيناريو الحالة الأساسية يتناول بالوصف المحتكر الافتراضي (**المحتكر الافتراضي**) الذي يعرض في الوقت الحالي أو في المستقبل منتج واحد/ خدمة واحدة في منطقة محددة. ويسعى اختبار المحتكر الافتراضي إلى تحديد أضيق سوق ممكن على شريحة المنتج.[12] فإذا كان المحتكر الافتراضي سيفرض زيادة طفيفة وهامة وغير انتقالية في السعر، بافتراض بأن أسعار كافة المنتجات الأخرى ستظل ثابتة، فإن السؤال هنا يتعلق بما إذا كان العملاء سيتمكنون من الاستجابة بشكل كافي عن طريق الانتقال إلى المنتجات الأخرى دون أن يكون عليهم أن يقبلوا بالجهود الكبيرة والتكاليف المرتفعة (اختبار الزيادة الطفيفة والمؤثرة وغير الانتقالية في الأسعار). وإذا كانت الإجابة بلا، فإن المحتكر الافتراضي لا يتمتع بالقوة السوقية الكافية لرفع السعر. ونتيجة لذلك، يضاف أقرب بديل إلى المنتج (مجموعة المنتجات) الأولى، ويطبق اختبار المحتكر الافتراضي مرة أخرى لحين الوصول إلى النقطة التي يمكن فيها للمحتكر الافتراضي فرض زيادة السعر على نحو مربح. إن اختبار الزيادة الطفيفة والمؤثرة وغير الانتقالية في الأسعار عادة ما يتم تقريبه بنسبة 5-10%.[13] ويجب أن يعكس العنصر المؤقت لتعريف السوق دورية عملية تحليلات السوق بشكل عام، والطبيعة التطلعية المستقبلية لتلك التحليلات. ومن الناحية النموذجية، فإن الفترة الزمنية التي تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام تقريباً يفترض أن تكون مناسبة.

---

[11] أدخلت هذه الطريقة في تعريف السوق من قبل وزارة العدل الأمريكية (إرشادات الدمج لسنة 1982، تمت مراجعتها في عامي 1992 و1997، كما روجعت مؤخراً في عام 2010)، وتستخدم في الوقت الحالي من قبل الجهات التنظيمية وجهات منع الاحتكار على مستوى العالم.

[12] تمثل أسواق انهاء المكالمات (الثابتة والمتنقلة) استثناءً في الاتصالات حيث تتعلق هذه الأسواق (في نفس الوقت) بمستوى الشركات الفردية.

[13] تشير وزارة العدل الأمريكية إلى زيادة بنسبة 5%، في حين تشير إرشادات القوة السوقية المؤثرة المطبقة في الاتحاد الأوروبي (المادة رقم 40) إلى زيادة تتراوح نسبها ما بين 5 و 10% في السعر.

يتضمن السوق المعني كافة تلك المنتجات البديلة المحتملة التي تفرض قيداً تنافسياً مؤثراً على المنتجات الأولى. وعند فحص الاستجابات وردود الأفعال التنافسية، نجد أنه ليس من الضروري أن يكون جميع العملاء (أو) المنتجين راغبين في تغيير الخدمة، ولكن من الضروري أن يقوم عدد كافي منهم بتغيير الخدمة كرد فعل لزيادة السعر وذلك كنوع من العقاب الكافي للمحتكر الافتراضي.

ونظراً لكون التنفيذ التجريبي المباشر لاختبار المحتكر الافتراضي يعتبر محدوداً في معظم الأحوال، فإن الإدراك المفاهيمي للعوامل التي تؤثر على نتيجة اختبار المحتكر الافتراضي يحظى بتأكيد خاص. إن اختبار المحتكر الافتراضي يجب، من حيث المبدأ، أن يقود عملية تحليل تعريف السوق؛ بالإضافة إلى كافة الأبعاد المعنية، والتي ورد بيانها أدناه.

وتعرف الأسواق المعنية على أساس مجموعة عوامل تهدف إلى تحديد نطاق المنتجات والخدمات التي تعتبر بدائل معقولة لبعضها البعض، وبالتالي تمثل سوقاً منفصلاً لأغراض تحليل السوق والمنافسة. ويتضمن ذلك تعريف أسواق المنتج/الخدمة[14] المعنية ونطاقها الجغرافي. ويعرف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أسواق المنتجات على وجه الخصوص من حيث قابلية جانب العرض والطلب للاستبدال.
وسوف يكمل هذا الجزء بالإشارة إلى الوصف الجغرافي للسوق، وأسواق الجملة المعنية، واستبدال الاتصالات الثابتة بالاتصالات المتنقلة.

4-2 استبدال جانب الطلب

إن استبدال جانب الطلب يحدث عندما يفضل العملاء الانتقال من منتج إلى آخر كرد فعل لأي تغيير في سعر المنتج (عادة في حدود نسبة تتراوح ما بين 5 إلى 10%). فعندما يقوم المحتكر الافتراضي برفع السعر، يقوم بعض العملاء بتخفيض الاستهلاك، أو يختارون عدم الشراء كليا وبالتالي يسقطون من حسابات السوق.

إن قابلية جانب الطلب للاستبدال تحدد بمدى تفكير عملاء أحد المنتجات في الانتقال لمنتجات أخرى (مشابهة) كبديل مقبول. وكلما كانت أوجه التشابه أقرب من وجهة نظر العميل، ارتفع عدد العملاء الذين سيقومون بالانتقال إلى استخدام المنتجات الأخرى. وإذا كان العملاء يستطيعون الانتقال إلى المنتجات البديلة المتوفرة أو استخدام نفس المنتجات من موردين في مناطق أخرى، فإنه من غير المحتمل أن تكون عمليات رفع السعر مربحة بالنسبة للمحتكر الافتراضي.

تحدد العوامل التالية مدى قابلية جانب الطلب للاستبدال:

- عدد البدائل "الجيدة" المتاحة بنفس الأسعار.
- مرونة الدخل بالنسبة للعملاء.
- الأهمية العامة للسلعة أو البضاعة بالنسبة للعملاء.

[14] يكون لمصطلح "المنتج" و"الخدمة" نفس المعنى في سياق عملية تعريف السوق وتحليل السوق وتصنيف السيطرة.

- الصفقات/ تكاليف انتقال العملاء للمنتجات الأخرى (عوائق جانب الطلب).
- العمر الافتراضي للسلعة أو البضاعة.
- البيئة التنظيمية

3-4 استبدال جانب العرض

إن القوى التنافسية الناشئة من استبدال جانب العرض تعتبر عنصراً حيوياً في تعريف السوق. وقد تقوم بعض الشركات، التي تنتج بالفعل منتجاً مشابهاً، بتغيير مرافقها الإنتاجية وتقوم بعرض منتجات بديلة متجانسة كافية للعملاء الباقين في السوق أو الذين يدخلون السوق مرة أخرى.

ومن منظور العملاء، ليس هناك فرق إذا كانت البدائل المحتملة موجودة مسبقاً (قبل زيادة سعر المنتجات الأولية)، أو إذا تم عرض تلك المنتجات من قبل الشركات التي تقترب أوضاعها التشغيلية من السوق الأولي كرد فعل لزيادة سعر المنتجات الأولي . وبالتالي، يعرف السوق الاقتصادي بتفضيلات العملاء والتكنولوجيا. ومن هنا، فإن استبدال جانب العرض قد يؤدي إلى تعريفات واسعة النطاق للسوق تشمل المنتجات التي لا يعتبرها العملاء بديلة لبعضها البعض في بداية الأمر. إن هذه الملاحظة تعتبر على قدر من الأهمية في أسواق الاتصالات حيث أن تحليل الطلب بشكل منفصل قد يؤدي إلى نتائج غير معقولة وغير ذي جدوى في العديد من الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم أخذ استبدال جانب العرض بعين الاعتبار في مرحلة تعريف السوق قد يؤدي إلى خلق تشويه لا يمكن تداركه. وعلى سبيل المثال، فإن إحدى النتائج التي تقضي بانه هناك حصة سوقية كبيرة (أي فوق 50%)، والتي ترجع إلى تعريف "محدود للغاية" للسوق قد ترتبط عادةً بافتراض وجود سيطرة لا يحتمل اختفاؤها في مرحلة تحليل المنافسة.

إن الاستبدال الفعال لجانب العرض يجب أن يكون مجدياً من الناحية التكنولوجية وقابلاً للتطبيق من الناحية الاقتصادية، فلا ينطوي على استثمارات إضافية بتكلفة منخفضة بدرجة كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (تصل إلى عامين من الناحية النموذجية). إن اللجوء إلى استبدال جانب العرض يتم بقرار من قبل كل من الشركات الموجودة في السوق بالفعل، وكذلك الشركات الجديدة المحتمل دخولها للسوق. ويتيح امتلاك الأصول إعادة استغلالها دون تحمل تكاليف (منخفضة) مؤثرة. ومن الواضح أن هذا الشرط غير قاصر على مستوى الإنتاج (تجارة الجملة)، ولكنه ينطبق بطريقة مماثلة على مستوى سوق التجزئة؛ ذلك أن استبدال جانب العرض سوف يكون غير فعال إذا لم يكن المنتجون قادرون على تسويق منتجاتهم "البديلة" إلى العملاء. ومن الواضح أن استبدال جانب العرض يصبح قيداً فعالاً فقط عندما ينظر العملاء إلى البديل "المحتمل" لجانب العرض كبديل معادل ومساو على نحو كاف في ضوء المنتجات (مجموعة المنتجات) الأولية، أي أن استبدال جانب العرض والطلب يجب أن يتفاعل. وإذا تمكن المنتجون من طرح منتجات متجانسة بشكل كافي خلال فترة زمنية قصيرة، فإن المستهلكين سوف يفضلون تلك المنتجات متى طرحت بأسعار مخفضة. ونتيجة لذلك، فإن المنتجات المطروحة التي ينظر إليها على أنها مختلفة قبل إعادة استغلال الأصول ستعود على الأرجح إلى نفس السوق.

4-4 الأسواق الجغرافية المعنية

إن إمكانات استبدال جانب العرض تعتبر أكثر ملاءمة من إمكانات استبدال جانب الطلب وذلك من حيث استبدال جانبي الطلب والعرض من الناحية الجغرافية. ففي الأسواق التي تعتمد فيها الخدمات على اتصال ثابت، كما هو الحال في معظم أسواق الاتصالات، يبدو أنه من غير المحتمل بدرجة كبيرة أن يقوم أحد المستهلكين في منطقة ما باستبدال المنتجات المعروضة من خارج المنطقة كرد فعل لزيادة السعر من قبل محتكر افتراضي في المنطقة؛ إلا إذا قام بتغيير موقع الاستهلاك إلى مكان خارج المنطقة. ونظراً لكون اختيار بعض العملاء لمكان إقامتهم لا يتأثر كثيراً بسعر خدمات الاتصالات (إن لم يكن لا يتأثر أساساً بهذا العامل)، فإنه يبدو أن هذا السيناريو لا يمثل قيداً فعالاً على جانب العرض على المحتكر الافتراضي.

إن طلب العميل عادة ما يكون مرتبطاً بمنطقة محدودة للغاية. وعلى عكس ذلك، فإنه من الممكن أن يحدث استبدال جانب العرض كرد فعل لزيادة السعر من قبل المحتكر الافتراضي. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في غياب تنظيم الوصول ، يتعذر دخول سوق الاتصالات في بعض المناطق إلا من خلال إنشاء بنية تحتية في تلك المنطقة. فإذا كان هذا الاستثمار غير مؤثر ويمكن تحقيقه خلال فترة زمنية قصيرة، فقط في هذه الحالة يمكن أن يمثل دخول السوق قيداً فعالاً من جانب العرض على المحتكر الافتراضي. ومن ناحية أخرى، إذا كانت المنازل متصلة بالفعل ببنية تحتية بديلة، يمكن الحد من زيادة الأسعار نظراً لعامل استبدال جانب الطلب والعرض، وهو ما يجب أن ينظر إليه في تلك الحالة على أنه عملية استبدال قاصرة على منتج معين (بعكس عملية الاستبدال الجغرافي). ويمكن ملاحظة ارتباط بين المنتج والأبعاد الجغرافية، تماماً كالارتباط بين استبدال الطلب والعرض.

وفيما يتعلق بتعريف السوق الجغرافي في قطاع الاتصالات القطري، يقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحليل ذلك التعريف بناء على معيارين رئيسيين:

- المنطقة التي تتمتع بتغطية إحدى الشبكات.
- وجود أدوات قانونية وتنظيمية أخرى.

إن هذه الطريقة متوافقة أيضاً مع إرشادات القوة السوقية المؤثرة والتي وردت في الإطار المطبق في الاتحاد الأوروبي بشأن تقييم عملية الاستبدال في مناطق مختلفة.

4-5 أسواق الجملة

تُطبق منهجية تعريف السوق، التي أوجزناها أعلاه، بدرجة مماثلة على أسواق التجزئة وأسواق الجملة. غير أن هناك بعض الجوانب المنهجية الخاصة فيما يتعلق بأسواق الجملة يتعين دراستها بصورة إضافية.

إن نطاق سوق الجملة يتحدد أيضاً باستبدال جانبي الطلب والعرض على مستوى سوق التجزئة عندما يكون مقدمو الخدمات المختلفون بنظام تجارة التجزئة مرتبطين ببعضهم البعض من خلال أسواق التجزئة؛ هذا بالإضافة إلى استبدال جانبي الطلب والعرض على مستوى سوق الجملة.

إن الفرق الرئيسي بين أسواق الجملة وأسواق التجزئة يتمثل في أن منتجات الجملة يمكن أن تنتمي إلى نفس السوق، على الرغم من غياب استبدال مباشر لجانبي العرض والطلب على هذا المستوى الخاص بسوق الجملة، حيث أن مستوى سوق التجزئة ينظر إلى مدخلات سوق الجملة كبدائل كافية. وبصفة عامة، سيكون تأثير القيود التي تفرض عبر مستوى سوق التجزئة على تعريف سوق الجملة أقوى كلما كانت مرونة الطلب أكبر على مستوى التجزئة؛ كلما ارتفعت نسبة تأثر سوق التجزئة بتغيرات السعر التي تتم في سوق الجملة، الأمر الذي ينعكس على ارتفاع نسبة سعر سوق الجملة وسوق التجزئة. وعندئذ، ينبغي تطبيق هذا المفهوم على السؤال المتعلق بالظروف التي يمكن فيها للمبيعات الداخلية أن تدمج ضمن سوق الجملة المعني.

6-4 استبدال سوق الاتصالات الثابتة

يفرض قطاع الاتصالات المتنقلة في العديد من الدول ضغطاً تنافسياً متزايداً على أسواق الاتصالات الهاتفية الصوتية الثابتة، وكذلك على خدمات النطاق العريض. كما أن عملية استبدال الاتصالات الثابتة تتسم بصفة رئيسية بتطور معاكس لأحجام النشاط في كلا القطاعين. ويمكننا أن نلاحظ نمواً مستمراً في معدلات الانتشار ودقائق الاتصال في قطاع الاتصالات المتنقلة، في حين خطوط الاتصالات الثابتة وكذلك استخدام الاتصالات الثابتة آخذ في الانخفاض بصورة ثابتة لعدة سنوات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[15] وحيث أن بيانات السوق والدليل التجريبي يشيران إلى أن عملية استبدال الاتصالات الثابتة تختلف فيما يتعلق بالشرائح المختلفة للسوق، ينبغي التركيز بشكل خاص على مختلف شرائح السوق. وبالتالي، فإن نطاق استبدال الاتصالات الثابتة سوف يمثل بعداً ذا صلة في العمليات المستقبلية لوصف السوق.

وعلى الرغم من ذلك، ووفقاً للتجربة السائدة في الأسواق القطرية، علاوة على التجربة العالمية، فإن استبدال الاتصالات الثابتة لم يتحقق بعد إلى درجة تسمح بصفة عامة بتعريف أسواق الاتصالات الثابتة والمتنقلة العامة.[16] [17]

[15] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – (2009)، "نظرة مستقبلية للاتصالات"، متوفر على الرابط: http://www.oecd.org/-document/44/0,3343,en_2649_34225_43435308_1_1_1_1,00.html ، الأشكال أرقام 1-1، 2-3، 3-6.

[16] فوجيلسانج 1، (2010)، "العلاقة بين الاتصالات المتنقلة والثابتة: دراسة مسحية"، في: اقتصادات المعلومات والسياسة، مجلد رقم 22، 4-17.

[17] مجلة الإكونوميست، 1 يناير 2011، "إنهاء الاتصال".

5- تحليل السوق وتصنيف السيطرة – الإطار التحليلي

يقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإجراء تحليل السوق وتصنيف السيطرة لكل سوق من الأسواق المعنية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (1). ويتناول هذا الجزء وصف الأساس القانوني الجوهري بالإضافة إلى التعريفات الخاصة بالمفاهيم الأساسية للمنافسة. ويوضح البند الفرعي رقم 5-1 معايير المنافسة المعنية لتصنيف مراكز السيطرة الفردية أو المشتركة. كما يتضمن البند الفرعي رقم 5-2 بعض الملاحظات بشأن معايير تقييم المنافسة التي ستحتاج دائماً إلى دراسة على أساس كل حالة على حدة من قبل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يعرف قانون الاتصالات القوة السوقية المؤثرة كالتالي:

"الوضع الاقتصادي القوي لمقدم الخدمة في السوق على نحو يسمح له بالعمل بشكل مستقل عن العملاء أو المنافسين، أو السيطرة على السوق أو الأسواق المعنية ببعض خدمات الاتصالات، وذلك إما من خلال عمله منفرداً أو عمله بالمشاركة مع أطراف أخرى وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفصل رقم (9) من هذا القانون".

إن التعريف الوارد في اللائحة التنفيذية مطابق من الناحية العملية للتعريف الذي نص عليه قانون الاتصالات.[18] إن هذه التعريفات تتضمن الملامح الأساسية بشأن "للعمل بشكل مستقل"، والتي تتشابه جداً مع التعريف المستخدم في الإرشادات الأوروبية بشأن القوة السوقية المؤثرة "التصرف ..... بشكل مستقل":

"....يتمتع المشغل وسوف يتمتع بقوة سوقية كافية في السوق المعني للعمل بشكل مستقل عن المنافسين والعملاء والمستهلكين في النهاية...."[19]

وفيما يتعلق بهذا التعريف المحدد والثابت، نجد أن الإرشادات الخاصة بالقوة السوقية المؤثرة[20] (المادة رقم 112) تقيم رابطة متلازمة بين المنافسة الفعالة (على مستوى السوق) والقوة السوقية المؤثرة — من الناحية القانونية – (أو القوة السوقية الفردية على مستوى الشركة، وذلك من الناحية الاقتصادية):

"....إن فكرة المنافسة الفعالة تعني أنه ليس هناك تصرف بالسيطرة في السوق المعني. وبمعنى آخر،إن نتيجة تقول بأن أي من الأسواق المعنية يتميز بالتنافسية الفعالة تعتبر بمثابة تقرير فعلي بأنه ليس ثمة سيطرة فردية أو مشتركة في ذلك السوق. وبالعكس، فإن النتيجة التي تقول بأن أحد الأسواق المعنية لا يتميز بالتنافسية الفعالية تعتبر بمثابة تقرير بأن هناك سيطرة فردية أو مشتركة في ذلك السوق".

---

[18] الفرق الوحيد يتمثل في الصياغة "وضع القوة الاقتصادية" بدلاً من "الوضع الاقتصادي القوي".

[19] المفوضية الأوروبية (2002)، "إرشادات المفوضية بشأن تحليل السوق وتقييم القوة السوقية المؤثرة في ظل الإطار التنظيمي للقطاع لخدمات وشبكات الاتصالات الالكترونية، (2002/C 165/03)، إرشادات القوة السوقية المؤثرة، رقم 30، بروسل، متوفر على الرابط: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:52002XC0711

[20]

إن الإرشادات الأوروبية الخاصة بالقوة السوقية المؤثرة تنص أيضاً على معايير مماثلة مأخوذة من القرار الصادر عن المحاكم الأوروبية والمفوضية الأوروبية؛ والتي يتعين أن تؤخذ في الاعتبار بشكل خاص عند تقييم السيطرة (الإرشادات رقم المادة 78 الخاصة بالقوة السوقية المؤثرة "للسيطرة الفردية"، والإرشادات رقم المادة 97 "للسيطرة الجماعية (المشتركة)". [21] إن النتيجة التي تقول بأن أحد الأسواق المعنية يتمتع بتنافسية فعالة تعتبر بمثابة تقرير بأنه ليس ثمة سيطرة فردية أو مشتركة في ذلك السوق. ومن هذا المنطلق، فإن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد يقرر على أساس نتاج عملية مراجعة تعريف السوق وتحليل السوق وتعيين السيطرة أن هناك مقدم خدمة مسيطر، أو سيطرة مشتركة (اثنان أو أكثر من مقدمي الخدمة المسيطرين)، أو أنه ليس هناك مقدم خدمة مسيطر في مثل ذلك السوق المعني.

وفيما يتعلق بتعريف السوق وتقييم القوة السوقية، يتبع قانون الاتصالات القطري ولائحته التنفيذية مبادئ قانون المنافسة الدولية التي تستخدم في العادة، والتي تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

5-1 المعايير

يقوم المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحليل مدى تصرف مقدم الخدمة بصورة مستقلة عن العملاء أو المنافسين إلى حد بعيد، سواءً كان مقدم الخدمة يتصرف بشكل فردي أو بالتعاون مع أطراف أخرى، وذلك ليحدد ما إذا كان يوجد أو لا يوجد سيطرة في أحد الأسواق المعنية. وتمثل هذه الطريقة أفضل الممارسات العالمية لتحديد ما إذا كان هناك قوة سوقية في أحد أسواق (المنتجات أو الخدمات) المعنية، وما إذا كان هناك مقدم خدمة يتمتع بوضع مسيطر (أو يتمتع بقوة سوقية مؤثرة) في هذا السوق المعني.

ولكي يتم تقييم السيطرة، من الضروري تحديد درجة القوة السوقية في الأسواق المعنية عن طريق تقييم الظروف السائدة في القطاع، بما في ذلك معلومات السوق والأدلة الخاصة بالسلوك السابق للعميل والمورد.

إن معايير تقييم السيطرة منصوص عليها في قانون الاتصالات القطري في الفصل رقم (9) وكذلك في لائحته التنفيذية في الفصل رقم (8).

ويجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بموجب المادة رقم 72 من معايير اللائحة التنفيذية تطبيق المعايير التالية لتقييم ما إذا كان أحد مقدمي الخدمة يعتبر ضمن مقدمي الخدمة المسيطرين في السوق المعني:

- الحصة السوقية لمقدم الخدمة.
- الحجم المطلق والنسبي لمقدم الخدمة في السوق المعني.

[21] انظر المفوضية الأوروبية (2002)، "إرشادات المفوضية بشأن تحليل السوق وتقييم القوة السوقية المؤثرة في ظل الإطار التنظيمي للقطاع لخدمات وشبكات الاتصالات الالكترونية، (2002/C 165/03)، والمادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية.

- درجة السيطرة على المرافق والبنية التحتية التي سيكون من غير الاقتصادي بالنسبة لمقدم خدمة آخر أن يقوم بتطويرها لتقديم خدمات في السوق المعني.
- اقتصادات النطاق والحجم لمقدمي الخدمة.
- غياب قوة المشتري الذي يعمل على تحقيق التوازن في السوق المعني، بما في ذلك خصائص اضطراب العملاء.
- العوائق الهيكلية والاستراتيجية لدخول السوق وتوسع السوق.
- أية عوامل أخرى تتعلق بتقييم وجود القوة السوقية في سوق معين.

إن المعيار الرئيسي الذي يستخدمه المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قياس الحصة السوقية هو العائد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد المشتركين والخطوط والدقائق وغير ذلك من العوامل ذات الصلة قد تستخدم في دعم تقييم الحصة السوقية أو تحليل حجم الشركة.

كما يجوز للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بموجب المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية أن يعتبر أي مقدم خدمة فردي يتمتع بحصة تفوق 40 بالمائة من السوق المعني مقدم خدمة مسيطر؛ وذلك في غياب الدليل على عكس ذلك.

إن السيطرة المشتركة تعتبر عاملاً ممكناً آخراً من عوامل تقييم السيطرة. وهناك جانب هام يتعلق بإلى أي درجة يقوم عدد محدود من مقدمي الخدمة بتنسيق الإجراءات فيما بينهم، الأمر الذي قد يلحق الضرر في السوق، وينتهي الأمر بإلحاق الضرر بالمستهلكين، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك الأمر بمثابة إساءة استعمال. إن السيطرة المشتركة من المحتمل أن تكون هي الوضع الذي يحقق فيه السوق عدداً من السمات الملائمة، وعلى وجه الخصوص من ناحية تركز السوق والشفافية وغير ذلك من السمات مثل: نضج السوق، والنمو الراكد أو المتوسط لجانب الطلب، وانخفاض مرونة الطلب، وتشابه هياكل التكلفة والحصص السوقية، وزيادة عوائق دخول السوق، وغياب القوة الشرائية الموازنة، وغياب المنافسة المحتملة، ووجود أنواع مختلفة للروابط غير الرسمية أو غيرها فيما بين التعهدات، أو الآليات الانتقامية.[22]

وبمجرد تعيين أحد مقدمي الخدمة كمقدم خدمة مسيطر في أحد الأسواق المعنية، يصبح مقدم الخدمة ملتزماً بالتقيد ببعض الالتزامات وذلك على النحو المنصوص عليه في الإطار التنظيمي واجب التطبيق.

2-5 تقييم معايير المنافسة

تنص المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية أيضاً على أن المنهجية قد تقدم أيضاً الإرشاد بشأن المعايير التي سيتم استخدامها لقياس الحصة السوقية. وتكمل المواد من 73 إلى 76 من اللائحة التنفيذية الأحكام القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بالإجراء الخاص بتعريف وتحليل السوق، بالإضافة إلى تقييم السيطرة.

[22] انظر المفوضية الأوروبية (2002)، "إرشادات المفوضية بشأن تحليل السوق وتقييم القوة السوقية المؤثرة في ظل الإطار التنظيمي للقطاع لخدمات وشبكات الاتصالات الالكترونية، (2002/C 165/03)، رقم 97، بروسل.

ويجب أن يخضع وضع المنافسة في الأسواق الفردية والعلاقة والأهمية الخاصة لمختلف مؤشرات المنافسة دائماً للتقييم على أساس كل حالة على حدة. وفي النهاية، ينبغي تفسير ودراسة المادة التجريبية الكلية المتاحة على أساس المعرفة التجريبية (أي البيانات)، بالإضافة إلى النظرية الاقتصادية. وسوف يولي المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أولوية لبعض مؤشرات المنافسة في ضوء الظروف السوقية الفردية. وبناءً على ذلك، تحدد المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية أهمية خاصة لدور الحصة السوقية، وبنفس القدر في حالة عدم وجود دليل على العكس، وقد يعتبر هذا المؤشر أن أي مقدم خدمة فردي يمتلك حصة تزيد عن 40 بالمائة من السوق المعني يعتبر مقدم خدمة مسيطر.

إن كلاً من مبيعات القيمة ومبيعات الحجم تمثل معلومات مفيدة، ولكن المبيعات بالقيمة وما يرتبط بها من حصة سوقية عادة ما ينظر إليها على أنها تعكس بصورة أفضل الوضع والقوة النسبية لكل مقدم خدمة.[23]

قد يكون مستوى الحصة السوقية شرطاً ضرورياً للسيطرة من منظور اقتصادي حيث أن احتمالية النزاع تعتبر ذات علاقة نظرية بالاتصالات[24]، وبالتالي تحتفظ بصلة قوية بأي تحليل للسيطرة. إن تحليل الحصة السوقية سوف يكتمل، متى كان ذلك معقولاً وقابلاً للتطبيق، بالنماذج الأساسية لأرقام التوزيع ونسب التركز (مثل مؤشر هيرشمان هيرفيندال(HHI)؛ والحجم المطلق والنسبي للشركة). وبرغم ذلك، فإن حساب مؤشر هيرشمان هيرفيندال لا يعتبر دائماً أداة ملائمة كما هو الحال عند وجود مشغلَيْن في السوق بحيث ستكون النتيجة دائما أعلى من 5000 وبالتلي دليلا واضحا على عدم وجود منافسة في السوق. وعليه، فإن التحليل الأساسي للحصة السوقية سيتضمن دائماً تقييماً لعدد المشغلين النشطاء في السوق، بالإضافة إلى توزيعهم وأهميتهم النسبية في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحصص السوقية يجب أن تخضع للتقييم في ضوء خلفية عوائق السوق المعنية حيث أن ذلك يسمح بتحديد المنافسة في السوق بالإضافة إلى المنافسة المحتملة خارج السوق المعني. ويمكن أن ينظر للحصص السوقية كمؤشر تماماً كمصدر القوة السوقية إذا ما صاحبت بعض العوائق السوقية التي لا يمكن تجاهلها؛ وذلك من وجهة نظر اقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد مقدمي الخدمة في أي من الأسواق المعينة لا يعطي إشارة واضحة بحد ذاته فيما يتعلق بوضع المنافسة. ومن الممكن في الحقيقة أن يتسم أي سوق به مشغلَيْن يتمتع كل مشغل منهما بحصة سوقية قدرها 50% بخصائص تنافسية "أفضل" من سوق يرتفع به عدد مقدمي الخدمة. إلا أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا يرى في القول بأن مجرد دخول مشغل ثاني إلى السوق سوف يضمن بحد ذاته المنافسة دليلاً كافياً.

وبناءً على ما سبق، لا يمكن النظر إلى الحصة السوقية كمؤشر كافي بمعزل عن بقية المؤشرات (مع ملاحظة أن ذلك القول يعتبر أكثر حجية وإقناعاً بالنسبة للمؤشرات الأخرى مثل عدد المشغلين أو عوائق دخول السوق). وكلما غابت

[23] إشعار المفوضية بشأن تعريف السوق المعني لأغراض قانون المنافسة في القطاع، OJ (1997) C 372/5.
[24] لمزيد من النقد، انظر مارتن اس (2000)، "نظرية الأسواق المتنازعة"، جامعة بيردو، مأخوذ من الرابط: http://www.mgmt.purdue.edu/faculty/smartin/aie2/contestbk.pdf. للإطلاع على تطبيق خاص بالاتصالات، انظر بريجلاور دبليو راينشنجر كيه (2008)، "فرص التنازع في الاتصالات – تطبيق على قطاع معين"، في: نشرة الانترإيكونوميكس الاقتصادية، مجلد رقم 1، 51-64.

بساطة التحليل التقليدي للحصة السوقية (بناءً على قيم أولية هامة)، انحرفت الأسواق بدرجة أكبر من هيكل السوق الثابت والاحتكاري إلى هيكل السوق الديناميكي النشط. ومع التكثيف المستقبلي للمنافسة، نجد أن التطورات مثل منافسة السعر وجودة الخدمة وتسهيل تنقل العملاء بين مختلف مقدمي الخدمة عن طريق امكانية نقل الارقام، وغير ذلك من الأمور، سوف يصبح أكثر أهمية من الحصة السوقية بحد ذاتها.

إن تقييم المعايير الأخرى يمكن أن يغطي تحليل الجوانب التالية:

- الحجم المطلق والنسبي لمقدم الخدمة في السوق المعني – يشير هذا المعيار إلى المزايا التي قد تنشأ من الحجم الكبير لأي مشروع بالنسبة إلى منافسيه.
- درجة السيطرة على المرافق والبنية التحتية التي سيكون من غير الاقتصادي لأي مقدم خدمة آخر أن يطورها وأن يقدم الخدمات في السوق المعني – يحلل هذا المعيار ما إذا كان لمقدم الخدمة سيطرة على شبكة كبيرة بحيث يجد أي منافس أن مسألة بنائها تعتبر مكلفة ولا تتسم بالكفاءة الاقتصادية، علاوة على أنها سوف تستغرق الكثير من الوقت. إن هذه الميزة يمكن أن تكون عائقاً لدخول مشغل جديد محتمل إلى السوق.
- اقتصادات النطاق والحجم لمقدم الخدمة – تنشأ اقتصادات الحجم عندما تتسبب زيادة الإنتاج في انخفاض متوسط التكاليف. وتوجد اقتصادات النطاق عندما يقل متوسط تكاليف المنتج الواحد نتيجة لإنتاجه بصورة مشتركة مع منتج آخر. إن اقتصادات النطاق والحجم يمكن أن تكون عائقاً لدخول مقدمي خدمة آخرون.
- غياب قوة المشتري الذي يعمل على تحقيق التوازن، بما في ذلك خصائص اضطراب العملاء – إن وجود عملاء يتمتعون بوضع تفاوضي قوي قد يحد من قدرة مقدم الخدمة على العمل بصورة مستقلة عن عملائه.
- القيود الحالية والمحتملة للمنافسة – تحلل إمكانية دخول منافسين جدد إلى السوق خلال فترة زمنية تتراوح ما بين عامين وثلاثة أعوام، علاوة على القيود المحتملة الموجودة في السوق.
- العوائق الهيكلية والاستراتيجية لدخول السوق وتوسع السوق – إن تهديد دخول منافس محتمل قد يمنع مقدم الخدمة المسيطر من رفع الأسعار أعلى من المستويات التنافسية. وإذا واجه السوق عوائق كبيرة في دخول مشغلين جدد، فإن هذا التحديد قد يضعف أو يختفي.

إن وجود مقدم خدمة مسيطر قد يرجع إلى عدة عوامل لا يعتبر كل عامل منها سبباً رئيسياً محدداً بحد ذاته إذا ما نظرنا إلى كل عامل منها على حدة. إلا أنه ثمة عامل هام للغاية بين تلك العوامل يتمثل في وجود حصص سوقية كبيرة جداً. وبالرجوع إلى قرارات محاكم دولية وأفضل الممارسات العالمية نجد أن الحصص السوقية الكبيرة، أي التي تزيد عن 50%، تمثل دليلاً – بعيداً عن الظروف الاستثنائية – على وجود وضع مسيطر.[25] إن المادة رقم 72 من اللائحة التنفيذية تنص على أن الحصة السوقية التي تبدأ بنسبة 40% تعتبر مؤشراً بأن مقدم الخدمة الفردي يمكن اعتباره مقدم خدمة مسيطر، إذا لم يكن هناك ما يدل على غير ذلك.

[25] انظر المفوضية الأوروبية (2002)، "إرشادات المفوضية بشأن تحليل السوق وتقييم القوة السوقية المؤثرة في ظل الإطار التنظيمي للقطاع لخدمات وشبكات الاتصالات الالكترونية، (2002/C 165/03)، رقم 75، بروسل، والقضية رقم 76/85 هوفمان لا روش ضد المفوضية، (1979)، ECR 461, §§ 39-68.

وتنطوي المعايير المحتملة لتقييم السيطرة والمنافسة الفعالة، على التوالي، لها مستويات مختلفة من الأهمية والموثوقية حسب اختلاف الأسواق. ويمكن للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يستخدم المعايير الأكثر ملائمة لكل سوق على حدة من الأسواق المعنية الخاضعة للدراسة.

إن الحاجة لتطبيق إطار التحليل بكامل عمقه سوف تتباين من سوق إلى آخر، وكذلك تبعاً لحدة المنافسة في تلك الأسواق. وفيما يتعلق بالحالات التي يكون هناك فيها شبه احتكار للسوق في العديد من الأسواق المعنية، نظراً لدخول منافس جديد مؤخراً، فإن تعقد التحليل العام للسيطرة من المحتمل أن يقل بصورة مؤثرة بحيث أنه لن تكون كافة المعايير قابلة للتطبيق في الحدود المعقولة عند إجراء تحليل السيطرة. وكذلك، فإنه لا يشترط أن يتم تحقيق كافة المعايير في نفس الوقت للعثور على وضع سيطرة وإيجاد مقدم خدمة مسيطر. وكما أوجزنا أعلاه، فإن الحصص السوقية يمكن أن تخدم كمؤشر رئيسي في عدد من الحالات و في حالة عدم وجود دليل دامغ آخر تكون تلك الحصص كافية بحد ذاتها لتصنيف أحد مقدمي الخدمة كمقدم خدمة متمتع بوضع مسيطر.